



جامعة آل البيت

أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية - السورية

(٢٠١٤ - ٢٠٠٠)

**The Impact of Leadership on Russian – Syrian
Relations**

(2000 – 2014)

إعداد

زيد عودة ابنية العمادة

اشراف الدكتور

علي عواد الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلوم

السياسية

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية - السورية
2000 - 2014) وأجيزت بتاريخ / / 2014 .

التوقيع

اعضاء لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً

الدكتور علي عواد الشرعة

عضواً

الدكتور هاني اخو ارشيدة

عضواً

الدكتور أمين العزام

عضواً خارجياً

الدكتور بدر صيتان الماضي

جامعة آل البيت

٢٠١٤

ب

الاهداء

الى من استعجلوا الرحيل ففطروا برحيلهم قلبي

والدي .. والدتي .. شقيقتي

رحمهم الله

الى من كانوا خير عون لي طيلة سنوات دراستي

اشقائي شقيقتي

الى رفيقة دربي التي شاطرتني سهر الليالي

زوجتي الغالية

الى فلذة كبدي .. وقرّة عيني .. وثمرّة فؤادي

غاليّتي جنّي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على جزيل نعمه وعظيم منّهِ وكرمه أن منّ عليّ ووفّقني ويسر لي سبل إنجاز هذه الدراسة، إنه لمن الفضيلة الاعتراف بأن هذه الدراسة كانت ثمرة خيرة لجهود موفقة تضافرت لاستكمال جوانبها وإظهارها بهذه الصورة .

لذا فإنه من عظيم فخري وامتناني أن أبدأ شكري وتقديري و عرفاني بالجميل للدكتور الفاضل علي عواد الشرعة الذي أشرف على هذه الدراسة وساهم معي أثناء إعدادها منذ الخطوة الأولى بالتوجيه والتقويم والإرشاد بروح وإخلاص علمي حق، كما اتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للسادة اعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الدكتور بدر صيتان الماضي، والدكتور هاني أخو ارشيدة، والدكتور امين العزام، والشكر موصول للدكتور صايل فلاح السرحان الذي لم يكن معلماً فقط، بل كان أخاً وصديقاً ومرشداً لي خلال فترة دراستي، كما اشكر معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت ممثلاً بالعميد واطعاء الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين .

وأكرر شكري وتقديري لكل من ساعدني ووجهني لإثراء هذه الدراسة وإتمامها أو أسدى إلي خدمة أو ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر لإخراجها إلى حيز الوجود، فجزاهم الله عني كل خير، وكتب الله ما أحسنوا في ميزان حسناتهم .

وأخيراً أتمنى من الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع ويجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

فهرس المحتويات

Contents

١	الملخص باللغة العربية.....
٢	المقدمة :
٣	أولاً : اهمية الدراسة :
٣	١ - الاهمية العلمية (النظرية) :
٣	٢ - الاهمية العملية :
٤	ثانياً : اهداف الدراسة :
٤	ثالثاً : مشكلة الدراسة واسئلتها :
٥	رابعاً : منهجية الدراسة :
٧	خامساً : حدود الدراسة :
٨	سادساً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة :
٩	سابعاً : الدراسات السابقة :
١٣	ثامناً : تقسيم الدراسة :
١٤	الفصل الاول : القيادة السياسية والعلاقات الدولية
١٥	المبحث الاول : القيادة السياسية
١٦	المطلب الاول : مفهوم القيادة السياسية ووظائفها
١٦	أولاً : مفهوم القيادة السياسية
١٧	ثانياً : وظائف القيادة السياسية
١٧	1- التخطيط
١٧	2- التنظيم والتوجيه
١٨	3- الاتصال والتنسيق
١٨	4- العلاقات الداخلية والخارجية
١٩	المطلب الثاني : نشأة القيادة السياسية وأنماطها
١٩	أولاً : نشأة القيادة السياسية
١٩	١ - نظرية الرجل العظيم (Great Man Theory)
٢٠	٢ - نظرية السمات (Trait Theory)
٢١	٣ - النظرية السلوكية (Behavioral Theory)
٢١	٤ - النظرية الموقفية (Situational Theory)

٢٢ ثانياً : أنماط القيادة السياسية .
٢٣ ١ – القيادة الاوتقراطية (سلطان، ١٩٩٥) :
٢٣ ٢ – القيادة الديمقراطية :
٢٤ ٣ – القيادة غير المتداخلة :
٢٦ المبحث الثاني : العلاقات الدولية.
٢٧ المطلب الاول : مفهوم العلاقات الدولية وأشخاصها
٢٧ اولاً : مفهوم العلاقات الدولية.
٢٩ ثانياً : أشخاص العلاقات الدولية.
٣٤ المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية
٣٤ اولاً : العوامل الجغرافية
٣٦ ثانياً : العوامل الإقتصادية
٣٧ ثالثاً : العامل العسكري
٣٧ رابعاً : العامل العلمي والتكنولوجي
٣٨ خامساً : الرأي العام
٣٨ سادساً : صنع القرار
٣٩ المبحث الثالث : القيادة السياسية والعلاقات الدولية.
٤٠ المطلب الاول : أثر الخصائص الشخصية للقائد السياسي في العلاقات الدولية
٤٠ اولاً : البيئة النفسية
٤٢ ثانياً : طبيعة الدور
٤٣ ثالثاً : المهارة والدبلوماسية
٤٤ المطلب الثاني : أثر المصلحة الوطنية على سلوك القائد في العلاقات الدولية
٤٧ الفصل الثاني : القيادة السياسية والعلاقات الروسية السورية
٤٨ المبحث الاول : القيادة السياسية في سوريا وروسيا
٤٩ المطلب الاول : القيادة السياسية في سوريا
٥٧ المطلب الثاني : القيادة السياسية في روسيا
٦٣ المبحث الثاني : دوافع ومحددات العلاقات الروسية السورية
٦٤ المطلب الاول : دوافع العلاقات الروسية – السورية
٦٤ اولاً : الدوافع الروسية
٦٧ ثانياً : الدوافع السورية

٧١	المطلب الثاني : محددات العلاقات الروسية – السورية
٧٢	اولاً : المحددات الداخلية
٧٧	ثانياً : المحددات الخارجية
٨٢	المبحث الثالث : أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية - السورية
٨٣	المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية
٨٨	المطلب الثاني : العلاقات العسكرية
٩٣	النتائج والتوصيات
٩٣	اولاً : النتائج
٩٤	ثانياً : التوصيات
٩٦	المراجع
٩٦	اولاً : المراجع العربية
١٠٤	ثانياً : المراجع الاجنبية
١٠٥	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
٩٧	جدول رقم (١) يبين الميزان التجاري بين سوريا وروسيا في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣

المخلص باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة القيادة السياسية في كل من روسيا وسوريا، وأثرها في العلاقات بين البلدين خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤، حيث ركزت على المتغير القيادي وما أفرزه من اجراءات داخلية، وتوجهات في السياسة الخارجية لكل جانب، وإنعكاس ذلك على العلاقات الروسية – السورية في المجالات الاقتصادية والعسكرية تحديداً .

واستعرضت الدراسة القيادة السياسية في اي دولة، باعتبارها احد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية والسياسة والخارجية لتلك الدولة، من خلال بيان مفهوم القيادة السياسية ووظائفها ونشأتها وانماطها، ومن ثم العلاقة بين القيادة السياسية والعلاقات الدولية، بعد ان عرضت مفهوم العلاقات الدولية واشخاصها والعوامل المؤثرة فيها .

وركزت الدراسة على القيادة السياسية في كل من سوريا وروسيا، وذلك بتتبع المسارات والمراحل التي مرّت بها القيادتين السابقتين في البلدين، واستعراض السياسات المتبعة من قبل القيادتين الحاليين .

وبيّنت الدراسة جذور ونشأة العلاقات الروسية – السورية ومراحل تطورها، بتسليط الضوء على اهداف كل جانب والتي دفعت الى توطيد العلاقات بينهما. بالإضافة الى طبيعة المحددات والعوامل التي أثّرت في تلك العلاقات، سواء بدفعها الى الامام او أدت الى فتورها وتراجعها .

واعتمدت الدراسة في بيانها للأثر الذي أحدثه تغير القيادة السياسية في العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين البلدين، على منهج المصلحة القومية كمحاولة لفهم السياسة الخارجية للجانبين وعلاقتهم المتبادلة، إنطلاقاً من مصلحة كل طرف والتي تمثل الهدف النهائي والمستمر لسياسته الخارجية، ثم حاولت التركيز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي لكل جانب، وكيفية تعامله حيال المواقف الخارجية، من خلال منهج صنع القرار .

وخرجت الدراسة بنتيجة رئيسية مفادها أن تغير القيادة السياسية في روسيا وسوريا مطلع القرن الحادي والعشرين، ترك أثراً واضحاً في السياسة الخارجية للبلدين والعلاقات الثنائية بينهما، لذلك اوصت الدراسة في هذا المجال بضرورة استغلال حالة العداء بين روسيا والولايات المتحدة لخدمة مصالح سوريا خصوصاً والدول العربية بشكل عام وحل قضاياها، من خلال بناء جسور الثقة والتعاون العربي – الروسي .

المقدمة :

تعتبر القيادة السياسية وحدة تحليلية لفهم وتفسير عناصر ومقومات النظم السياسية، نظراً لدورها الكبير والفاعل في صنع سياسات الدولة الداخلية والخارجية، المؤثرة في مسار الاحداث على المستويات كافة وفقاً لنتائجها وما تتركه من آثار على شعوبها، لذلك فإن الحديث عن القيادة السياسية موضوع جدير بالاهتمام للتعرف على ادوار القادة وتفسير سلوكياتهم السياسية المتبعة في قيادة دولهم .

ومن هنا جاء إختيار القيادتين السياسيتين في كل من سوريا وروسيا في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ كمحاولة من الباحث لمعرفة مدى تأثير هاتين القيادتين في العلاقات بينهما، فالعلاقات الروسية – السورية تعود الى أواخر القرن الثامن عشر، وتحديداً عندما افتتحت روسيا قنصلية لها في سوريا التي كانت ترضخ للحكم العثماني، انطلاقاً من سعي الامبراطورية القيصرية الدائم للوصول الى المياه الدافئة، فضلاً عن قربها من المنطقة العربية وعلاقتها المتينة مع الكنيسة الارثوذكسية في بلاد الشام .

تعد العلاقات الروسية – السورية مميزة ووطيدة على جميع الصعد، وتجلت الرغبة المشتركة بينهما في استمرار هذه العلاقات لعقود، وتعزيزها من خلال تواصل المشاورات واللقاءات والاجتماعات الثنائية على جميع المستويات، من اجل المزيد من التقدم لتحقيق مصلحة البلدين وشعبيهما. بالاضافة الى التنسيق المشترك ازاء مستجدات القضايا الاقليمية والدولية .

في مطلع التسعينيات شهدت هذه العلاقات تراجعاً ملحوظاً بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي، وتغيير وريثته روسيا لسياستها الخارجية واولوياتها الدولية، الا انه ومع مطلع القرن الجديد عادت العلاقات الى سابق عهدها، فشهدت تلك العلاقات في العام ٢٠٠٠ قفزة نوعية جديدة في جميع المجالات وتعاوناً فعالاً على المستويين الرسمي والشعبي، خدمة لمصالح البلدين وقضايا المنطقة والعالم، هذه القفزة ترجمتها الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين على اعلى المستويات حيث فتحت تلك الزيارات افاقاً واسعة لتطوير العلاقات وتمتينها بالاضافة الى التنسيق حيال القضايا الدولية .

عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام ٢٠١١، ومنذ اليوم الاول للثورة وقفت روسيا الى جانب سوريا في مواجهة التحركات الدولية الساعية لاسقاط الرئيس السوري بشار الاسد، ولم تكتفي بالدعم العسكري للجيش النظامي بل استعملت مراراً هي والصين حق النقض في مجلس الامن الدولي ضد اي عقوبات على النظام السوري .

اولاً : اهمية الدراسة :

تكتسب دراسة العلاقات الروسية – السورية في هذه المرحلة اهمية بالغة خاصة في ظل الاحتضان الروسي لنظام الرئيس السوري (بشار الاسد)، ودعمها له ضد الثورة التي تعصف في بلاده منذ عام ٢٠١١، ومهما كان الهدف الروسي من ذلك الا ان هذا الانحياز الواضح للنظام السوري ينعكس بشكل جلي على مستقبل العلاقات الدولية، خاصة علاقات روسيا مع الدول الكبرى وعلاقتها مع الدول المحورية في المنطقة (تركيا وايران)، لذلك جاءت هذه الدراسة التي تبرز اهميتها من ناحيتين علمية وعملية .

١ - الاهمية العلمية (النظرية) :

تتبع اهمية الدراسة من كونها تقدم المعرفة والفهم الواضح لموضوع واقع العلاقات الروسية - السورية من خلال ما يلي :

أ- تسليط الضوء على دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية للدولة، وأثرها في العلاقات الدولية، من خلال استخدام القيادتين الروسية والسورية كمثال على هذا الدور

ب- متابعة عمليتي التقارب والتباعد في العلاقات الروسية - السورية في ظل المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية ، ومدى تأثير تلك العوامل على العلاقات بين الجانبين، خاصة القيادة السياسية باعتبارها احد المتغيرات الداخلية .

ج - قد تكون الدراسة إضافة جديدة في سلسلة الادبيات التي تتناول هذا الموضوع، من خلال معالجة جوانب مختلفة تقع ضمن السياسة الخارجية للاطراف ذات العلاقة بنظرة شمولية وعلمية، وفي فترة زمنية تخللتها احداث وازمات ومتغيرات كان لها تأثير كبير على صنّاع القرار في الجانبين .

٢ – الاهمية العملية :

بعيداً عن الازمة القائمة على الاراضي السورية والتي تتطلب حواراً ايجابياً بين جميع الاطراف، فإن العلاقات الروسية – السورية منذ نشأتها تقوم على

تحقيق مصلحة البلدين وشعبيهما، فتعزيز العلاقة مع سوريا حاجة روسية لمصالحها في المنطقة بقدر ما هي حاجة سورية للذهوض باقتصادها

ودعم قوتها العسكرية في مواجهة اسرائيل، والاهم من ذلك تلافى الضغط الامريكي - الاوروبي عليها خاصة بعد فترة العزلة عن العالم الغربي التي عاشتها سوريا، لذلك لا بد من الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والارتقاء بالتعاون الثنائي بينهما في مختلف المجالات بما ينعكس ايجاباً على مصالح البلدين والشعبين .

ثانياً : اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- ١ - استيضاح جذور وطبيعة ومحددات العلاقات الروسية - السورية، وأثر الاحداث في منطقة الشرق الاوسط على هذه العلاقات .
- ٢ - بيان أثر المتغير القيادي في البلدين على العلاقات بينهما، وكيف تعاطت كلا القيادتين مع تطورات القضايا الاقليمية والدولية .
- ٣ - تحديد آثار الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على العلاقات الروسية - السورية، وكيف تعاملت موسكو مع الدول المحورية في المنطقة (ايران وتركيا) للحفاظ على علاقاتها مع دمشق وتعزيزها .
- ٤ - توضيح موقف روسيا من الحركات الاحتجاجية في سوريا والجهود العسكرية والسياسية التي تبذلها على المستوى الدولي لحماية نظام الرئيس (بشار الاسد) .

ثالثاً : مشكلة الدراسة واسئلتها :

تسعى روسيا من خلال سياستها الخارجية الى الحفاظ على مصالحها القائمة وتطويرها بالاعتماد على علاقاتها بالدول ذات المكانة الاستراتيجية، لذلك وقع الاختيار على سوريا لتكون بوابة الولوج الى العالم العرب ، حيث احتفظت سوريا بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من الادارات الروسية المتعاقبة لوجود اتفاق في اجندة هذه الادارات على عدم خسارة سوريا صاحبة الموقع المطل على البحر الابيض المتوسط واحد اهم الاسواق للسلاح الروسي .

وقد سعت موسكو منذ استلام حزب البعث للسلطة ولا زالت تسعى الى توسيع وتطوير علاقاتها مع دمشق، من خلال تدفق السلاح اليها. بالاضافة الى الدعم الاقتصادي ، والاهم من ذلك الدعم السياسي لنظام البعث في المحافل الدولية .

إلا ان هناك ثمة خلافات كانت قائمة بين الطرفين في تسعينيات القرن الماضي في بعض المجالات، وهذه الخلافات كانت تتعلق بدرجة الدعم الذي يمكن ان تقدمه روسيا لسوريا، حيث شهد عهدا الرئيسين (غورباتشوف) و (يلتسن) انخفاضاً واضحاً للدعم الروسي .

وعليه فقد امكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي :

ما أثر المتغير القيادي في العلاقات الروسية – السورية في فترة الدراسة ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الاسئلة الفرعية التالية :

- ١- ما هي طبيعة ومضامين العلاقات الروسية – السورية التي تهم الطرفين ؟
- ٢- كيف تعاملت كلا القيادتين الجديتين مع المصالح الاستراتيجية لبلديهما من خلال علاقاتهما المتبادلة ؟
- ٣- ما هي العوامل التي اثرت وما زالت تؤثر في صياغة هذه العلاقات ؟
- ٤- ما اسباب اختيار روسيا موقفاً داعماً لنظام الرئيس (بشار الاسد) ؟
- ٥- كيف استعاد (بوتين) المكانة العالمية لروسيا ؟

رابعاً : منهجية الدراسة :

نظراً الى طبيعة موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية التي تسعى للإجابة على تساؤلاتها والاهداف المتوخى تحقيقها، فقد رأى الباحث أنه من الانسب استخدام منهج المصلحة القومية (الوطنية)، ومنهج نظرية صنع القرار .

وفيما يلي عرض لهذين المنهجين من حيث :

- اصحاب كل منهج ومفهومه .
- مقومات المنهج وركائزه .
- كيفية توظيف المنهج في الدراسة .
- ١ - منهج المصلحة القومية (الوطنية) :

أ – أصحاب المنهج ومفهومه :

لقد تطور مفهوم المصلحة القومية من مفاهيم اقدم منه، فمنذ القرن السادس عشر في ايطاليا والقرن السابع عشر في انكلترا نشأت مفاهيم (ارادة الامير) و(مصالح السلالة الحاكمة) و (

ومنطق الدولة)، وقد جاء مفهوم المصلحة القومية ليحل محلها مع قيام الدولة القومية وانتقال الولاء لها، ويعتبر (نيكولو مكيافيلي) اول من اطلق مفهوم المصلحة الوطنية، اما اول من طبق هذا المفهوم فهم الفرنسيون عندما ساند رئيس الوزراء (ريشيليو) في حرب الثلاثين عاما عندما ساند البروستانت على الرغم من خلفيته الكاثوليكية لمنع ازدياد قوة الامبراطورية الرومانية المقدسة (حتى، ١٩٨٥ ، ص: ٢٨) .

اما مفهوم المصلحة القومية (الوطنية) فقد عرّفه (هانس مورغنتو) وهو من اشهر رواد هذا المنهج، في اطار مدرسة الواقعية السياسية، واستعمل (مورغنتو) هذا المفهوم باشكال مختلفة وبالتالي بمعانٍ مختلفة ومنها مصالح شرعية، جوهرية، متطابقة، متكاملة، اولية، ثانوية، محددة، وحيوية، ويعتبر (مورغنتو) أن المصلحة : هي المقياس الدائم الذي يمكن على اساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي (حتى، ١٩٨٥ ، ص: ٢٨) .

ب – مقومات المنهج وركائزه :

يعتبر هذا المنهج أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى ان المصلحة القومية هي محور الارتكاز او القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وينسب الى هذا المنهج انه يجرّد اهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة او غير الواقعية التي تحاول ان تنسبها الى هذه السياسات، وذلك كوسيلة للتغريب او التمويه للرأي العام الخارجي او الداخلي، كما ينسب اليه ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية (مقلد، ٢٠١٠ ، ص: ٢٢) .

ج - كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

وفقاً لطبيعة الدراسة ومشكلتها فإن هذا المنهج يساعد في دراسة السياسة الخارجية لكل من روسيا وسوريا وعلاقتها المتبادلة، انطلاقاً من المصلحة الوطنية لكلا الدولتين، كما يساعد هذا المنهج في القاء الضوء على اهم المصالح الروسية في المنطقة، من خلال علاقتها بسوريا. بالاضافة الى بيان حاجة (دمشق) من علاقتها (بموسكو) .

٢ - منهج نظرية صنع القرار :

أ - أصحاب المنهج ومفهومه :

يُعتبر (ريشارد سنايدر) وزميله (غراهام اليسون) من ابرز رواد هذه النظرية، والتي يقوم مفهومها على انها : احدى المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظرية في دراسة السياسة الدولية، من خلال تحديد الاطر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وعلاقتها مع الدول الاخرى (كردي، ٢٠١٠) .

ب - مقومات المنهج وركائزه :

ترتكز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، اذ انها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (او صناعات القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين، وترتكز ايضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في اطاره (حقّي، ٢٠٠٤ ، ص: ١١٧) .

وتهتم هذه النظرية بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينة، حيث يرى (سنايدر) في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الاطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة، وهذه البيئة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي (مقلد، ٢٠١٠ ، ص: ٣٤) .

ج - كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

إن ركائز هذه النظرية تساهم بشكل كبير في تفسير وفهم السياسة الخارجية لروسيا وسوريا، استناداً الى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، والربط بين علاقة الدولتين تبعاً للعوامل والمؤثرات التي تحيط بصنّاع القرار وواضعي السياسة الخارجية في كل منهما، وكيفية التأثير والتأثر بالمواقف الدولية وتطورات الاحداث والظروف القائمة .

خامساً : حدود الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٤، اما سبب اختيار العام ٢٠٠٠ كبداية للفترة الزمنية للدراسة لأنه في ذلك العام تغيرت القيادة في سوريا بعد وفاة الرئيس

السوري السابق (حافظ الاسد) وانتقال الحكم لـنجله (بشار) إثر استفتاء عام، كما تغيرت في ذلك العام القيادة في روسيا بانتخاب (فلاديمير بوتين) رئيساً بعد استقالة سلفه (بوريس يلتسن) .
اما اختيار العام ٢٠١٤ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة لأنه اخر تاريخ يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والمراجع التي تخدم الدراسة، خاصة في ظل ما تشهده العلاقات بين البلدين من حراك كبير على الصعيدين الاقليمي والدولي .

سادساً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة :

يظهر في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان :

- ١- المتغير المستقل : ويتمثل في القيادة السياسية .
 - ٢- المتغير التابع : ويتمثل في العلاقات الروسية – السورية .
- ويمكن تعريف هذين المتغيرين إسمياً واجرائياً على النحو التالي :

١ – القيادة السياسية :

أ – التعريف الاسمي (اللغوي) :

قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب اولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف (معوض، ١٩٨٥ ، ص: ٩-١٠) .

ب – التعريف الاجرائي :

يمكن بيان مؤشرات القيادة السياسية في هذه الدراسة بما يلي :

- القائد كأداة للتغيير المجتمعي والتخطيط
- السلطة العقلانية
- نمط القيادة الكارزمانية
- القائد المُحفز للتأثير السياسي .

٢ – العلاقات الروسية – السورية :

أ – التعريف الاسمي (اللغوي) :

عرّف (كارل دوتش) العلاقات الدولية بأنها العلاقات غير محددة الهوية، القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية (حتّي، ١٩٨٥ ، ص: ٨) .

أما (فيرالي) فعرفها بأنها (العلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية اعلى منها) (يونس، ١٩٩١ ، ص: ٩) .

وكتب (والتر شارب) ان العلاقات الدولية تعنى (بتلك القوى الاساسية الاكثر تأثيراً في السياسة الخارجية)، كما اعتبر (هانس مورغانثو) و (كينيث تومبسون) أن جوهر العلاقات الدولية (هي السياسة الدولية التي مادتها الاساسية الصراع من اجل القوة بين الدول ذات السيادة) (حتّي، ١٩٨٥ ، ص: ٨) .

ومما سبق من تعريفات يمكن صياغة تعرف العلاقات الروسية – السورية بانها (مجموعة التفاعلات والمعاملات المتبادلة والمتداخلة بين روسيا وسوريا في ظل العوامل المتغيرة في البلدين والظروف الدولية المحيطة بهذه التفاعلات) .

ب – التعريف الاجرائي :

يمكن بيان مؤشرات العلاقات الروسية – السورية في هذه الدراسة بما يلي :

- سياسياً : يتمثل في اتجاهات صنّاع القرار في العلاقات المتبادلة بين كلا البلدين والتي تنعكس على سلوك كل منهما تجاه الآخر .
- اقتصادياً : تحديد المعاملات والانشطة الاقتصادية بين البلدين ومدى الاعتماد المتبادل وحجم الاستثمارات .
- امنياً وعسكرياً : تتمثل في حجم الدعم العسكري الروسي المقدم لسوريا، ومدى مساهمة (موسكو) في الحفاظ على امن (دمشق) في ظل الظروف السورية الداخلية والخارجية .

سابعاً : الدراسات السابقة :

لقد امكن الاطلاع على عددٍ من الدراسات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات :

١ - دراسة تراث فايز دبابنة ، بعنوان " السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩١ - ٢٠٠١ " (دبابنة، ٢٠٠٢) .

خلصت هذه الدراسة الى انه مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتدهور الاوضاع الداخلية في روسيا بانتهاء الحرب الباردة، تراجعت الاهمية النسبية للوطن العربي في سلم اولويات السياسة الخارجية الروسية، حيث ركزت روسيا في ظل حكم (يلتسن) اهتماماتها اتجاه الغرب والولايات المتحدة الامريكية، وذلك بهدف الحصول على الاندماج في الحضارة الغربية، وللحصول على التقنية الغربية المتقدمة .

ولكن عندما تسلم (بوتين) الرئاسة في روسيا حدثت اعادة هيكلة للمصالح الروسية في الوطن العربي، حيث تراجعت الاهداف الايدلوجية في مواجهة الاهداف الاقتصادية، وحددت روسيا مصالحها في المنطقة العربية بتنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الوطن العربي، وتنشيط تجارة السلاح الروسي لان المنطقة العربية تعتبر سوقاً مهماً لمثل هذه التجارة .

٢ - دراسة تميم جورج ملكو ، بعنوان " العلاقات السورية - الروسية : الارث السوفيتي وآفاق المستقبل " (ملكو، ٢٠٠٥) .

وخلصت هذه الدراسة الى انه في ظل التطورات التي شهدتها الالفية الجديدة والمتمثلة في تحول الامم المتحدة الى اداة طيعة في يد الولايات المتحدة، بالاضافة الى اعلان امريكا الحرب على الارهاب وخروجها لتأديب العالم، ازدادت الحاجة الى وراثة الدور السوفيتي كقوة ثانية في العالم، كما شعرت الدول العربية بالحنين الى ايام الاتحاد السوفيتي بالرغم من معارضتها السابقة لنهجه ومرتكزات قوته .

ومن هنا جاء قرار روسيا بالعمل على استعادة دورها ومكانتها على الساحة الدولية الامر الذي يتطلب إعادة احياء علاقاتها القديمة منذ ايام الاتحاد السوفيتي السابق في جميع انحاء العالم، وفي مقدمة هذه العلاقات العلاقة مع سوريا التي تشكل قوة اساسية ومهمة في وجه المشروع الامريكي - الاسرائيلي للهيمنة على المنطقة العربية .

٣ - دراسة (Lilia Shevtsova)، بعنوان " Putin's Russia " (Shevtsova, 2005).

خلصت الدراسة الى ان روسيا حاولت تعريف هويتها الجديدة دولياً ومحلياً، في ظل القيادة الجديدة المتمثلة في (فلاديمير بوتين)، والتي استطاعت بدءاً من العام 2000 إعادة الحيوية إلى روسيا من خلال المحافظة على استمرارية عهد (يلتسن) وما قبل (يلتسن)، فاصبح (بوتين)

عاملاً أساسياً في المحافظة على التوازن بين الداخل والخارج، حيث قام في الداخل بعملية تحول انعكست على الأوضاع الاقتصادية والواقع السياسي، اما خارجياً فقد اعاد الدور الروسي الى سابق عهده فيما يتعلق بالقضايا الدولية المهمة، وعلى رأسها دور روسيا في مكافحة الارهاب بعد احداث ١١ من ايلول ٢٠٠١ .

٤ - دراسة بول سالم ، بعنوان " مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة " (سالم، ٢٠١٢) .

تناولت هذه الدراسة الاحتجاجات الشعبية العربية، او ما يسمى باحداث الربيع العربي التي اندلعت في كانون الاول ٢٠١٠ وما تزال مشتعلة في اكثر من بلد، كما تناولت الدراسة تأثيرات هذه الاحداث على اللاعبين الاساسيين الاقليميين والدوليين، وقد تعرضت في احد محاورها الى موقف روسيا من الاحداث في سوريا .

وخلصت الدراسة الى ان روسيا لديها علاقات امنية معينة مع سوريا، وتمتلك القاعدة البحرية المتوسطة الوحيدة هناك (منشأة طرطوس)، وترتب على ذلك وقوف روسيا الى جانب نظام الاسد ما ادى الى خسرانها الكثير من حسن النية في الشارع العربي .

٥ - دراسة عبدالحليم المحجوب ، بعنوان " معادلات متشابكة : المسألة السورية والمحاور الاقليمية والدولية المحتملة " (المحجوب، ٢٠١٢) .

وخلصت الدراسة الى انه في الوقت الذي تمثل فيه الولايات المتحدة وفرنسا القوة الراعية لكل السياسات التي استهدفت محاصرة سوريا على كل الاصعدة، كانت روسيا تعمل باستمرار على الاحتفاظ بالمنفذ الوحيد الباقي لها على البحر المتوسط في شكل قواعد بحرية، وتسهيلات متنوعة لتضمن امتلاك ورقة جيدة للتأثير في سياسات المنطقة، وضمان الحد الأدنى من التوازن مع القوى الغربية .

٦ - دراسة نورهان الشيخ ، بعنوان " الخوف من التغيير : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري " (الشيخ، ٢٠١٢) .

خلصت هذه الدراسة الى ان الأزمة السورية تعد تطوراً مفصلياً يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الاقليمية والدولية بالمنطقة، فسقوط نظام (بشار الاسد) يجعل الطريق مفتوحاً امام واشنطن الى آسيا الوسطى وهذا بدوره يمكّن الولايات المتحدة من احكام الطوق حول روسيا ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيط روسيا .

بالإضافة الى ان رحيل الاسد قسرياً واستيلاء المعارضة المسلحة الموالية لواشنطن على السلطة، يعني فقدان روسيا حليفها القوي والوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني ان روسيا ستخسر منطقة الشرق الاوسط برمتها .

٧ - دراسة (Dmitry Gorenburg)، بعنوان " Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East " (Gorenburg, 2012)

وخلصت هذه الدراسة الى ان موقف روسيا الداعم لنظام الاسد في سوريا، ودورها المدافع عنه على الساحة الدولية في ظل تضاول حلفاء دمشق، جميعها تأتي ضمن سياسة (موسكو) الرامية الى دعم الانظمة الموالية لها والتي تواجه انتفاضات شعبية في جميع انحاء الشرق الاوسط، مؤكدة ان هذه السياسة ليست جديدة، بل هي امتداد لإستراتيجيتها السابقة والقائمة على حماية استثمارات روسيا الاقتصادية في بلدان مثل ليبيا وسوريا، او قد تكون لاسباب سياسية تتمثل في العلاقات التاريخية مع هذه البلدان والتي تعود الى ايام الاتحاد السوفيتي .

٨ - دراسة أكرم كساب ، بعنوان " الابعاد الاقليمية والدولية للعلاقات الروسية – السورية ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ " (كساب، ٢٠١٤) .

خلصت الدراسة الى أن روسيا نجحت في لعب دور اقليمي في منطقة الشرق الاوسط عبر من خلال استخدام سوريا كأداة لها، وتمكنت الى حد ما من إعادة دورها السياسي في الساحة الدولية والاقليمية، فضلاً عن قدرتها في منع الولايات المتحدة الامريكية من تنفيذ استراتيجيتها تجاه سوريا

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات تبين ان بعضها تناول العلاقات الروسية - السورية بشكل مفصل في فترات معينة، اما بعضها الآخر فتناول هذه العلاقات في ظروف ومحاور معينة ، واحدى هذه الدراسات تناولت العلاقات الروسية – العربية بشكل عام، ومن هنا جاءت هذه الدراسة (أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية - السورية ٢٠٠٠ – ٢٠١٤) لتسلط الضوء على تطور العلاقات بين البلدين انطلاقاً من إرثها الكبير، ومروراً بالاحداث التي شهدتها المنطقة، ووصولاً الى الازمة السورية القائمة .

ثامناً : تقسيم الدراسة :

بناءً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، واتساقاً مع المنهجية المستخدمة، وتوخياً للوصول الى نتائج وتعميمات موضوعية، فقد روعي ان يتم تقسيم البحث على النحو التالي :

الفصل الاول : القيادة السياسية والعلاقات الدولية .

المبحث الاول : القيادة السياسية .

المبحث الثاني : العلاقات الدولية .

المبحث الثالث : العلاقة بين القيادة السياسية والعلاقات الدولية .

الفصل الثاني : القيادة السياسية والعلاقات الروسية - السورية .

المبحث الاول : القيادة السياسية في سوريا وروسيا .

المبحث الثاني : دوافع ومحددات العلاقات الروسية - السورية .

المبحث الثالث : أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية - السورية .

الفصل الاول : القيادة السياسية والعلاقات الدولية

إن العودة الى سلوك الإنسان القائد كأساس لسلوك الدولة، ومعالجة سلوكه من حيث ظروفه ونتائجه، تمثل محاولة في عملية البحث عن المعرفة في علاقات الدول ببعضها البعض من خلال القيادة السياسية، وتتشكل القيادة السياسية من مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لتكوّن المحور الذي تلتقي فيه او تتفرق عنده كل الاحداث والتجارب والممارسات الانسانية، وتؤكد القناعات بأن القيادة السياسية هي المفتاح الرئيسي لأي مشروع قيادي، فهي سر الالهام الذي يرفع الشعوب ويجعلها عظيمة، ويمكن الجيوش من رفع شعارات الانتصار ويولد شرارات تملأ جسد الامم بالطاقة .

ومن هنا فإننا سنتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : القيادة السياسية .

المبحث الثاني : العلاقات الدولية .

المبحث الثالث : العلاقة بين القيادة السياسية والعلاقات الدولية .

المبحث الاول : القيادة السياسية

لقد اهتم الفلاسفة والمفكرون والعلماء منذ القدم بموضوع القيادة، وتركز هذا الاهتمام في صفات القادة وسجاياهم سواء كانوا قادة امم او قادة مجموعات، لان مصير بعض الامم يتوقف احياناً على شخصية هذا القائد، وكما أن للقيادة السياسية اهميتها في الماضي فقد إزدادت هذه الاهمية في العصر الحديث .

لذا سنركز في هذا المبحث على دراسة القيادة السياسية من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الاول : مفهوم القيادة السياسية ووظائفها .

المطلب الثاني : نشأة القيادة السياسية وأنماطها .

المطلب الاول : مفهوم القيادة السياسية ووظائفها

أولاً : مفهوم القيادة السياسية

يشغل متغير القيادة السياسية مساحة ملحوظة في ادبيات علم السياسة، وهو امر وثيق الصلة بماهية علم السياسة، وموضوعاته المتشابكة المتمركزة حول فكرة السلطة والقوة والتحقيق السلطوي للقيم، وتمثل القيادة السياسية احدى تطبيقات القيادة كظاهرة حركية ترتبط بممارسة السلطة السياسية، كما تعتبر وحدة تحليلية لفهم وتفسير عناصر ومقومات النظم السياسية، خاصة عند الحديث عن السلطة السياسية ومحاولة التمييز بين صاحب هذه السلطة وبين من يمارسها، فقد ارتبطت السلطة السياسية بفكرة الحاكم فترة طويلة، وهي الفترة التي سادت فيها ما سميت بشخصية السلطة، على اعتبار ان شخص الحاكم هو اصل واساس السلطة (الخطيب، ٢٠٠١، ص: ٢٨)، حتى ان دراسات العلماء والمفكرين كانت تخاطب هذا الحاكم وتبين له كيف يمكنه ان يستولي على الحكم ويحافظ عليه .

إلا ان تقدم الجماعات ادى الى إنهيار الارتباط بين السلطة السياسية والحاكم، ووضع الحاكم في وضع هو في غاية الدقة، لأن امامه وهو يعالج امراً ما طرقاً متعددة لتحقيق ما يصبو اليه ولا بد له ان يختار منها طريقاً واحداً، ولا بد له ايضاً وهو يحاول الاختيار من التفكير بجميع الاحتمالات، ومن تدبر جميع العواقب. ومن هنا يمكن تعريف القيادة بأنها (مجموعة السلوكيات التي يمارسها القائد في الجماعات والافراد والتي تستهدف حث الافراد على تحقيق الاهداف المنوطة بالجماعة بأكبر قدر من الفعالية التي تتمثل في كفاءة عالية في اداء الافراد مع توافر درجة كبيرة من الرضا وقدر عالٍ من تماسك الجماعة) (طريف، ٢٠٠٠، ص: ٣٤).

ووفقاً لهذا التعريف يمكن القول أن القيادة السياسية لا تتعلق بشخص واحد وهو قائد يمارس السلطة في المجتمع، بل هي طبقة تتضمن القائد والنخبة السياسية، وتتضمن هذه القيادة ثلاثة عناصر (القائد ، الفاعلية ، والمجتمع)، فالقائد هو الموجه للمجتمع لتحقيق اهدافه، والفاعلية تمثل قدرة هذا القائد على توجيه المجتمع ، اما المجتمع فهو المجموعة البشرية التي ترتبط بوحدة المصير والاهداف المشتركة .

على الرغم من ان القيادة السياسية طبقة تتضمن القائد والنخبة السياسية إلا ان القائد في هذه الطبقة هو العنصر الاول والاكثر اهمية وخطورة وتأثيراً في العملية القيادية، ليس لمكانته المتميزة على قمة النظام السياسي فقط، بل لتنوع وخطورة الوظائف التي يؤديها في حياة الجماعة

السياسية وتطورها، ويتطلب ذلك من القائد ان يتمتع بقدرة وبراعة في إتخاذ القرارات الحاسمة خاصة في الظروف السياسية الصعبة، والتعامل مع مقتضيات المواقف التي تواجه الجماعة، ويجب ان يكون ايضاً على خبرة ومعرفة بجميع ملايسات الحالة التي يتخذ قراراً بشأنها، وعليه تبرز القيادة السياسية كسمة اساسية من سمات الدول، فالقيادة الضعيفة تسهم في فشل الدولة، والقيادة القوية امرٌ لا غنى عنه، القيادة الحكيمة تحقق النجاح وتؤمن الازدهار على المدى الطويل، والقيادة المتهورة تؤدي الى الكوارث (Masciulli, 2009 , p: 1) .

بقي ان نقول أن القيادة السياسية تتداخل بشكل كبير مع انواع القيادات الأخرى، العسكرية، القانونية، التنظيمية، الايدولوجية، الدينية، وغيرها من القيادات، أي ان القيادة السياسية جزء من العمليات الاجتماعية التي قد تؤدي الى نجاح او فشل القائد والدولة .

ثانياً : وظائف القيادة السياسية

إن افكار القيادة السياسية الصائبة واستراتيجياتها الدقيقة تمثل جزءاً من المسؤوليات المنوطة بهذه القيادة من حيث استغلالها جميعاً باتجاه تحقيق اهداف الدولة بمشاركة النخبة السياسية، ومن ابرز مسؤوليات القيادة السياسية تحديد الاهداف وترتيب الاولويات، إذ بوسع الكثيرين تحديد أهدافهم ولكن قلّة من الافراد يعرفون طرق تحقيقها، والقائد الناجح هو الذي يعرف كيف يحقق ما يريد ويختار الاهداف ويرتبها حسب اهميتها، وتمثل القدرة على ترتيب الاولويات إحدى المهارات الرئيسية في هذا المجال (ابو ندا، ٢٠٠٧ ، ص: ٥٦) .

ومن هنا يمكن الحديث عن الوظائف التالية للقيادة السياسية :

١- التخطيط .

ويقصد به تحديد الاهداف ورسم السياسات ووضع الاحتمالات المستقبلية، وهذا الامر يتطلب من القائد سعة الافق وبُعد النظر وحُسن الاختيار ما بين البدائل المحتملة، ووضع الخطط التي تكفل تحقيق الاهداف، كما يجب على القائد الاستعانة بأهل العلم والخبرة، أخذاً بعين الاعتبار ردود افعال الجماهير وكيفية التعامل والتجاوب مع هذه الجماهير لضمان مساندتها وتنفيذها للخطط والسياسات (محبوبة، ٢٠١٠ ، ص: ٢٥) .

٢- التنظيم والتوجيه .

وتتضمن جمع الوسائل المادية والبشرية المرتبطة في تحقيق الاهداف المشتركة وترتيبها وتحديد مسؤولياتها بصورة دقيقة وتحفيزها على العمل لتحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية، وارشادها لتنفيذ الاعمال الموكلة اليها ومتابعة تنفيذها على الوجه المطلوب (سلطان، ١٩٩٥) .

وترتكز هذه الوظيفة على دور القيادة في توفير التوجيه والارشاد والدعم والتقويم الصحيح لاداء عناصر الدولة، وتأكيد توافقه مع توجهات الدولة واهدافها الاستراتيجية من خلال تحديد العمل المستهدف وعلاقته بالاهداف الاستراتيجية وسياسة الدولة الرئيسية (كردي، ٢٠١٣) .

٣- الاتصال والتنسيق .

ويتطلب ذلك من القائد إقامة الاتصالات المستمرة والشاملة مع وحدات الدولة لاصدار التعليمات والتوجيهات اللازمة لاتمام العمل، والتنسيق بين هذه الوحدات وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف ومحاولة تلافي التناقضات بين حاجات الوحدات لتحقيق الهدف الاساسي وهو مصلحة الجميع (سلطان، ١٩٩٥) .

كما يتطلب الامر ممارسة مهارات التأثير على سلوكيات التابعين وصولاً لاداء مثمر يحقق اهدافاً معينة، ويتم هذا التأثير من خلال الاتصال حيث تتفاعل القدرات العقلية والخصائص السلوكية لكل من القائد وتابعيه، ويستطيع القائد الناجح أن يزرع الحماس في نفوس الافراد، ويطور معارفهم ومهاراتهم وينمي قدراتهم ليزيد ثقتهم في انفسهم مما يؤدي الى حماسهم وولائهم (معوض، ٢٠١٠) .

٤- العلاقات الداخلية والخارجية .

أي ان تهتم القيادة بإقامة العلاقات الطيبة المتبادلة داخل الدولة وخارجها، ففي الداخل يتطلب الامر منها ان تمثل أداة ضبط للعلاقات الداخلية، وتكون رمزاً للمجتمع وعلى إتصال دائم معه، ويقع على عاتقها مسألة التوفيق بين الجماعات المختلفة في الدولة وتسوية الخلافات التي تنشأ بينها دون محاباة وإنحياز لأي منها إنطلاقاً من مكانتها العليا بالنسبة للجميع، وعليها ان تمثل نموذجاً وقُدوة سلوكية تعبر عن المبادئ الاخلاقية، اما في الخارج فعليها تمثيل الدولة في العلاقات الخارجية، فكل جماعة لا بد أن تدخل في علاقات متعددة مع الجماعات الاخرى، والقائد هو الذي يمثل تلك الجماعة في ذلك التعامل الجماعي ويتحدث باسمها، بحيث يمكن أن يوصف بأنه حارس الابواب ومن خلاله تتدفق مطالب الجماعة بالنسبة للآخرين، ومطالب الآخرين بالنسبة للجماعة (سليم، ١٩٨٣ ، ص: ٢٣٠) .

المطلب الثاني : نشأة القيادة السياسية وأنماطها

أولاً : نشأة القيادة السياسية

القيادة السياسية بمفهومها الشامل تتفرع منها مفاهيم مشتقة ومترادفة، كفن القيادة، علم القيادة، صفات وسمات القائد، وكيفية القيادة تبعاً للبيئة أو الظروف أو الاحداث التي تصنعها القيادة أو يواجهها القائد، وقد تحول موضوع القيادة السياسية من تعبير لوصف الحاكم والحكم الى مكون اساسي في عملية السعي المتواصل للوصول الى التمييز بينها، ودعامة اساسية في خلق اجيال قادرة على التعامل مع التحديات على كل المستويات (خليل، ١٩٨١ ، ص: ٢٨).

لقد تعددت الدراسات التي تناولت شرح القيادة بمفهومها الواسع وتباينت النظريات التي تفسر مفهوم القائد وتحدد الاسباب التي تجعل من شخص ما قائداً، فهل القيادة صفات إذا تحلى بها الفرد أصبح قائداً؟ أم هي مواقف وظروف خاصة يظهر أو يتغير القائد تبعاً لها؟ أم ان القيادة تكامل وتفاعل بين جميع العوامل المحددة لها؟

للإجابة على هذه الاسئلة نعرض فكرة عن بعض النظريات التي تناولت موضوع القيادة

:

١ – نظرية الرجل العظيم (Great Man Theory) .

تُعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات التي حاولت تحديد خصائص القائد الناجح، ومن ابرز روادها (كارليلر، ١٨٤١) و (ايميرسين، ١٩٠٣) و (تيرمن، ١٩٠٤) و (كالتن ودز، ١٩١٣) و (بيلز، ١٩٥٤) و (جينكز، ١٩٦٠)، وإعتبرت هذه النظرية أن القائد هو شخص موهوب صاحب قدرات فريدة منحها له الخالق تميزه عن باقي أعضاء الجماعة، وتوفر له ملكة القيادة، وهذه القدرات إذا لم تكن متوفرة في الفرد اصلاً لا يمكن أن يكتسبها (سلطان، ١٩٩٥) .

وتستند هذه النظرية على إفتراض أن القادة يولدون ولا يُصنعون، وأن القادة العظماء يقفون ويظهرون حينما تكون هناك إحتياجات عظيمة وواقع يستدعي وجودهم، وعند العودة الى الدراسات المبكرة في علم القيادة نجد انها إعتمدت على قادة عظماء كان أغلبهم من الطبقات الارستقراطية في المجتمعات والحضارات التي قادوها، وقليل من هؤلاء القادة من ينتمي الى الطبقات الوسطى، والنظرة الى القيادة من هذه الزاوية أثرت بشكل فعّال في مفهوم التكاثر من أنسال معينة، على إعتبار أن العظمة تتوارث (محبوبة، ٢٠١٠ ، ص: ٢٧) .

وفي كتابه الجمهورية يقول افلاطون إنه ينشأ عن إجتماع الافراد الحاجة الى تقسيم العمل لتوفير كافة حاجاتهم الضرورية، وبالتالي ينقسم المجتمع الى ثلاث طبقات، طبقة المحاربين الذين يتولون حراسة المدينة والدفاع عنها، طبقة الفلاحين والصنّاع كمنتجين لحاجات الانسان المادية، وطبقة الحكام الذين يوجهون الرعية الى العمل ويرشدون المدينة الى طريق الخير، وهذه الطبقات الثلاث عندما خلقها الإله مزج في طبيعة بعضهم ذهباً ليكونوا حُكاماً، وادخل في طبيعة بعضهم فضةً ليكونوا حُرّاساً وجُنْداً، وخط الباقيين بالحديد والنحاس ليكونوا فلاحين وصناعاً .

ويرى دعاة نظرية الرجل العظيم أن القائد لا يتميز بسمات تفوق السمات البشرية، ولا يختلف عن مرؤوسيه بالسمات التي يمتلكها، بل يتميزه عنهم بإملاك هذه السمات المشتركة بنسبة اكبر مما هي عند مرؤوسيه (حسن، ٢٠٠٤، ص: ٢٩) .

٢ – نظرية السمات (Trait Theory) .

ظهرت هذه النظرية نتيجة تطور النظر الى موضوع القيادة وتأثير المدرسة السلوكية في علم النفس المؤكدة على أهمية العلم والتجربة، ومن ابرز منظريها عالم النفس (ستوكديل، ١٩٧٤)، وتعتبر هذه النظرية تطوراً طبيعياً لنظرية الرجل العظيم مع إتساع نطاقها لتركز في بحثها على السمات التي يحملها القائد العظيم من الناحية النفسية، وتحديد الصفات الخاصة التي يجب أن يتحلى بها هذا القائد، ومن خلال تحديد هذه السمات التي تُميز القائد يمكن معرفة القيادة الفعّالة والتنبؤ بها، فالقائد يتميز بسمات شخصية تقوده الى النجاح في العمل القيادي، اي أن نجاح القائد في عمله يُعتبر نتاجاً لسماته الشخصية وحدها، وبالتالي لا بد من إختيار القادة على أساس سماتهم الشخصية (كردي، ٢٠١٣) .

وتفترض النظرية أن الناس يولدون بسمات وراثية بعضها ملائمة ومطلوبة بشكل مخصوص للقيادة، وبالتالي فإن الناس الذين يكونون قادة جيدين يمتلكون بشكل كافٍ مزيجاً من هذه السمات، وقد حدد منظران آخران لهذه النظرية وهما (كولون) و (لومبيردو) عام ١٩٨٣ اربع سمات رئيسية تحدد نجاح القادة أو فشلهم ويطلق عليها اسم (المفاتيح الاربعة) لأنها تعتبر مفاتيح اساسية تمكّن القادة من فتح عقول الناس كي يثبتوا قيادتهم ويكونوا قادة ناجحين وهي (محبوبة، ٢٠١٠، ص: ٢٩ – ٣٠) :

الاستقرار العاطفي ورباطة الجأش : اي الثقة بالنفس، والقدرة على توقع التطورات وخاصة عند إشتداد الضغوط .

الإعتراف بالخطأ : وتتطلب القوة لكي يعترف بالخطأ، بدلاً من إستهلاك الطاقة في التستر على الأخطاء .

ج- المهارات الشخصية الجيدة والتعامل الجيد : بمعنى القدرة على التواصل وإقناع الآخرين، دون اللجوء الى اساليب قسرية او سلبية .

د- إتساع الفكر (الاطلاع الواسع) : وتتمثل في القدرة على فهم طائفة واسعة من المواضيع في مختلف التخصصات، وليس في مجال ضيق ينحصر في مجال خبرته فقط .

٣ – النظرية السلوكية (Behavioral Theory) .

إتجه الباحثون في دراستهم للقيادة ومحاولة التمييز بين القائد الفعال وغير الفعال الى التركيز على سلوك القائد، وذلك بسبب عجز هؤلاء الباحثين في تحديد السمات المشتركة بين القادة، فأدى ذلك الى ظهور نظرية جديدة سميت النظرية السلوكية، وهذه النظرية لا تنظر الى سمات وإمكانيات القادة، بل ركزت على ما يقوم به القادة فعلاً، وعلى دراسة سلوك القائد وتحليله أثناء قيامه بالعمل القيادي، وتحليل أثاره على الجماعة والدولة، لأن النجاح يقاس بالنتائج والانجازات التي تتحقق (كردي، ٢٠١٣) .

وتفترض هذه النظرية (محبوبة، ٢٠١٠ ، ص: ٣٠) :

ان القادة يمكن ان يُصنعوا بدلاً من ان يولدوا .

القيادة الناجحة تقوم على تعلم السلوك القيادي وصنع الشخصية القيادية .

ج – لا تركز على السمات والامكانيات لدى القادة، بل تركز على ما يقوم به القادة فعلاً .

ويرى دعاة النظرية السلوكية ومن ابرزهم (زاندر) و (ليكرت) و (كاتز) أن الذي يجعل الشخص قائداً بالمعنى العلمي هو تحقيق التوازن ما بين الوصول الى الأهداف المنظمة المحددة من جهة، وإشباع رغبات أعضاء الجماعة من جهة اخرى، وبقدر ما يستطيع القائد تحقيق هذين الهدفين بقدر ما يكون قد استطاع أن يحقق مهمته في العمل القيادي بنجاح (حسن، ٢٠٠٤ ، ص: ٣٢) .

٤ – النظرية الموقفية (Situational Theory) .

تُعد هذه النظرية تطوراً جديداً في النظرة للقيادة والقائد، وترتكز على فكرة الارتباط بين الموقف والقيادة، وعلى إختلاف الظروف والاحوال الاجتماعية والتنظيمية لكل مجموعة بشرية، فأى شخص في جماعة ما يمكنه أن يكون قائداً في موقف معين وتابعاً في موقف آخر، أي ان طبيعة المواقف والظروف هي التي تحدد نوعية القائد، طالما انها تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ويترتب على ذلك أن الشخص الذي يملك اكبر قدر من المعلومات عن موقف ما، يصبح قائداً في هذا الموقف، وإذا ما تغير الموقف تغير القائد (سليم، ١٩٨٣، ص: ٢٣٥).

وتفترض هذه النظرية أن المهارات القيادية لا تحركها إلا المواقف والظروف التي يواجهها القائد، وأن نوعية القيادة تختلف وفقاً لإختلاف هذه المواقف، وأن بروز القيادة يعتمد على وجود المشكلات، لذا فإن تأثير القائد في الجماعة يرتبط بموقف معين يتفاعل فيه القائد مع الجماعة، ومن صميم ذلك الموقف وظروفه والعوامل الخارجية المحيطة وزمانه وتعميداته تمارس القدرات القيادية لتوجيه الجماعة نحو تحقيق الهدف المنشود (ابو ندا، ٢٠٠٧، ص: ٢١١).

من خلال ما تقدم من نظريات لا بد أن نشير الى أن لكل نظرية ظروفها التي هيأت لظهورها، ولكن هذه النظريات أهملت دور القائد كموجه ومخطّط ومنظّم ومنسق للعمليات التنظيمية، وأهملت أيضاً دور الجماعة في حياة المنظمة ومسيرتها، فليس المهم الخصال أو السمات التي يمتلكها الفرد لكي يصبح قائداً بقدر ما هي الطريقة التي يمارس من خلالها تأثيره في الآخرين لتحقيق أهداف المنظمة، كما أن نجاح القيادة يمكن أن يعزى جزئياً لسمات أو سلوكيات قيادية معينة، لكن نجاحها يكون أكبر عندما تؤكد على السمات والسلوكيات المناسبة لحاجة الجماعة في الموقف (حسن، ٢٠٠٤، ص: ٣٩).

ثانياً : أنماط القيادة السياسية .

إهتمت العديد من دراسات القيادة السياسية بتقديم تصنيفات لهذه القيادة والتي تختلف فيما بينها باختلاف الاسس والمعايير التي تستند اليها، ومنذ القدم إتجه المنظرون في العلوم السياسية الى عملية تحليل النظم والقيادات السياسية ودراسة اشكالها .

وعلى سبيل المثال لا الحصر استخدمت المعايير التالية لتحليل النظم السياسية (الخطيب، ٢٠١١، ص: ١٩٩) :

طريقة إختيار رئيس الدولة، وتقسّم الانظمة السياسية الى ملكية وجمهورية .

مدى تركيز السلطة أو توزيعها، وتقسّم الى مطلقة ومقيدة .

مدى الخضوع للقانون، وتقسّم الى إستبدادية وقانونية .

مصدر السيادة أو صاحب السلطة، وتقسّم الى فردية، أقلية، وديمقراطية .

ونظراً لكثرة الدراسات التي تناولت أشكال النظم والقيادات السياسية، يمكن الحديث هنا عن

مجموعتين من الانماط لتصنيف القيادات السياسية :

المجموعة الاولى : من حيث سعي القائد للهيمنة على العملية السياسية ودوره فيها :

لقد ميز الباحثون في هذه المجموعة بين ثلاثة أنماط قيادية هي :

١ – القيادة الاوتوقراطية (سلطان، ١٩٩٥) :

يطلق على هذا النمط القيادة الاستبدادية، لأن القائد هو الذي يصنع بمفرده كافة السياسات والقرارات، ويحدد الوسائل لتنفيذها .

وتمتاز هذه القيادة بهيمنة القائد على العملية السياسية، بحيث لا يسمح باية مشاركة من جانب المجتمع المحكوم، وإن وجدت هذه المشاركة فإنها تكون شكلية لإضفاء طابع من الشرعية على إحتكار السلطة .

٢ – القيادة الديمقراطية :

ويقوم هذا النمط على التعاون بين القائد والمجتمع لتحقيق الاهداف وإشباع الحاجات وحل المشكلات، ويستند في الاساس على إحترام كرامة الافراد ومشاعرهم وأحاسيسهم، فيفسح

القائد المجال لمشاركة الجماهير، ويرحب بإقتراح الحلول والبدائل، ويمتلك القدرة على التفاعل مع الافراد والإستجابة لمطالبهم (Moloney, et al., 1979 , p: 28) .

ويبقى هذا النمط أكثر الانماط تحقيقاً للعدالة الانسانية، وأقربها للعقل والمنطق، وأهدأها ممارسة، وأسلمها وأدقها نتائجاً، لأنه يوفر الإطار النفسي والسياسي الملائم للعمل الجماعي، حيث توفر القيادة الديمقراطية قدراً كبيراً من الرضا والاتفاق حول الاهداف الاساسية للدولة والجماعة (كردي، ٢٠١٣) .

٣ - القيادة غير المتداخلة :

تعرف ايضاً بالقيادة الفوضوية أو الحرة، وفي هذا النمط لا يشارك القائد في وضع السياسات، بل يكتفي بتقديم ما يُطلب منه من معلومات، ويعطى الفرد الحرية الكاملة ليفعل ما يشاء، أي أن القائد يتنازل للأفراد عن سلطة إتخاذ القرارات ويصبح بحكم المستشار (سليم، ١٩٨٣ ، ص: ٢٤٦) .

إن حرية العمل للأفراد وتحديد أهداف بشكل مستقل عن القائد الذي لا يؤثر على احد ويستخدم كمرجع قد تكون مرغوبة لبعض الجماعات ويستمتعون بها، ولكن يصبح أعضاء هذه الجماعات في كثير من الاحيان متوترين جداً ومرتبكين وغير راضين عن غياب القيادة (Moloney, et al., 1979 , p: 29) .

ويمكن القول إن هذا النمط من القيادة يعبر عن السلبية، فالقائد الذي لا يتدخل في تحديد أهداف المجتمع ووسائل تحقيقها بمجرد توليه للسلطة، يؤدي الى تدهور أوضاع المجتمع، ويترك وراءه اخطاء ضخمة يصعب على خليفته معالجتها .

المجموعة الثانية : من حيث تأثير الخصائص النفسية والسلوكية للقيادة :

تشتمل هذه المجموعة على العديد من الانماط للقيادة السياسية المصنفة وفقاً للنظريات السلوكية والنفسية ومن أبرز هذه الانماط :

١ - القيادة البيروقراطية (البراجماتية) :

يمثل هذا النمط القيادة العقلانية القادرة على التعامل مع المشاكل وتحديد خيارات وبدائل حلها والنتائج المترتبة على ذلك، ومن ثم تقوم بإتخاذ القرارات المناسبة لذلك، وإقناع الآخرين بتنفيذها، وتمتاز هذه القيادة بالتأني والعقلانية والرؤية الثاقبة في إتخاذ القرارات وفق القواعد والمؤسسات القائمة، وتمتاز ايضاً بقدرتها على تسوية الصراعات والتوفيق بين الاطراف المتصارعة (سلطان، ١٩٩٥) .

ويصف البعض القائد البيروقراطي بأنه موظف أضحى قائداً سياسياً، لذلك فهو مملوء بالعُقد، منهاجي وحذر ومنظم ولكنه غير سعيد كلما دُعي لإتخاذ قرار، وعلى إستعداد لأن يراقب الآخرين ويفتش خلفهم، وتكمن سعادته الحقيقية في أن يظل يتحرك في نطاق إطار محدد، ولا يعرف سوى التقليد والمحاكاة، ولا يملك القدرة على التخيل والمبادرة لان عالمه ضيق، وفي اغلب

الاحيان خائف تنقصه الشجاعة، وهو على إستعداد لأن يفسر جبنه بانه ولاء وضيق أفقه بأنه إنتماء (سليم، ١٩٨٣ ، ص: ٢٤٥) .

٢ – القائد الكاريزمي (معوض، ٢٠١٠) :

يتصف هذا القائد من وجهة نظر (ماركس ويبر) بأنه زعيم بطل ومُهاب ومُلهم وصاحب رسالة، ويُعبّر عن إرادة الامة، ويتمتع بالحيوية والتصميم وقوة الإرادة، وخصائص هذا القائد خارقة للطبيعة وتتجاوز قدرات وخصائص البشر قد تكون مباركة وتأييد إلهي للقائد .

القائد الكاريزمي عنيف مع خصومه وفي ذات الوقت كريم في تعامله مع مجتمعه، وإذا ما اراد اقناع الآخرين من أفراد مجتمعه فإنه يخاطب مشاعرهم وعواطفهم إنطلاقاً من علاقات الود والعاطفة بينهم، فهو يمتاز بقوة عجيبة في الاقناع وقدرة على التلاعب بال جماهير وصلاحيه للخديعة والتحايل على المواقف لأنه يحب السلطة ويخشى الاصلاح .

٣ - القائد المفكر :

ويتصف هذا القائد بالتفاؤل والايمان بقدرة الافراد على الحركة الايجابية، ويسعى الى نقل القيم والمثاليات والافكار التي يؤمن بها الى ارض الواقع (سليم، ١٩٨٣ ، ص: ٢٤٥) .

٤ – القائد المُصلح :

يمتاز هذا القائد بالبراعة في تقييم المواقف والظروف، والقدرة على الإقناع، والاستعداد للتكيف مع الميول والمصالح، وعلى إستعداد للنضال والتضحية وإنكار الذات في سبيل المثاليات، لانه يحلم بعالم جديد، وبالتالي فهو يرفض جميع الصعوبات الواقعية (معوض، ٢٠١٠) .

٥ – القائد مُهيج الفتن ومثير القلاقل (ربيع، ١٩٧٢ ، ص: ٣٤٠) :

يمثل نوعية خاصة لنموذج المُصلح، فهو على إستعداد للإلتجاء الى العنف في سبيل تحقيق العالم الجديد، وإيمانه مطلق لانه عقائدي ولا يعرف في العالم سوى الصديق أو العدو، ومتعصب الى ابعد حدود التعصب، ويؤمن بالثورة ويرى فيها أداة ووسيلة للتقدم، ويميل الى تضخيم الفروق والخلافات النظامية والعقائدية، والعالم لديه إما أبيض أو أسود، وعلى إستعداد دائم للقتال ولا يقبل الحلول الوسط، ويرفض التسامح ولا يصلح للقيام بالبناء الحقيقي .

المبحث الثاني : العلاقات الدولية

تسعى دراسة العلاقات الدولية الى تحليل حقائق الوضع الدولي من خلال تحديد كيفية تفاعل القوى الدولية مع بعضها البعض، والتعرف على العوامل المؤثرة في هذه التفاعلات، والتي تشكل الاتجاهات السياسية للدول وآثار هذه الاتجاهات على المجتمع الدولي .

وستنقسم دراسة العلاقات الدولية الى مطلبين :

المطلب الاول : مفهوم العلاقات الدولية وأشخاصها .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية .

المطلب الاول : مفهوم العلاقات الدولية وأشخاصها

تبرز أهمية تحليل حقائق المجتمع الدولي والعلاقات بين الدول من خلال ما يلي (علي، ٢٠٠٨، ص: ١١) :

١- الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصال بين الدول على كافة المستويات، نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الدولي وأساليبه، وهي الثورة التي أزالت كل العوائق التي كانت تعترض طريق الاتصال في الماضي، سواء بسبب التباعد الجغرافي أو بسبب الموانع الطبيعية أو الفواصل القومية .

٢- نتج عن هذا الاتصال نوع من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول، وزاد إعتماها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي، أو دعم كيانها الاقتصادي، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والايولوجية، فضلاً عن التعاون في المجالات الفنية والعلمية والثقافية .

٣- إنطلاقاً من هذه الحقيقة الاساسية وترتيباً عليها لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الاحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تتجاوز حدودها القومية، لأن هذه الاحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو أمنها القومي أو مركزها الإستراتيجي أو سيادتها القومية أو كيانها الاقليمي، وغيرها .

ومن هنا سيتم في هذا المطلب استعراض ابرز التعريفات التي قدمت للعلاقات الدولية، بالإضافة الى تحديد اشخاصها .

اولاً : مفهوم العلاقات الدولية

سعى الكثير من الدارسين للعلوم السياسية الى تقديم مساهمات فكرية بهدف تحديد موضوع العلاقات الدولية من خلال تقديم تعريف محدد لها، وسنذكر بعض هذه المساهمات :

عرّف (كارل دوتش) العلاقات الدولية بانها تلك التي تعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة (يونس، ١٩٩١، ص: ٩) .

اما (ريمون آرون) فيعرّف العلاقات الدولية بانها (العلاقات ما بين الامم) او (العلاقات ما بين الوحدات المستقلة) (يونس، ١٩٩١، ص: ١٠) .

ويعرفها (رينولدز) بانها (تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الافراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن الفوضى، وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل) (حقي، ٢٠٠٤، ص: ١٢) .

ويعرفها (ماكيلاند) بانها (دراسة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات) (حقي، ٢٠٠٤، ص: ١١٧) .

ومن خلال التعاريف السابقة نتضح لنا جملة حقائق (فهمي، ٢٠١٠، ص: ٢٠) :

- ١- أن العلاقات الدولية هي أنماط من النشاطات تقدم عليها وتقوم بها وحدات دولية في مواجهة بعضها البعض .
- ٢- أن هذه الانماط من النشاطات هي ذات طبيعة إتصالية تؤسس شبكة من العلاقات المعقدة بين الدول .
- ٣- أن هذه الانماط من النشاطات والاتصالات ميدانها البيئة الخارجية، أي أنها تتم خارج الحدود الإقليمية للدولة، ومن هذه الخاصية جاء وصف هذه العلاقات بأنها دولية .
- ٤- لا تقتصر النشاطات والروابط الاتصالية على الدول فقط، ذلك أن المجتمع الدولي يضم كيانات ووحدات دولية مضافة الى الدول، وهي ما سنتناوله في القسم الثاني من هذا المطلب .

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة نجد ايضاً أن العلاقات الدولية تتكون إصطلاحياً من معنى مركب (علاقات دولية)، فالعلاقات هنا تشير الى مجموعة الروابط والاتصالات التي تنشأ بين فرد وآخر، أو بين فرد ومجموعة أفراد، أو بين مجموعتين أو أكثر من الافراد، أو بين مؤسسة وأخرى، أو بين دولة وأخرى، أو بين دولة ومجموعة دول، أو بين مجموعتين أو أكثر من الدول، ويستخدم مصطلح دولية ليحصر الدلالة على هذه التفاعلات والروابط في وحدات النظام الدولي، أي ان العلاقات الدولية تشير الى الروابط بين وحدات المجتمع الدولي (براون، ٢٠٠٤، ص: ٥) .

ولا بد من الإشارة هنا الى أنه من غير الصواب استخدام مصطلح العلاقات السياسية الدولية، لأن ذلك يعني تحديد العلاقات ببعد واحد وهو البعد السياسي، في حين أن هذه العلاقات والروابط تنطوي على أبعاد ومضامين متعددة، قد تكون إقتصادية، أو عسكرية، أو ثقافية، أو سياسية، كما تجدر الإشارة الى أن هذه العلاقات وبسبب تنوعها وتعددتها فهي معقدة ومتشابكة ومتداخلة، ليس في مضامينها فقط، بل بتعدد أطرافها بسبب التوازنات السائدة والمصالح

المتباينة والاستراتيجيات المتناقضة في مرحلة من المراحل لقوى متفاوتة في مصادر قوتها وخصائص وطبيعة نفوذها (فهمي، ٢٠١٠، ص: ٢١) .

ثانياً : أشخاص العلاقات الدولية

عند دراسة العلاقات الدولية لا يعني ذلك حصر أشخاص هذه العلاقات في الدولة فقط، لأن هناك العديد من القوى والوحدات الدولية المؤثرة في عمليات التفاعل الدولي غير الدول، لذلك لا بد من تحديد الشخص الدولي والوقوف على طبيعة الدور الذي يلعبه في ميدان العلاقات الدولية

١ - الدولة .

تعتبر الدولة الوحدة الاولى والرئيسية في التفاعلات الدولية، وفي الحقيقة فإن معنى الدولة صعب التعريف، فهي مزيج معقد من الكبرياء والتواضع، والسلطة الشخصية، والنظام المقبول، ومن إرادة السلطة (ليله، ١٩٦٧، ص: ٢١) .

ولم يتفق الفقهاء على تعريف موحد للدولة، وإنما نحا كل فقيه في تعريفه لها منحى خاصاً يتمشى مع فكرته القانونية عن الدولة، وقد حرص كل فقيه على إبراز فكرته في التعريف الذي أدلى به وترتب على ذلك كثرة التعاريف وتباينها (دوفابر، ١٩٧٠، ص: ٦) .

فتعرّف الدولة بأنها (نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه، ضد الاخطار الخارجية أو الداخلية) (دوفابر، ١٩٧٠، ص: ٦) .

وعرّفها الاستاذ السويسري (بلنتشي) بأنها (جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة) (ليله، ١٩٦٧، ص: ٢١) .

أما الاستاذ الدكتور محسن خليل فإنه يعرف الدولة بأنها (جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والإستقرار إقليمياً جغرافياً معيناً، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها) (الخطيب، ٢٠١١، ص: ١٤) .

بالرغم من عدم إتفاق الفقهاء على تعريف موحد للدولة، إلا أن هناك شبه إجماع على أركان أساسية ثلاثة للدولة وهي :

أ- **مجموعة من الأفراد (الشعب)** : يلزم لقيام الدولة وجود عدد من الأفراد، وهذا العدد يختلف من دولة الى أخرى، أي لا يشترط عدد معين، ومع ذلك يجب أن يكون هذا العدد معقولاً لنشأة الدولة لأنه في بعض الاحيان يلعب عدد الافراد دوراً في قوتها، كما يلزم أن يقوم بين أفراد الدولة أياً كان عددهم نوع من الإنسجام تحقيقاً للترابط والوحدة (خلف، ١٩٩٧ ، ص: ١٥٥) .

ب- **الأقليم** : ويشمل رقعة من الارض وما يتبعها من مساحات مائية وفضاء جوي يعلوها، تقطنها مجموعة الأفراد على سبيل الدوام والاستقرار، وتمارس عليها الدولة سلطانها وسيادتها، ولا يشترط في الاقليم مساحة محددة (العمري، ١٩٥٩ ، ص: ٥٨٢) .
ويتكون الأقليم من مساحة من الارض يطلق عليها اليابسة قد تحدد بحدود طبيعية كالجبال والانهار، وقد تكون حدود اصطناعية، ولا يشترط في اليابسة أن تكون متصلة فقد يفصل بينها بحار وأنهار (عبدالوهاب، ١٩٨٢ ، ص: ١٧) .

كما يتكون الأقليم من إقليم مائي ويشمل البحيرات والأنهار الموجودة داخل الدولة، وبحار ملاصقة لحدودها تسمى المياه الإقليمية، وقد اختلفت الدول في تحديد مساحة مياهها الإقليمية التي تدخل ضمن سيادتها، فحددها البعض بثلاثة أميال بحرية، والبعض الآخر بستة أميال، وبعضهم بإثني عشر ميلاً، والآخر بخمسين ميلاً (ابو عيانة، ١٩٨٣ ، ص: ٥٦-٥٥) .

ويتكون الأقليم ايضاً من فضاء جوي يعلوه يسمى الأقليم الجوي، وتستطيع الدولة أن تمارس سيادتها في هذا الأقليم دون التقيد بارتفاع معين، وقد برزت أهمية الأقليم الجوي بعد الثورة الصناعية في مجال الطائرات وغزو الفضاء، لذلك أبرمت بين الدول الكثير من الاتفاقيات لتنظيم الطيران والفضاء (عبدالوهاب، ١٩٨٢ ، ص: ١٨) .

ج- **السلطة السياسية** : وهي الهيئة الحاكمة على الافراد، يعترف بها هؤلاء الافراد ويقبلوها، لأن السلطة التي لا تركز على إرادة الأفراد من وجهة نظر الرأي المعاصر لا تسمح بقيام الدولة، أي أن نشأة الدولة وقيام السلطة السياسية مرتبطة برضا الأفراد (خلف، ١٩٩٧ ، ص: ١٥٥) .

٢ – المنظمات الدولية :

إن ظهور المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أدى الى نشاط دبلوماسي بين الدول، والى التنسيق في الآراء والمواقف تجاه المشكلات الدولية المختلفة، وأدى بالتالي الى إتباع نماذج سلوكية وإختيار بدائل معينة تتفق مع سياساتها الخارجية، وتعبّر فكرة المنظمات الدولية عن الحاجة المتزايدة لأدوات دولية جديدة تضبط التفاعلات بين الدول وأهداف سياستها الخارجية، وتبحث عن حلول للمشكلات الدولية، وتنمّي سبل التعاون والتضامن وصولاً الى عالم آمن ومستقر (جوف، ١٩٩٣ ، ص: ١٢٦) .

وتعتبر المنظمة الدولية وحدة دولية وشخصاً آخر من أشخاص العلاقات الدولية الى جانب الدول، إستناداً الى شخصيتها القانونية، فكل منظمة دولية قانوناً مستقلاً عن غيرها من الاشخاص الدوليين، ولكنه مرتبط بالميثاق الدولي الذي ينظم قيام هذه المنظمات (علي، ٢٠٠٨ ، ص: ١١٦) .

وتعرّف المنظمة الدولية بأنها (شخص إعتباري من أشخاص القانون الدولي العام، وينشأ عن إتحاد إرادات الدول لأجل حماية مصالحها المشتركة، ويتمتع ذلك الشخص بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي، وفي مواجهة الدول الاعضاء) (باناجا، ١٩٨٥ ، ص: ٩) .

كما تعرّف بأنها (هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي، وفي مواجهة الدول الاعضاء فيها، بواسطة أجهزة دائمة خاصة بها) (الفار، ١٩٧٩ ، ص: ٣٧) .

وتتكون المنظمة الدولية من عناصر ثلاثة هي (الفار، ١٩٧٩ ، ص: ٣٨-٣٩) :

- الإستناد في نشأتها الى إتفاقية دولية :

قد تسمى هذه الاتفاقية دستوراً أو نظاماً أساسياً، وهي تحدد النظام القانوني للمنظمة وأهدافها وإختصاصها والاجهزة المختلفة المنوط بها تحقيق هذه الأهداف، والقواعد التي تحكم سير العمل بها .

وإنطلاقاً من أن الاتفاقية لا تبرم إلا بين دول صاحبة سيادة، فإن المنظمة الدولية لا تضم في عضويتها غير الدول، لذلك تسمى منظمة دولية حكومية لتميزها عن المنظمة الدولية غير الحكومية التي تنشأ عن إتفاقية بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول مختلفة .

- الإرادة الذاتية :

يجب أن تتمتع المنظمة الدولية بإرادة ذاتية، أي تعترف الدول المنشئة لها بوجود شخصية قانونية خاصة بها يمكنها التعبير عنها وفق القواعد التي يقررها ميثاقها وفي نطاق الأختصاص المحدد لها .

ويترتب على الإرادة الذاتية أن تكون قرارات المنظمة الدولية منفصلة عن إرادات الدول الاعضاء، وهذا ما يميزها عن المؤتمر الدولي الذي لا يخرج عن كونه أسلوب أو وسيلة لتنسيق العلاقات بين الدول .

- الكيان المتميز الدائم :

لا يعني هذا أن تعمل كل أجهزة المنظمة بصفة دائمة ودون توقف، بل يكفي أن تكون المنظمة قادرة على ممارسة نشاطها في أي وقت تراه مناسباً لتحقيق أهدافها .

تتعدد المنظمات الدولية تبعاً لإختلاف المعايير المستخدمة في تقسيمها، فهناك مثلاً المنظمات الدولية العامة والمنظمات الدولية المتخصصة، فالدولية العامة يكون نشاطها شاملاً لكافة المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المظاهر، أما الدولية المتخصصة فيقتصر نشاطها على مظاهر معينة (جوف، ١٩٩٣ ، ص: ١٢٧) .

وتقسم أيضاً الى منظمات عالمية ومنظمات إقليمية، فالمنظمات العالمية تكون العضوية فيها مفتوحة لكل الدول المستوفية لشروط العضوية، أما الاقليمية فتتخصص في نطاق إقليمي معين (علي، ٢٠٠٨ ، ص: ١١٤) .

٣ - الوحدات غير الوطنية :

نتيجة زيادة المبادلات الإقتصادية والثقافية والثورة التكنولوجية والاتصالات ظهرت قوى جديدة في التنظيم الدولي مثلت الشخص الثالث في العلاقات الدولية، نظراً لتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة، فهي لا ترتبط بدولة معينة أو منظمة دولية، ومن هذه القوى الشركات متعددة الجنسية (خلف، ١٩٩٧ ، ص: ٦٣) .

لقد أصبح من المسلّم به على نطاق واسع بين الباحثين في المجالات الإقتصادية والمالية والنقدية على إختلاف إتجاهاتهم الفكرية، أن بزوغ الشركات متعددة الجنسية ونموها هو واحد من أكثر التطورات في القرن الماضي، ويعتبر هذا التطور الظاهرة الأكبر في الإقتصاد الدولي في يومنا الحاضر (خلف، ١٩٩٧ ، ص: ٦٣) .

وتتجاوز أهمية هذه الشركات حدود المجال الإقتصادي الى التأثير العميق في المجالات السياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة في دور الحكومات في ممارستها لمسؤولياتها وفي سير العلاقات الدولية (كرم، ١٩٧٦، ص: ٥) .

ولأن هذه الشركات مرتبطة بالنظام الرأسمالي فإنها تميل الى التمرکز الشديد، وتسعى الى إحتكار الإنتاج على المستوى العالمي، ما أدى الى إتساع نشاطها وإمتداده وتجاوزه كل الحدود السياسية ليشمل جميع قارات العالم، أي أنها تهدف الى إحتواء إقتصاد جميع الدول من خلال دورها كأداة رئيسية لتحقيق العولمة الإقتصادية (فهمي، ٢٠١٠، ص: ٥٠-٥١) .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تتعدد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وتتنوع بين تقليدية وحديثة، ويتفاوت تأثيرها في العلاقات الدولية تبعاً لنظرة اصحاب الاختصاص لهذه العوامل كلٌّ من مجاله، وبالرغم من قدم بعضها الا أنها لا تزال تؤثر بشكل كبير في علاقات الدول ببعضها البعض .

ويمكن الحديث هنا عن بعض هذه العوامل :

اولاً : العوامل الجغرافية

تعتبر العوامل الجغرافية من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، وهي ابرز هذه العوامل نظراً للعلاقة الوثيقة بين الجغرافيا والسياسة .

وتبرز أهمية العوامل الجغرافية لسببين (خميس، ٢٠١٠ ، ص: ١٦٣) :

- إن الواقع الجغرافي للدولة يرتب في أحيان كثيرة مجموعة أنماط سلوكية ثابتة، بعضها يتعلق بإستراتيجيتها العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية .
 - دور الواقع الجغرافي يُترجم في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول، وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى، خاصة تلك التي تحدّها أو قريبة جغرافياً منها .
- ومن أبرز العوامل الجغرافية ما يلي :

١ - الموقع .

عند دراسة الموقع الجغرافي للدولة يجب التركيز على ناحيتين، الاولى الناحية الفلكية أي موقع الدولة من خطوط الطول والعرض، وما يترتب على ذلك من مناخ ونشاط بشري، نظراً لأهمية

هذه الامور في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول، أما الناحية الثانية فهي موقع الدولة بالنسبة للمياه واليابسة، أي الموقع البحري والموقع البري (البدراوي، ١٩٨٠ ، ص: ٢٦) .

ويتأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في العلاقات الدولية تأثراً كبيراً بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم، حيث ان هناك دولاً صغيرة الرقعة خلّفت بفضل موقعها الجغرافي

أثراً في التاريخ لم تخلفه دول أكثر سعة ومزودة بموارد أكثر تفوقاً (رينوفان وباتيست، ١٩٦٧، ص: ٢٨) .

٢ – الحدود .

وهي الحدود الفاصلة بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى، أي أنها ذلك الخط الذي تتقابل عنده سيادتان، فقد إنتهت تلك الفترة التي كانت تُفصل فيها سيادة دولتين بواسطة مساحة كبيرة من الارض تسمى (التخوم*)، إذ كانت سيادة الدولة الفعلية تتضاءل تدريجياً بالبعد عن مركزها، وهكذا تغيرت طبيعة الحدود على مدى العصور التاريخية، بسبب إختلاف وظيفتها وهي فصل سيادات الدول بعضها عن بعض (خميس، ٢٠١٠، ص: ١٦٧) .

وتبرز عيوب الحدود في بعض الاحيان بتركيزها على مصالح الدول المستعمرة على حساب ظروف مواطني الدولة ورغباتهم المنبثقة من إختلاط الشعوب والامم وتداخلها مع بعضها البعض، ما يجعل من الصعوبة عمل حد فاصل وواضح بينها، بمعنى أن تخطيط الحدود يقوم في الاساس على تحقيق مصالح الدول المستعمرة (العويني، ١٩٨٢، ص: ٣٨) .

٣ – المساحة .

ذكرنا سابقاً عند الحديث عن أركان الدولة أنه لا يشترط لقيام تلك الدولة مساحة معينة لها، ولكن يلعب عنصر المساحة دوراً كبيراً في قوة الدولة وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، حيث أن

-
- هي عبارة عن منطقة من الأرض أو نطاق من الأرض قد تكون صغيرة أو كبيرة تخضع دائماً لتغيير مُستمر نتيجة للمؤثرات البشرية التي تعدل في طبيعتها وإستخدامها، وتمثل الجبهة الأمامية للدولة عند مقابلتها دولة أخرى تواجهها.

الدول صاحبة المساحات الصغيرة تنهار في وقت مبكر عند أي إعتداء خارجي عليها (العويني، ١٩٨٢، ص: ٣٩) .

كما أن النظام السياسي للدولة يتأثر بشكل كبير بحجمها، من ناحية كمية ونوعية المصادر البشرية وغير البشرية، وما توفره هذه المصادر من قدرة للنظام السياسي على تحقيق الاهداف بالإعتماد على وفرة وتنوع المصادر .

٤ - السكان .

لا يمكن الحديث عن مساحة الدولة دون الحديث عن السكان، لأنه لا يمكن فصل هذين العنصرين عن بعضهما، فالمساحة المقترنة بعدد كبير من السكان وموارد طبيعية مستغلة بشكل جيد، تعتبر من مصادر قوة الدولة التي تضعها في مصاف الدول الكبرى والمتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (البدراوي، ١٩٨٠، ص: ٣٦) .

ويعتبر عامل السكان من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، نظراً لأهميته من الناحيتين العسكرية والإقتصادية، فعسكرياً كان ولا يزال حجم السكان مصدراً رئيسياً لقوة الدولة، خاصة في تكوينها لقوتها العسكرية الفعالة، لأنه لا يوجد قوة عسكرية ما لم يكن وراءها عدد كبير من السكان، أما إقتصادياً فإن العدد الكبير من السكان يجعل الدولة قادرة على تنمية إقتصادها وتقويته للتأثير على الدول الأخرى (بدوي، ١٩٧٢، ص: ١٣٣) .

ثانياً : العوامل الإقتصادية

للعوامل الإقتصادية أثر كبير في السلوك الإنساني سواء كانوا أفراداً أو جماعات، ويتعدى هذا الأثر الى علاقات الدول مع بعضها البعض، حيث تعتبر العوامل الإقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، لأن القدرة الإقتصادية هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية (العويني، ١٩٨٢، ص: ٤٧) .

ونظراً للهوة الكبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فقد إختلفت السياسات الإقتصادية التي تتبعها كل دولة، من حيث الوسائل والاهداف لكل منها، فحينما تستخدم الدول الغنية الإقتصاد كأداة ضغط على الدول الفقيرة لإجبارها على إتباع سياسة معينة، نجد الدول الفقيرة غير قادرة على الضغط على غيرها، وكل ما يهتما من هذه السياسات هو تحقيق المصلحة الإقتصادية لشعوبها (خميس، ٢٠١٠، ص: ١٧٥) .

كما تلعب موارد الارض الطبيعية - بخاصة ما تحت الثرى منها - دوراً مهماً في العلاقات الدولية، فنثروة باطن الارض من المنتجات المولدة للطاقة أو المعادن، هي التي سمحت ببعث الاقاليم الصناعية الكبرى، أي ان الثروات الوطنية لها دور جوهري في توسيع السلطة السياسية. خصوصاً عند الحديث عن عدم التعادل في هذه الثروات، وما يترتب على ذلك من منافسة علنية وحروب وتهديدات من قبل الراغبين في الحصول على جانب منها (رينوفان وباتيست، ١٩٦٧، ص: ٢٦).

ثالثاً : العامل العسكري

يعتبر هذا العامل من أكثر العوامل تأثيراً في العلاقات الدولية، وأعطيت له قيمة كبيرة، فالقوة العسكرية وسيلة للعلاقات السياسية بين الدول وغرضها الاساسي الدفاع عن أهداف الدولة من خلال التأثير على أهداف ونشاطات الدول الأخرى (بدوي، ١٩٧٢، ص: ١٥٢).

ووفقاً للعامل العسكري تتفاوت نوعية تأثير النظام السياسي من دولة الى أخرى، فالدولة الضعيفة عسكرياً تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، ما يدفعها الى البحث عن حماية

خارجية، وقبول النتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي، أما الدول القوية عسكرياً فإن تأثيرها السياسي يكون دافعاً لجعلها قادرة على فرض إحترامها ورغباتها على غيرها، حتى في غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية (براون، ٢٠٠٤، ص: ١٠٠-١٠١).

رابعاً : العامل العلمي والتكنولوجي

يزداد تأثير هذا العامل بشكل مضطرد فقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرياً في حياة الإنسان والدول، وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد، وفي هذا الاطار يرى الباحثون ان أثر العامل العلمي في العلاقات الدولية يظهر واضحاً من خلال استخدامه من قبل الدول والنظم السياسية كوسيلة من أجل إحتلال مواقع متميزة في سلم القوى العالمية (خميس، ٢٠١٠، ص: ١٨٩).

خامساً : الرأي العام

يبرز هذا العامل في المجتمعات الديمقراطية التي يشترط فيها توفر الرأي العام لتنفيذ السياسة العامة للدولة، فتتم المفاضلة بين البدائل المطروحة في العلاقات الخارجية وفقاً لإرادة أغلبية الرأي العام (جوف، ١٩٩٣ ، ص: ١٣٨) .

ويرى بعض المنظرين أن الرأي العام تجاه السياسة الخارجية هو عبارة عن أمزجة أكثر منه تفكير تحليلي و متروكي للقضايا الدولية وبناء للمواقف على أسس صحيحة، بل تسيطر على الرأي العام فكرة المواقف الجاهزة التي لا تتطلب تفكيراً وتعباً ذهنياً، وهذه حالة عامة في الكثير من الدول الديمقراطية التي تتسم بمستوى معين من الرفاهية، والتي تساعد على حالة من الخمول الفكري حول قضايا السياسة الدولية (مصباح، ٢٠١٠ ، ص: ١٩٣) .

سادساً : صنع القرار

إن التقلب في علاقات الدول مع بعضها البعض وصراعاتها المستمرة حول مصالحها القومية جعل من الصعب دراسة السلوك الدولي وتحليله وحصر أبعاده، بسبب طبيعة العلاقات الدولية التي تجعل من عملية التنبؤ بعيد المدى أمراً صعباً (النعيمي، ٢٠١١ ، ص: ٢٤٦) .

وقد ركزت العديد من الدراسات في تحليلها لظاهرة السلوك الدولي على عملية إتخاذ القرارات، ويقصد بإتخاذ القرارات (التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات تستهدف تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها) (إتخاذ القرارات، ١٩٦٨ ، ص: ١٤٢) .

وتعتمد عملية صنع القرار على مدى وضوح فكرة الهدف، والدقة في قياس وتقييم الإحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة، أي ان القرار الرشيد هو محصلة التقييم المتوازن لكل من القيم والحقائق والتوقعات بشأن المستقبل (إتخاذ القرارات ، ١٩٦٨ ، ص: ١٤٣) .

المبحث الثالث : القيادة السياسية والعلاقات الدولية

يعتبر السلوك الدولي من أعقد الظواهر السياسية في تحليلها وحصر أبعادها، ويرجع هذا التعقيد في الجانب الأكبر منه الى الطبيعة الديناميكية المتغيرة لبيئة العلاقات الدولية. بالإضافة الى إختلاف ظروف سلوكيات القيادة السياسية ونتائجها، وإذا ما اردنا دراسة سلوك الدولة في العلاقات الدولية، فيجب دراسة سلوك ومواقف قيادتها السياسية المتأثرة بخصائص القائد الشخصية من جهة، والمصلحة الوطنية من جهة أخرى .

ومن هنا سينقسم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الاول : أثر الخصائص الشخصية للقائد السياسي في العلاقات الدولية .

المطلب الثاني : أثر المصلحة الوطنية على سلوك القائد في العلاقات الدولية .

المطلب الاول : أثر الخصائص الشخصية للقائد السياسي في العلاقات الدولية

من أهم مناهج دراسة السلوك الدولي ذلك المنهج الذي يركز على عملية صنع القرارات في العلاقات الخارجية، والتي تقع على عاتق صنّاع القرار او القيادات السياسية، للوصول الى صيغة عمل معقولة ومقبولة من بين عدة بدائل منافسة، فالدولة كتعبير قانوني لا تتحرك حيال غيرها من الوحدات الدولية تحركاً مباشراً، بل تتحرك من خلال قيادتها السياسية بصورة غير مباشرة، لذلك اصبحت الدولة تفهم سياسياً بمعنى مرادف لقيادتها السياسية (الرمضاني، ١٩٩١ ، ص: ٣٥) .

وعند الحديث عن القيادة السياسية لا يعني ذلك إنكار الدولة، بل التأكيد على أنها لا تعيش بدون تلك القيادة، بإعتبارها وحدة اساسية من وحدات الدولة، مهمتها إتخاذ القرارات السياسية نيابة عنها، وتضفي سمة رسمية على حركتها، وقد ركز الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية على القائد السياسي، بإعتباره عامل من العوامل المهمة في تلك العلاقات، كما أنه لا يمكن فهم الأحداث الدولية دون دراسة شخصيات القادة السياسيين للدو ، لأنهم يترجمون أفكارهم الى قرارات تُلزم فيها شعوبهم، وتنعكس على تفاعلات دولهم مع الدول الأخرى. كما ان الاحداث الهامة عبر التاريخ هي نتيجة قرارات إتخذها رجال سياسة يتميزون بسمات شخصية كان لها أثر على دوافعهم ومهاراتهم وإتجاهاتهم الفردية (الناصر، ١٩٩١ ، ص: ١٠٤) .

لذلك فإن التركيز على القائد السياسي كمتغير في العلاقات الدولية، ودراسة شخصيته وطبيعته، لمعرفة سلوكه الدولي يتطلب منا الحديث عن الخصائص التالية :

أولاً : البيئة النفسية

تتمثل في التجارب التي مرّ بها القائد السياسي في فترة من حياته، وإكتسب منها دروس معينة، وكان لها أثر في تصرفاته الشخصية وتعامله مع المواقف، وتبرز هنا اهمية دراسة البيئة النفسية للقائد لأنها تعطي صورة واضحة للقرار المُتخذ من لدنه في هذا المجال، ففقدان (جمال

عبدالناصر) الإحساس بالأمن في طفولته، نتيجة وفاة والدته وإقدام والده السريع على الزواج بأخرى، خلق عنده ريبة وشكاً نحو الآخرين، ما دفعه الى تبني قرارات تحمل معاني الكرامة وإحترام الذات، أما (أنور السادات) ونتيجة لرغبته الكبيرة منذ صباه بإن يكون نجماً ساطعاً، فقد

إنعكس ذلك على سلوكه الدولي، وقد يكون قراره بالذهاب الى الارض المحتلة عام ١٩٧٧ بحثاً عن تسليط الاضواء عليه (النعيمي، ٢٠١١، ص: ٢٤٧-٢٤٩).

إذاً يمكن القول بأن دراسة شخصية القائد السياسي تستند الى التمييز بين ما هو اصيل وما هو مكتسب في الهيكل العقلي لذلك القائد، ومحاولة الاحاطة بالوسط الفيزيائي كالمناخات والاغذية وبعض المثيرات التي قد تؤدي الى تحولات عميقة على شخصيته، بالاضافة الى العوامل الاجتماعية كالوسط والثقافة وظروف الحياة، ومن ابرز المحاولات التي قُدمت في سبيل دراسة شخصية القائد التصنيفات التالية (رينوفان وباتيست، ١٩٦٧، ص: ٣٨٧-٣٨٩) :

١ – التصنيفات البسيكوفيزيولوجية .

هي الدراسة الموضوعية لعلاقات الجسد والنفس، وتحاول هذه التصنيفات اقامة علاقة بين بعض العناصر الفيزيولوجية وعناصر اخرى سيكولوجية، وفي هذا الاطار إتخذ بعض الباحثين المجموعة العصبية قاعدة لتصنيفهم، في حين ركز آخرون على الشخصية المنفتحة المتحولة الى الخارج وتشمل (القائد الممتن الماهر الطافح بالنشاط) و (المتمتع السعيد بالعيش) و (الواقعي المفعم بالتفاؤل)، اما البعض الآخر فقد تحدث عن القائد المرهف المتحول الى الداخل، وتشمل هذه القيادة (القائد الحالم الغريب عن العالم) و (العذري العاطفي) و (الساخر المتهمك) و (المتسلط البارد) .

٢ – التصنيفات السيكولوجية .

لقد حاولت هذه التصنيفات الجمع تركيبياً بين علم السياسة والتحليل النفسي لرجل الدولة (القائد السياسي)، وتلجأ تلك التصنيفات الى الطريقة التاريخية في تحليل شخصية القائد، من خلال

مراقبة بعض الملاحظات الشخصية المتكررة ومقارنتها مع العوائد المخلفة في الانسانية عبر العصور، فيظهر هنا نموذجان لتلك الشخصية (الشخصية المنغلقة والشخصية المنفتحة) .

٣ – التصنيفات الكاركتيرولوجية .

تضع هذه التصنيفات نفسها في صميم الكائن البشري، وبدلاً من ان تنتقي بعض العناصر الفيزيولوجية او النفسية وتنتظر لها على انها وحدها عوامل التمييز، فانها تحدد الخصائص التكوينية للقائد عن طريق سلسلة طويلة من الملاحظات والاستقصاءات، بالاضافة الى استخدام الخصائص

الاضافية التي تضاعف الفوارق بين الاشخاص بشكل عام والقادة السياسيين بشكل خاص، اي ان هذه التصنيفات تعد علماء موضوعياً تختلف في اساليبها عن علوم الطبيعة، فهي تحلل الفكر الانساني من خلال الاحاطة بجميع العناصر التكوينية في طبعه .

ثانياً : طبيعة الدور

تتطلب دراسة طبيعة دور القائد السياسي معرفة مدى تأثر شخصيته بالمواقف التاريخية، ومحاولة الاحاطة بالسمات المميزة تاريخياً، أي ان طبيعة الدور الذي يلعبه القائد السياسي تتأثر بالعاملين التاليين (خميس، ٢٠١٠ ، ص: ٢٢٥) :

- ١- البحث في التاريخ : غالباً ما تضع الأحداث والمواقف السابقة بعض القواعد والسوابق وردود الافعال للفعاليات المختلفة يفترض وضعها في سجل، وبالتالي فإن هذه الاحداث السابقة ستضع بعض الضغوط على دور صنّاع القرار والقادة .
- ٢- كما أن طبيعة الدور تتأثر بما يُفكر به الاشخاص العاملون مع صنّاع القرار، أي أن الدور يتحدد بما يتصوره هؤلاء .

وفي هذا المجال ميز الباحثون بين مجموعة من التصنيفات التي ترتبط فيها الشخصية بمواقف تاريخية معينة، مثل : (المذهبي والانتهازي) فالمذهبي هو من يحدد لنفسه طريقة متلاحمة ويحاول ما امكن توفيق احكامه مع هذه الطريقة، في حين لا يرتبط الانتهازي باسلوب محدد بل يضبط سلوكه وفقاً للظروف، اما التصنيف الثاني فهو (المناضل والمصلح)، يجب

القائد المناضل خلق اعداء لنفسه ولا يضيره دخول الحروب واللجوء الى القتال لحل قضاياها مع الاخرين، بمعنى ان هذا القائد ترضيه المصالحة اقل مما يرضيه القتال، بينما القائد المصلح فهو الذي يرى في التفاوض وسيلة لحل مشاكله مع الآخرين إنطلاقاً من مصالح دولته بشكل عام ومزاجه بشكل خاص، اما التصنيف الاخر فهو (المثالي والمستهتر) ان المثالي هو الذي يقوم باعماله باخلاص ويبرر سلوكه باسم قيم عالمية، ويحاول القائد المثالي التنسيق بين مصالح بلده الحقيقية وبين مصالح البشرية جمعاء، اما المستهتر فهو الذي ينطلق من الانانية المقدسة ومصحة دولته، فيعلن هذا القائد انه قليل الاهتمام بمصالح البشرية ومثبناً باعلى صوته مصالح بلده، واخيراً (الصلب والمتخيل) القائد الصلب هو الذي يقف متقيداً امام بعض المناهج، وهو اذا كان اتفاقياً ادارياً جيداً فان الطارئ يربكه فلا يحسن ابتكار الحلول الجديدة، في حين يُمثل القائد المتخيل الرجل

المبدع الذي يعرف كيف يبتكر الحلول ولا تضيره الظروف الطارئة (رينوفان وباتيست ، ١٩٦٧ ، ص: ٣٩٨-٣٩٩) .

ثالثاً : المهارة والدبلوماسية

يتطلب الأمر من القائد أن يكون على درجة عالية من المهارة في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية لتحقيق أهدافها، ويستند ذلك على معرفته بدور الوحدات المختلفة في العلاقات الدولية، فالدولة لا تستطيع تحقيق أهدافها ما لم تتوفر قيادة ماهرة تتولى إدارتها، وقادرة على إختيار البدائل المناسبة لذلك، فلا غنى عن تلك القيادة وإن تعددت موارد الدولة المادية والبشرية، لأنها وحدها من يستطيع إختيار السياسة التي تتناسب مع تلك الموارد لتحقيق النجاح، كما ان مهارة القيادة قد تجعل الدول قوية وإن لم تكن غنية بالموارد الطبيعية والقوة العسكرية، ومن أهم مهارات القيادة السياسية في المجال الدبلوماسي (الناصر، ١٩٩١ ، ص: ١٠٥) :

- ١- القدرة على التحليل الشامل للظروف والمواقف الخارجية .
- ٢- القدرة على التنبؤ الدقيق بردود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظروف دولية معينة.
- ٣- القدرة على تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التي تتعارض مع مصالح الدولة .
- ٤- القدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الإمكانيات المتاحة، وأدوات التنفيذ حتى تتمكن الدولة من أن تتصاعد بنفوذها وتأثيرها الى الدرجة القصوى في أي موقف يتناول كيانها ومصالحها القومية .
- ٥- المهارة في عرض موقف الدولة وإتجاهاتها بطريقة تحول دون إستفزاز الدول التي قد يكون لها تأثير خاص في تلك المواقف .
- ٦- إظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد، لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها يعتبران في حد ذاتهما من العوامل السلبية التي قد تجلب عداة الدول عليها .
- ٧- القيادة والدبلوماسية الناجحة تتطلب المراجعة المستمرة لبرامجها ووسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل مستجيبة ومرتبطة بطبيعة الظروف الدولية السائدة، فالقيادة السياسية الناجحة هي التي تتوافر لها المقدره على إختيار أنسب الوسائل والاساليب التي تنتهجها في سياستها وعلاقاتها الخارجية .

المطلب الثاني : أثر المصلحة الوطنية على سلوك القائد في العلاقات الدولية

تسعى الدول من خلال قياداتها السياسية الى تحقيق المصلحة القومية للجماعة بالتركيز على علاقاتها الخارجية، وقد ترتبط المصلحة هنا بفكرة وسياسة القوة التي تستهدف أمن الدولة وقوتها في المجال الدولي، وفي هذه الدول تكون عملية صنع السياسة الخارجية عملية هيكلية بالدرجة الاولى، وبالإتجاه الذي يجعل من مصلحتها القومية أو قرارها السياسي الخارجي بمثابة الناتج الناجم عن تفاعل مجموعة مؤسسات وقوى ونخب مؤثرة، وقد ظهرت فكرة المصلحة الوطنية بظهور الشعور القومي، واخذت مداها بالتوسع بالتزامن مع توسع التنظيمات الديمقراطية، وتتعلق هذه الفكرة باعتقاد القائد السياسي بأن من الممكن في موقف معين تحديد الاهداف التي ترضيها الامة لنفسها تحديداً موضوعياً (الرضائي، ١٩٩١ ، ص: ٣٦) .

ويتركز الحديث هنا على سلوك القيادة السياسية إزاء المواقف الدولية المختلفة لتحقيق مصلحة الدولة القومية، بعيداً عن الخصائص الشخصية للقائد، كما هو الحال في السياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي المعبرة عن السياسة والافكار الشيوعية، فمهما تغيرت القيادة السوفيتية يبقى الهدف الاساسي لسياستها الخارجية الجهاد من أجل تحقيق دولة شيوعية عالمية، اي ان النظم السياسية الساعية لتحقيق مصلحتها القومية لها مواقف فكرية وعقائدية محددة عن العالم الخارجي تمثل جزءاً من أيديولوجيتها ومن مقتضيات أمنها في مواجهة القوى الاخرى، وبالتالي فإن النظرة الى هذه القوى بأنها معادية يرجع الى التناقض القائم بين نظمها المختلفة، ووفقاً لذلك تفرض المصلحة القومية على القادة - الذين ينحصر دورهم في مجال السياسة الخارجية - إختيار الاساليب، أي الاختيار بين الدبلوماسية أو الاستراتيجية، وتغيير أساليب التكتيك من يوم لآخر ومن قضية لأخرى، وفقاً للظروف الواقعية، دون المساس بالهدف النهائي المحدد في ايديولوجيات النظام السياسي، اي ان النظم الايديولوجية القومية تفرض على القائد تصوراً للعالم الخارجي، يتمثل في إعتبار هذا العالم قوى منافسة هدفها إنهاء هذه الايديولوجية، من خلال غزو أفكارها، وبالتالي يُفرض على هذا القائد القضاء على تلك القوى من أجل تأمين الذات، أي ان المصلحة القومية في المجال الخارجي تعني القضاء على الايديولوجيات المنافسة الاخرى (بدوي ومرسي، ١٩٨٩ ، ص: ١٤٢) .

ان دراسة القوى الفاعلة والعوامل المؤثرة في القائد لا تكفي لتفسير العلاقات الدولية، بل يجب كذلك تحديد الاهداف الواجب بلوغها والعمل على الوصول اليها من خلال تقدير الاخطار

العارضة والوسائل المتاحة، لأن رجل الدولة (القائد السياسي) رجل عمل يعيش في المستقبل على نحو ما، لذلك على ذلك القائد كائناً من كان ان يرسم صورة مستقرة على قدر معين من الدقة عن الصالح الوطني، ويمكن القول هنا انه عند تتبع نشأة الحركات القومية نجد أن مضمون المصلحة القومية يتغير بتغير النظم، فالدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة كانت تشعر انها بغنى عن القارة الاوروبية بسبب مساحاتها الشاسعة ووفرة مواردها الذاتية وبُعدها عن ساحات الحروب هناك، ولكنها عندما وجدت في الشيوعية ايدلوجية منافسة وخطراً على ايدلوجيتها الرأسمالية، خرجت من عزلتها لأن هذه العزلة لم تعد تستجيب الى مصلحتها القومية، بل أن المشاركة في المشاكل العالمية أصبحت من مقتضيات هذه المصلح ، اي ان الامريكيين الذين كانوا يعتقدون ان السياسة الخارجية لبلادهم قائمة على المصلحة المادية وجدوا انه لا يمكن تحديد السياسة الخارجية لأمة ما بعبارات المصلحة المادية، بل ان توسيع النفوذ يعتبر وسيلة للمحافظة على السلام، لذلك فإن وجود مصلحة وطنية امريكية، تفترض الغزوات والضغوط الدبلوماسية على حساب الامم الاخرى للدفاع عن المبادئ العليا للدولة (بدوي ومرسي، ١٩٨٩ ، ص: ١٤٣-١٤٤) .

تتطلب المصلحة الوطنية من القائد السياسي تحقيق عدة اهداف، اولها: بقاء الدولة او ما يسمى بأمن الدولة، ولا يتصور العقل ان لا يضع رجل الدولة الامن في المرتبة الاولى من شواغله، وسواء كانت الدولة قومية او تاريخية ومتعددة الاقوام، فان القائد يجد ان من واجبه المحافظة على امن دولته، ويتضمن مفهوم الامن المحافظة على السيادة والاستقلال، والمحافظة على وحدة الارض، والمحافظة على حياة السكان في حدود المكان، وإن تطلب الامر منه التضحية ببعض الارواح للذود عن الاستقلال ووحدة الارض، لذلك فان الامن يبقى حجر الزاوية في المصلحة الوطنية وإن اختلفت وسائل بلوغه، اما **الهدف الثاني** فهو السلطان، حيث تسعى بعض الدول الى فرض ارادتها خارج حدود سيادتها، سواء كان ذلك من خلال غزو خط دفاعي متقدم او حد استراتيجي معين، او ان تفرض الدولة على جيرانها الضعفاء موقفاً ملائماً لها، الا ان فرض الارادة قد لا يرتبط دائماً بالقوة، فقد سُجلت حالات كان فيها البلد الضعيف يفرض رغبته على بلد قوي كما فعلت مصر حيال فرنسا وانجلترا عام ١٩٥٦، ويبرز هنا **الهدف الثالث** وهو الغنى (الاقتصاد القوي)، فقد تسعى الدولة الى زيادة غناها لتصبح اكثر سلطاناً، لانها بثروتها تستطيع تمويل اقوى الجيوش وستكرّس نفقاتها للدفاع الوطني، وقد تستطيع الدولة اذا ما تمكنت من إنماء سلطانها ان تصبح اكثر غنى لان ذلك السلطان سيسمح لها بان تكتسب اراضي غنية جداً بالمصادر الطبيعية، اما **الهدف الرابع** والاخير فهو الشعور القومي، إن الفكرة القائلة بان الشعور القومي قد يكمن في

إعلاء قيمة ما كالدين او الايديولوجيا، ترجع الى الشعوب التي عرفت ازمات تعصب ثوري، وهي ايضاً التي بررت غزواتها واستخدامها للقوة في فرض نظام معين بواجب تحرير شعوب اخرى من الطغيان (رينوفان وباتيست ، ١٩٦٧ ، ص: ٤٤١-٤٤٣) .

خلاصة القول ان هناك عاملين رئيسيين يؤثران في القائد السياسي عند تنفيذ سياسة دولته في العلاقات الدولية :

- ١- سمات القائد السياسي : التي تجعل من التجارب الشخصية لهذا القائد ومهاراته الفردية محركاً لسياسة دولته الخارجية وتعاملها مع الدول الاخرى، لتحقيق أهدافها وفقاً للفكر الشخصي للقائد ودوافعه الداخلية .
- ٢- المصلحة القومية : المنبثقة من ايدولوجية الدولة الساعية الى توسيع هيمنتها وفرض أفكارها القومية على الدول الاخرى، وإن تطلب الامر استخدام القوة، والقائد السياسي مطالب هنا باجراء انتقاء بين الاهداف الممكنة لسياسته الخارجية التي سيطلق عليها اسم المصلحة الوطنية .

الفصل الثاني : القيادة السياسية والعلاقات الروسية السورية

شهد العام ٢٠٠٠ تغيراً في القيادة السياسية في كل من سوريا وروسيا. الأمر الذي إنعكس على طبيعة العلاقات بين البلدين، وأدى الى المزيد من التطور في هذه العلاقات، ودفعها الى الامام، ونجم عن ذلك توقيع إتفاقيات جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما عكست الزيارات المتبادلة بين القيادتين الرغبة القوية المشتركة بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما، والإرتقاء بالتعاون في مختلف المجالات الى أفق أوسع خاصة في المجالين الاقتصادي والعسكري .

ومن هنا سينقسم الحديث في هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الاول : القيادة السياسية في سوريا وروسيا .

المبحث الثاني : دوافع ومحددات العلاقات الروسية - السورية .

المبحث الثالث : أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية - السورية .

المبحث الاول : القيادة السياسية في سوريا وروسيا

بالرغم من التباين بين روسيا وسوريا في طبيعة نظمهما السياسية وواقعهما، وما يؤديه ذلك الى إختلاف نوعية المشاركين في عمليات صناعة وإتخاذ القرارات السياسية، إلا أن القيادتين السياسيتين في البلدين اتفقتا على ضرورة تحقيق الاهداف القومية لكل منهما وتحقيق المصالح المشتركة، وهو ما كان له كبير الأثر في رسم السياسة الخارجية للبلدين على الصعيد الدولي بشكل عام وفي العلاقات الثنائية بينهما بشكل خاص .

لذا سنركز في هذا المبحث على دراسة القيادة السياسية في سوريا وروسيا من خلال

المطلبين التاليين :

المطلب الاول : القيادة السياسية في سوريا .

المطلب الثاني : القيادة السياسية في روسيا .

المطلب الاول : القيادة السياسية في سوريا

تعود جذور النظام السوري الحالي الى عام ١٩٦٣، وتحديدأ الى الثامن من اذار عندما قام الانقلاب العسكري في سوريا والذي شارك به البعثيون الى جانب مجموعات اخرى للاطاحة بالنظام الانفصالي، إلا انه بعد نجاح الانقلاب نشبت خلافات بين الاطراف المؤلفة له ما ادى الى إنفراد حزب البعث بالسلطة، ولم تمضي سنوات قليلة حتى تفجر صراع في سلطة الحزب بين جناح الفريق (حافظ الاسد) وزير الدفاع آنذاك وجناح اللواء (صلاح جديد) الامين القطري المساعد، والتي حسمها جناح الاسد واعلن قيام الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ (سيل، ١٩٩٣ ، ص: ٢٧٣) .

عند وصوله الى السلطة وجد (حافظ الاسد) ترحيباً وطنياً شعبياً وسياسياً كبيرين، حيث شكّل هذا الوصول من وجهة نظر الكثيرين نقطة إنعطاف في تاريخ سوريا، فبدأ حكمه وهو يتمتع بميزة مباشرة لا يستهان بها، لأن النظام الذي أزاحه كان غير مرغوب فيه لدرجة أن اي بديل له يأتي كالفرج للتفيس بحرية أكثر، ومنذ بدايات حكمه أخذ الرئيس الاسد منحىً ومستوى مختلفاً في بناء الدولة السورية أكثر ممن سبقوه في الحكم، فكان حكم البعث كما أوجده الاسد هجيناً، حيث أخذ من (جمال عبدالناصر) الشعور بهيبة الحكم (وذلك لتأثره الشديد بمثال عبدالناصر الذي كان أكثر الحكام العرب نفوذاً في زمنه)، كما أخذ من (صلاح جديد) إشتراكية الدولة على النمط السوفيتي، فالتزم بتحسين أحوال الطبقات المظلومة، وتخلّى عن حرب الطبقات، وهو ما أحدث من وجهة نظر البعض إنفتاحاً إقتصادياً وسياسياً في البلاد (سيل، ١٩٩٣ ، ص: ٢٧٣)، في حين يرى البعض الآخر ان الواقع يشير الى عكس ذلك .

كان الاسد مثلاً للقائد الموزون البعيد عن التهور، فدراسته لطبيعة الارض، وتفكيره في العواقب المحتملة قبل أن يخطو أية خطوة، أكسبته تأييداً من الرأي العام. خاصة بعد تأكيده على الحاجة الى الوحدة الوطنية والمصالحة بعد سنوات من الانقسام. كما إستمد حكم البعث قوته من وضع الحركة التصحيحية، فبدأ الاسد بخطوات متسارعة على الصعيد النظري للعمل على سيادة القانون، وصيانة الحريات، وضمان المشاركة الشعبية من خلال تشكيل مجلس الشعب لوضع دستور دائم للبلاد، وتكوين قيادة جبهوية سياسية عليا من القوى الوطنية والتقدمية السورية سميت بالجبهة الوطنية التقدمية، للتحويل من الشرعية الثورية السابقة الى الشرعية الدستورية على أساس نموذج ديمقراطي شعبي، فأعتبرت هذه الجبهة صيغة من صيغ تشريع التعددية السياسية التي ضمّت جميع الاحزاب السياسية المتحالفة مع البعث (باروت وكيلاي، ٢٠٠٣ ، ص: ٢٦)، وإن

كانت مثل هذه الاصلاحات لم تتفعل بشكل كبير على صعيد الممارسات العملية ولم تظهر على ارض الواقع .

أي أن جهود حافظ الاسد في الداخل إنصبت على توسيع قاعدة المساندة السياسية والشعبية لنظامه القائم، فأكتسب بذلك بعض الشرعية من خلال إضفاء الصفة المدنية على المؤسسات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية، وهو ما منح الاحساس بالاستقرار للدولة (Prethes, 140 p, 1995)، رغم العثرات المتعلقة بالاستحواذ على السلطة من قبل حزبه المهيم، واستبعاد وتهميش واقصاء بعض القوى الوطنية المعارضة. كما هو الحال في بعض دول المنطقة العربية .

أما في الخارج فقد طوّر (حافظ الاسد) من خلال إدارته لشؤون سوريا الخارجية إستراتيجية كبرى لبلاده، فكانت سياسته الخارجية مزيجاً بين أيديولوجيته البعثية العربية، وبين التفكير الحذر، وركز على هدفين اساسيين كانا يشكلان جوهر السياسة الخارجية لبلاده وهما : إحتواء طموحات الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة ، وإستباق عزلة سوريا دبلوماسياً ، وكان هذان الهدفان الصفة المميزة لتفاعلات سوريا العربية، والاقليمية، والدولية. رغم ان ذلك كان على الدوام يشكل انقساماً في الرأي لدى النخب السياسية العربية. فعربياً أدرك (حافظ الاسد) منذ بداية رئاسته أن التسوية مع اسرائيل – وخاصة إستعادة الجولان – لن تتم إلا من خلال التفاوض، لذلك عمل جاهداً على ترجمة مفهومه للتضامن العربي، وكرّس جهوده باتجاه موقف عربي موحد. وخاصة في مباحثات السلام، إنطلاقاً من إيمانه بأن الشكل الوحيد للتفاوض الذي يمكن للعرب فيه التوصل الى إتفاق مقبول مع اسرائيل هو تفاوض الاطراف العربية بتنسيق دقيق مع بعضها (Drysdale And Hinnebusch, 1992 , p:117-119).

وسعيّاً لتحقيق التضامن العربي قام الاسد الاب بتطبيع علاقات سوريا مع البلدان العربية وفي مقدمتها دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، كما قام بالانضمام الى محور القاهرة في النظام الاقليمي العربي، وتم تشكيل الاتحاد الرباعي ما بين سوريا والسودان وليبيا ومصر (باروت وكيلاي، ٢٠٠٣ ، ص: ٢٦)، وبعد ثلاثة عقود من النزاع الايديولوجي مع العراق تخللها دعم سوريا لايران خلال الحرب العراقية الايرانية، ومشاركة دمشق في إئتلاف حرب الخليج، نجح الاسد في النصف الثاني من التسعينيات في تهدئة التوتر بين سوريا والعراق، خاصة بعد توقيع إتفاقية التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا* (ليفريت، ٢٠٠٥ ، ص: ١٠٣)، ولعل هذا الموضوع يؤطره تبعثر الارادة السياسية العربية بشكل عام، وعدم امكانية ايجاد صيغة

مؤسسية للعمل العربي المشترك، مما اوجد سياسة اقرب الى استراتيجية المحاور بين الدول العربية نفسها وبين الدول العربية والقوى الاقليمية والدولية .

عزز حافظ الاسد هيمنة سوريا على لبنان، حيث كان يرى في المحافظة على الهيمنة أمراً مهماً في سعيه لتحقيق هدفي السياسة الخارجية السورية، ولمضاعفة الاهمية الاستراتيجية لتلك الهيمنة زاد الاسد من علاقته مع حزب الله كمجموعة منظمة عسكرياً، واستخدمه كأداة ضغط على اسرائيل. كما كان يعتقد ايضاً أن التسوية مع اسرائيل لن تتم الا من خلال توازن اقليمي للقوى، لذلك اقام منذ الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ علاقات استراتيجية مع طهران، حيث وجد في سياسة تلك الثورة عوامل تقارب مع سياسته الخارجية. خاصة ما يتعلق منها بتأييد البلدين للقضية الفلسطينية وعداء للصهيونية، بالإضافة الى دعم البلدين لحركات المقاومة في فلسطين وجنوب لبنان، وقد توجت هذه العلاقات بتوقيع خطة طوارئ لاسناد سوريا عسكرياً في حالة مواجهتها مع اسرائيل . أما فيما يتعلق بالعلاقات السورية التركية، فقد تباينت هذه العلاقات واختلفت باختلاف التقارب التركي - الاسرائيلي، ومدى قلق (انقرة) من تحركات حزب العمال الكردستاني هذا من جهة، ومن جهة اخرى طبيعة

-
- هي إتفاقية عسكرية ابرمت في شباط ١٩٩٦ بين اسرائيل وتركيا وتعد اهم المتغيرات الامنية التي طرأت على المعادلة الامنية في الشرق الاوسط وتمثل تعاوناً عسكرياً واستراتيجياً، وقيل بانها موجهة نحو دول معينة في المنطقة لعل اهمها سوريا والعراق وايران .

العلاقات بين سوريا ودول الجوار، حيث يرى بعض السياسيين ان علاقات تركيا بسوريا والعراق تتأثر بوجود او غياب او ضعف التوتر بين العراق وسوريا، وفي نهاية التسعينات استفحلت ازمة جديدة في العلاقات السورية التركية بسبب اتهام (انقرة) (لدمشق) بدعم الاكراد، كما لعبت الاتفاقية الموقعة بين تركيا واسرائيل دوراً كبيراً في هذه الازمة (الجهماني وأوسي، ١٩٩٩ ، ص ٨٨) .

على الصعيد الدولي إستغل الاسد علاقته المتطورة مع الاتحاد السوفيتي لتعزيز أهدافه الاستراتيجية، فاستخدم خلال الحرب الباردة المصلحة السوفيتية للحصول على الدعم العسكري من (موسكو)، إلا ان وصول (غورباتشوف) الى القيادة أجبر الاسد على إعادة تقييم لهذا النهج بسبب شكوكه بالاتكال على المساعدات العسكرية السوفيتية، ومع إنهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات أدرك الاسد أنه بحاجة الى إنحياز استراتيجي تجاه الولايات المتحدة التي تأرجح موقفه تجاهها خلال الحرب الباردة وفقاً للتطورات الاقليمية، فكانت أول خطوة للتقارب مع واشنطن هي مشاركة (دمشق) في إئتلاف حرب الخليج بقيادة اميركا، أما الخطوة الثانية فهي قرار إنضمام سوريا الى عملية السلام بين العرب واسرائيل برعاية امريكية، فاستجابت دمشق الى دعوة واشنطن الى مؤتمر (مدريد) للسلام* (Zisser, 2001 , p: 51) .

في السنوات الاخيرة من حكمه وهي الفترة الضابطة لهذه الدراسة واجه حافظ الاسد أزمات داخلية وخارجية هددت نظامه السياسي، واستخدمتها المعارضة كوسيلة لاسقاط السلطة واستبدالها بنظام ثوري جديد، ففي الداخل تفجرت الازمة الاقتصادية الخانقة والبطالة المرتفعة ومسألة الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي، والتي لم يتمكن البرنامج الاصلاحى الاقتصادي التحريري من معالجتها. أما الازمة الخارجية فكانت فشل السياسة السورية في تحقيق أهدافها، وخاصة في الصراع العربي الاسرائيلي، بالاضافة الى إنهيار المسار السوري - الامريكي في الشهرين اللذين سبقا إنتقال

• هو مؤتمر للسلام عُقد في مدريد الاسبانية في تشرين الثاني ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين اسرائيل وكل من الاردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين .

القيادة السياسية في سوريا بسبب إخفاق قمة جنيف بين الرئيسين (بيل كلنتون) و (حافظ الاسد) (سكر، ٢٠٠٠، ص: ١٦) .

في تموز من عام ٢٠٠٠ توفي (حافظ الاسد) وخلفه في الحكم ابنه (بشار الاسد)، ليصبح النظام السوري اول نظام وراثي جمهوري عربي، وذلك بعد موافقة جميع العناصر المكونة للنظام السياسي، على إعتبار ان تولي بشار للسلطة من وجهة نظرهم أمر ضروري للمحافظة على بقاء النظام، وهو المرشح الوحيد الذي يمكن التجمع حوله دون تعريض توازن الدولة للخطر، لذلك تم تعديل الدستور لتمكين بشار - الذي كان عمره ٣٤ عاماً ويقل عن الحد الأدنى للسن القانوني ٤٠ عاماً - بأن يصبح رئيساً للجمهورية، ويرث القاب والده الرئيسية، فقد اصبح الامين العام لحزب البعث، والقائد الاعلى للقوات المسلحة. وعندما رحل (حافظ الاسد) الذي يمثل نموذجاً للقائد المحافظ، ترك وراءه إرثاً كبيراً لخليفته الشاب، وتمثل هذا الإرث في اوضاع إقتصادية وإجتماعية وسياسية حرجة، ومشكلات كبيرة ومعقدة كانت تنتظر الحل وبعضها لا يحتمل التأجيل. خاصة ما يتعلق منها بالاوضاع المعيشية للمواطن السوري، والتي توقعها الدارسون للشأن السوري بأن تكون سبباً لحرب أهلية وفوضى، وقد تؤدي الى تفكك سوريا في الفترة التالية لرحيل الاسد الاب. وفي هذا الاطار اظهرت رؤية (بشار الاسد) الاصلاحية التي قدّمها في خطاب القسم سعيه الى تجاوز هذه المرحلة الصعبة التي عاشتها سوريا، فاستخدم مصطلح التطوير كمصطلح مرادف للإصلاح، وأشار الى الرأي والرأي الآخر، والشفافية، والتحول من عقلية الزعامة الى عقلية الدولة المؤسساتية الحديثة، بالاضافة الى إقراره بالتقصير الكبير في المرحلة السابقة في معالجة الشأن الداخلي لحساب الشأن الخارجي (باروت وكيلاني، ٢٠٠٣، ص: ٤١)، الا ان هذه الجهود قابلها تحركات لقوى الشد العكسي والتي كان لها دور كبير في التقليل من اندفاعه وتحقيق رؤيته .

خطوات بشار الاسد الاصلاحية بدأت في المجال الاقتصادي الذي يشكل العمود الفقري للتحديات الموروثة، حيث إتسم الاقتصاد السوري في تلك الفترة بالركود، وإرتفاع معدلات البطالة، وإنحدار معدل النمو الاقتصادي (الذي برز لاسباب داخلية وإقليمية)، بالاضافة الى تدهور توزيع الدخل من الناتج المحلي وما ترتب عليه من إنخفاض في حصة الرواتب والاجور، لذلك

خصّصت خطة (بشار الاسد) الاصلاحية أكثر من ثلثي الاستثمارات للقطاع العام، ووضعت برنامجاً للتشغيل ومكافحة البطالة. أما المشكلات الاجتماعية والتي برزت مؤشراتها في العامين الاخيرين لحكم (حافظ الاسد) وتمثلت في إستشراء الفساد في أجهزة الدولة وتضعف قواعد

العقد الاجتماعي - السياسي التي تمثل أساس الرضى الاجتماعي، بسبب سياسات الهيمنة وتكسّر دور النخبة البيروقراطية، فقد حاول خطاب القسم (لبشار الاسد) تبني مقاربة إصلاحية لحلها، حيث أطلقت هذه المقاربة عملية حوار إجتماعي - سياسي واسعة للتحوّل من نمط الخطط والسياسات التي تصدر عن نموذج التخطيط المركزي الشامل الى إقتصاد السوق، ومن البنية التسلطية الموروثة الى بنية ديمقراطية، وفي هذا السياق نمت حركة المنتديات الثقافية - السياسية التي دارت انشطتها حول اولويات التحوّل الديمقراطي، وتصدرها المثقفون الذين إستقبلوا إنتقال السلطة على نحو إيجابي، وراهنوا على دعم توجهات الرئيس الشاب الذي منح وعداً سوريا بتجديد الحياة السياسية العامة، وإيجاد فضاء عام جديد (باروت، ٢٠١٢، ص: ٣٢-٣٣) .

الى جانب هذه المشكلات كانت هناك تركة سياسية بناها (حافظ الاسد) على مجموعة من الثوابت الوطنية والقومية، والتي يجب على الرئيس الجديد المحافظة على الصحيح منها، ومعالجة الخلل في القائم، والسعي نحو المستقبل وفق إستراتيجية واضحة المعالم، والحقيقة أن تجارب (حافظ الاسد) على مدى ثلاثة عقود كقائد ولاعب له إعتبار في الشؤون الاقليمية، وخبراته في كيفية التعامل مع العلاقات الخارجية السورية تلقاها الاسد الابن في فترة تهيئته للرئاسة. فقد كان يطّلع بشكل مباشر على إدارة والده للوضع الامني القومي والدبلوماسي لسوريا، ويمكن القول ان إستلام بشار الاسد للسلطة ترافق مع العديد من الازمات الاقليمية والدولية التي أُعتبرت من الاحداث الخطيرة التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية السورية، ففي عام ٢٠٠٠ سحبت إسرائيل قواتها من جنوب لبنان، وفي ايلول من نفس العام إنطلقت الانتفاضة التي اضافت تحدياً جديداً أمام (بشار الاسد) في تعامله مع العرب واسرائيل وما يترتب على ذلك من موقف لسوريا في النظام الاقليمي، كما أن استلام (جورج بوش) الابن للرئاسة في امريكا عام ٢٠٠١ و (ارئيل شارون) لرئاسة الوزراء في اسرائيل أوجدا مصاعب إضافية في وجه الاسد الابن في علاقته مع مسألة السلام، وفي نفس العام حصلت أحداث ١١ ايلول، فانطلقت معها الحرب الدولية على الارهاب بقيادة امريكا وهو ما أثر على المحيط الاستراتيجي لسوريا، وأمام هذه التقلبات الاستراتيجية برزت اولى اولويات (بشار الاسد) المتمثلة في الحفاظ على منزلة سوريا في النظام الاقليمي، وكان ذلك الاختبار القاسي الذي خضع له في السنوات الاولى من رئاسته، فالبرغم من تأكيده على الاستمرار في سياسة سوريا الخارجية الى مدى أكبر منه في الشأن الداخلي، إلا ان الاحداث الجديدة أجبرته على تكيف سياسته مع تلك الظروف فشكّلت هذه المتغيرات إختباراً حقيقياً له في كيفية التعامل معها (العوجي، ٢٠١٠، ص: ٤٧).

حملت الانقلابات الجديدة مدلولات للمكانة السورية في لبنان، وهو ما فرض ضغوطاً على الاسد الابن للمحافظة على الهيمنة على لبنان، فبعد انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان تكثفت الانتقادات وزادت المعارضة اللبنانية للوجود السوري وتعالق المطالبات بإخراج وجودها العسكري من لبنان، فواجه (بشار الاسد) هذه المطالبات بمحاولات لتلطيف واحتواء المشاعر المعادية لسوريا في هذا البلد، وقام عدة مرات بانقاص عدد الجنود السوريين المتمركزين هناك، كما شكلت عودة (رفيق الحريري) رئيساً لوزراء لبنان تحدياً آخرأ لإدارة الاسد لمصالحه هناك، فعمل الاسد الابن على إحتواء نفوذ الحريري من خلال تسهيل سطوة حزب الله على المسرح اللبناني كمثل مقابل الحريري، حتى لا يقوم بمبادرات استراتيجية تعزز الحكم الذاتي. اما في ميدان الصراع العربي – الاسرائيلي فقد استخدم بشار الاسد ما تركه والده من معرفة وحقائق للوصول الى معاهدة سلام مقبولة تتضمن انسحاب اسرائيل من مرتفعات الجولان، وبدأ باحياء المسار السوري في عملية السلام (الذي توقف قبل تسلمه الخلافة) على أمل استئناف المفاوضات مع اسرائيل، إلا ان الموقف السلبي من اسرائيل جعله يلجأ الى تطوير برنامج الاسلحة الكيماوية في سوريا وقدراتها المتعلقة بالصواريخ الباليستية، بالإضافة الى توظيف عمليات حزب الله للضغط على اسرائيل (ليفريت، ٢٠٠٥ ، ص: ٢١٨) .

أدى تعليق المسار السوري في عملية السلام الى إهتمام (بشار الاسد) بالدبلوماسية للمحافظة على دعم الدول العربية وتأييدها، فعمل من خلال رحلاته العربية واستضافته للقادة العرب على إستئناف القمم العربية التي عُلقت منذ حرب الخليج، كما عمل على تحسين وتطوير العلاقات مع العراق وايران واستخدامهما كإشارة الى دور سوريا الدبلوماسي، إلا ان الاضطرابات

التي تلت احتلال العراق، ومن بعدها إغتيال رفيق الحريري* عَقَدت علاقات سوريا مع بعض البلدان العربية. كما ان خسارة الغطاء السوفيتي في العقد الاخير من رئاسة الاسد الاب، وغياب المفاوضات الاسرائيلية السورية في بداية رئاسة الاسد الابن جعلاً (بشار الاسد) يهتم بعلاقات أفضل مع الولايات المتحدة إنطلاقاً من التقييمات الواقعية لحاجات سوريا الاستراتيجية، وباعتبار ذلك امر حاسم ومهم لطموحاته من أجل الاصلاح الداخلي، إلا انه فشل في ذلك، وتدهورت العلاقات الثنائية بين سوريا وامريكا، في ظل الازمات الاقليمية المرتبطة بالعراق ولبنان، والحرب على الارهاب ووضع سوريا كدولة راعية للارهاب وتسعى لإملاك اسلحة الدمار الشامل (باروت، ٢٠١٢، ص: ٥٤) .

-
- اغتيل رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني في ١٤ شباط ٢٠٠٥ بتفجير استهدف موكبه في بيروت، وقد وُجّهت اصابع الاتهام آنذاك الى دمشق، الا ان المحكمة الجنائية الدولية كشفت عن معلومات تفيد بتورط حزب الله في الحادثة، وفي ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ بدأت المحكمة غيابياً بمحاكمة خمسة متهمين ينتمون الى الحزب في قضية الاغتيال .

المطلب الثاني : القيادة السياسية في روسيا

في حزيران ١٩٩١ وقبل إنهيار الاتحاد السوفيتي تم إنتخاب (بوريس يلتسن) رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية، ومنذ إنتخابه وجد شعبية كبيرة في مواجهة رئيس الاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، بسبب تأييده لاستقلال روسيا عن الاتحاد السوفيتي، ولإتجاهاته الليبرالية والتحول من إقتصاد السوق، وتحديه للحزب الشيوعي السوفيتي، ويمتاز يلتسن بالحيوية والاقدام والاستقلالية والقدرة على تحمل المسؤولية والصراحة والوضوح، وكان ينفرد بإتخاذ القرارات وما يمليه عليه عقله دون التأثر بمن حوله. بالإضافة الى تميزه بالحزم والقدرة على غلق باب المناقشة، وعند إتخاذ القرارات فلا مجال للعدول عنها، بل يكون شغله الشاغل هو كيفية تنفيذها (الشيخ، ١٩٩٨ ، ص: ٣٦) .

مع إنهيار الاتحاد السوفيتي وحصول روسيا على إستقلالها بدا إهمال الاتجاه السياسي واضحاً (Mcfail, 1995 , p: 489)، كما شهدت روسيا اسوأ أزمات إقتصادية واجتماعية تمثلت في الفقر والبطالة والفساد والجريمة، وفشل في تحقيق البرنامج الاصلاحى الذي كان (يلتسن) قد وعد به لتمكين روسيا من الرجوع الى اوربا، بالإضافة الى قيامه بضرب البرلمان بالمدافع وسجن معارضيه إثر الازمة التي نشبت بينه وبين البرلمان، كل هذا ادى الى إنخفاض شعبية (يلتسن). خاصة في الانتخابات الرئاسية الثانية في حزيران ١٩٩٦* ، والتي حسمها بعد جولة ثانية بسبب عدم حصوله على الاغلبية المطلوبة في الجولة الاولى. وبالرغم من ضعف دور روسيا على المسرح الدولي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، وتركيزها على ترميم بيتها الداخلي والإنكفاء على مشاكلها الداخلية والحدودية، إلا ان الاصلاح الاقصادى الذي دعا اليه (يلتسن) انعكس على سياسة روسيا الخارجية، فسعيها الى واقع ديمقراطى حضارى يجعلها قوة عظمى، واستبدالها لحالات التصادم مع القوى الدولية الاخرى بالتعاون، دفعها الى ان تتحول في سياستها الخارجية وأساليبها وإتجاهاتها

* كانت الانتخابات الرئاسية في حزيران ١٩٩٦ اول إنتخابات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و صدور دستور ١٩٩٣ .

ومواقفها التقليدية المعادية للغرب، وجعلها أيضاً تقبل بمشاركة كاملة معهم وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنها استبدلت الايدولوجيا بالمصالح والبراجماتية السياسية (يوسف والصباغ، ١٩٩٦، ص: ٢٤٦-٢٤٧).

شهدت فترة رئاسة (يلتسن) إتجاهاً واضحاً نحو العالم الغربي وإندماجاً فيه، بهدف الحصول على التقنية المتقدمة والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الخطة الاصلاحية الاقتصادية في روسيا، وهو ما يفسر اتفاقيات التعاون الموقعة بين موسكو وواشنطن. فالبرغم من تغير موازين القوى العالمية وفقدان روسيا لمكانتها كندٍ للولايات المتحدة، إلا ان هذه الاتفاقيات تعبر عن مفهوم الشراكة ورفض حالة العداة والتنافس السابقة بين البلدين. كما تطورت العلاقات الروسية مع كل من المانيا وبريطانيا وفرنسا، وتركزت هذه العلاقات على قضايا الامن والاسلحة النووية والمساعدات الاقتصادية والاستثمارات الاوروبية الروسية، بالاضافة الى إندماج روسيا في المجتمع الدولي وإنضمامها الى المؤسسات الدولية المختلفة (واكيم، ٢٠١٢، ص: ١٧٢).

إدراك روسيا أن الغرب لن يسمح لها بالاندماج الكامل في حضارته، وخيبة أملها من تدفق المعونات الغربية عليها، خاصة بعد تفاقم الازمة الاقتصادية فيها ومحدودية المعونات الغربية المقدمة لها مقارنة مع الاحتياجات الروسية، جعلها تتجه شرقاً نحو آسيا سعياً وراء الفرص الاقتصادية المتاحة، فأقامت روسيا علاقات تعاون مع الصين إكتسبت ابعاداً تمثلت في التقارب والتفاهم الاستراتيجي بالمعنى الواسع، بسبب التفاهم بينهما ومعارضتهما لهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، والتفاهم بينهما حول المجال الاقليمي لكل منهما، والتسوية النهائية لمشكلة الحدود الروسية - الصينية، وتوجت هذه العلاقات بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المعززة للتجارة بين البلدين، وكان ابرز ما تضمنته هذه الاتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي الى الصين. كما حاولت روسيا تمثين علاقاتها مع اليابان إلا ان أزمة جزر (الكوريل)، وخشية اليابان من الوجود العسكري الروسي في الشرق الاقصى، كانتا الصخرة التي تتحطم عليها كافة المحاولات الروسية لتحسن علاقاتها مع اليابان (الشيخ، ١٩٩٨، ص: ٩٢-٩٣).

كان ابرز ما يميز السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي، هو تغيير موقفها من مسألة السلام العربي - الاسرائيلي، فالظروف التي مرت بها المنطقة العربية من تعزيز الولايات المتحدة الامريكية لهيمنتها في هذه المنطقة بعد حرب الخليج، وتدمير القدرات العراقية، واشتراك سوريا ضمن التحالف الدولي ضد العراق، جعلت روسيا تغير رؤيتها للسلام في المنطقة بشكل يتلائم مع الرؤية الامريكية، فبرز الدور الروسي في مؤتمر (مدريد) للسلام مؤيداً للمواقف

الأمريكية، كما أعادت روسيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل، إلا أن تغير الموقف الروسي هذا لم يمنعها من توطيد وتفعيل علاقاتها مع دول الخليج، فضعف روسيا وأزماتها الاقتصادية جعلتها تتوجه إلى هذه الدول الغنية لتحقيق مصلحتها من سياستها الخارجية وهي حل معضلاتها الاقتصادية الداخلية (يوسف والصباغ، ١٩٩٦، ص: ١٩٩-٢٠٠).

إذن أبرز ما ميز السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيس (يلتسن) أنها عانت من إحباطات متزايدة في محاولاتها للتحويل من نظام شيوعي أثبت قصوره في التكيف مع التغيرات التي توالفت على العالم في نهاية القرن العشرين، إلى نظام جديد اتسم بالديمقراطية الليبرالية والانفتاح على الأسواق الخارجية (الاصفهانى، ٢٠٠١، ص: ١٦٠).

وقد بينت الأحداث التي مر بها روسيا في تلك الفترة مدى الصعوبات التي عانت منها في محاولاتها لارتداء ثوب الليبرالية، بعد أن رفضت عن نفسها نظاماً شمولياً دام أكثر من سبعين عاماً، كما أظهرت مدى تخطب المسؤولين في مواجهة الأزمات على الساحة السياسية، وكل من تابع تلك الأحداث كان يحكم بالسلبية على الوضع الذي آلت إليه الأمور، لذلك فإن طريق الخلاص يبقى مليئاً بالعراقيل، ما لم تنتقل السلطة في روسيا بالوسائل السلمية عن طريق الانتخاب (الاصفهانى، ١٩٩٨، ص: ٢٦٦).

في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩ قَدّم الرئيس (يلتسن) استقالته وأوصى بإختيار مرشحه المفضل (فلاديمير بوتين) ليخلفه، وقد جاءت هذه الاستقالة في وقت وصلت فيه روسيا إلى عتبة القرن الواحد والعشرين وهي تعاني من الصراعات والتناقضات الداخلية، وقد ازدادت وطأتها

إلى مستوى كان يُعتقد بأن النظام الذي وضعه يلتسن أصبح يحترق وإقترب من نقطة التفجر بعد أن انتشر الفساد في كل مستوياته (الاصفهانى، ٢٠٠٠، ص: ١٤٢).

إعلان (يلتسن) تقديم استقالته وإختيار (بوتين) بديلاً له ظهر وكأنه إمتداد لسلوبه في إتخاذ القرارات المفاجئة، وهو ما أدى إلى تقريب موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في حزيران ٢٠٠٠ إلى ٢٦ آذار من ذلك العام لأن الدستور الروسي ينص على إجراء إنتخابات رئاسية بعد ثلاثة اشهر من تاريخ استقالة الرئيس، وهكذا أخذ (بوتين) منافسيه على الكرسي على حين غرة لأنهم كانوا ينظمون حملاتهم على أساس موعد حزيران، وبذلك سهّلت استقالة (يلتسن) المفاجئة

فوز (بوتين) بالانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٦ اذار واصبح رئيساً رسمياً في ٧ ايار من عام ٢٠٠٠ (جريدة المستقبل، ٢٠١٤ ، ص: ١٤) .

ولد (فلاديمير بوتين) في ٧ تشرين الاول ١٩٥٢ في مدينة سانت بطرسبرغ، وبعد تخرجه من الجامعة بتخصص القانون عام ١٩٧٥ عمل في صفوف الاستخبارات الروسية (كاي جي بي) وتدرج في عدة مراتب خلال خدمته حتى تقاعد عام ١٩٩٠، بعد ذلك اصبح مساعداً لعمدة بطرسبرغ الى عام ١٩٩٦، وفي عام ١٩٩٧ عينه الرئيس (يلتسن) نائباً لرئيس المكتب الرئاسي، وبسبب رضا (يلتسن) عليه عينه نائباً اول لرئيس مكتبه في ١٩٩٨، ومن ثم قفز (بوتين) في سلم رتب الكرملين بسرعة قياسية حيث اصبح في غضون اشهر معدودة رئيساً للوزراء قبل ان يصبح رئيساً لروسيا بالوكالة بعد تقديم يلتسن لاستقالته، ويتصف (بوتين) بالهدوء والدبلوماسية وقدرته على الادارة الناجحة، كما وُصف بعدة صفات قد تكون متناقضة، كالرجل الاكثر نفوذاً بالعالم، والديكتاتور، وطاغية موسكو، والمخلص، والدجال الكبير، واستبدادي القرن الواحد والعشرين (جريدة المستقبل، ٢٠١٤ ، ص: ١٤) .

ومنذ تولي (بوتين) مقاليد الحكم توقع المراقبون للشأن الروسي بأن ينتهج اساليب جديدة في التحرك تتوافق بشكل كبير مع شخصيته وماضيه الاستخباراتي، وتضع حداً للتحركات العشوائية والمفاجئة التي كان يسلكها سلفه، وفي نفس الوقت كانوا مقتنعين بان الرئيس الجديد لا

يملك عصاً سحرية للخروج من الازمة السياسية الطاحنة التي تعاني منها البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي (الاصفهاني (٢٦) ، ٢٠٠١ ، ص: ١٦١) .

وصول (بوتين) الى الرئاسة يشير الى إحتفاظ روسيا بسيطرة الاتجاه الاصلاحى الذي مرّ بحالات تخبط طيلة سنوات حكم (يلتسن)، لتعلن بذلك انها تمضي في طريق التحول الديمقراطى والليبرالى في ظل حكم رئيس اكثر شباباً وحرماً من السابق (الاصفهاني، ٢٠٠٠ ، ص: ١٤٥)، ومن هنا عمل (بوتين) بإسلوب مختلف في كافة المجالات لإخراج بلاده من أزمتها، فأعتمد على الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق لأنه رجل إقتصادي وحائز على درجة الدكتوراة في فلسفة الاقتصاد، وادى ذلك الى إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، كما عمل على مكافحة الفساد، وتشجيع الاستثمار، وتطوير الصناعات خاصة العسكرية منها، بالإضافة الى تخفيض الضرائب، وإصلاح النظام المصرفي، وتقليص النفقات الحكومية، وزيادة المساعدات الاجتماعية، وقد إنعكست هذه السياسات الاصلاحية على مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠١،

الذي شهد توازناً بين النفقات والواردات للمرة الاولى منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي (زيدان، ٢٠١٣ ، ص: ١٩٠) .

بالرغم من هذه الاصلاحات التي أدت الى شيء من الاستقرار الداخلي، إلا ان (بوتين) بدأ وظيفته الجديدة بالحد الأدنى من الخبرة السياسية، وبعادات أكتسبها خلال سنوات في عمله القديم، فكان قراره الشخصي الوحيد الذي إتخذه في مرحلة مبكرة من إدارته هو بدء عملية وصفها بانها لمكافحة الارهاب في الشيشان، وُوصف هذا القرار بأنه ناجم عن عدم نضوجه السياسي، أو محاولة لاسترضاء جماعة المحافظين الكبيرة في روسيا، أو قد يكون ناتجاً عمّا تعلمه في (الكاي جي بي)، حيث يقال بان العمل في الاجهزة السرية وخاصة الاستخبارات السوفيتية ليس مهنة بل طريقة تفكير، وهذه الطريقة تتميز بعدم القدرة على تحمل التنوع في المحيط، ورفض اي شيء غريب او لا يمكن فهمه بسهولة، وإفراط في الشك، وميل الى اتخاذ القرارات بسرية تامة (Shevtsova, 2005, p:110) .

الخبرة السياسية المتدنية لبوتين لم تمنعه من إعادة روسيا الى خارطة الدولية، فعندما تسلم الرئاسة كانت سمعة بلاده الخارجية في ادنى مستوى، فروسيا ليست مع الغرب وليست ضده، ولم يعد الغرب يحسب حساباً لها، فهي تكافح فقط من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية كعضو دائم في مجلس الامن، دون المقدرة على التأثير في أي من الملفات الدولية والاقليمية، إلا ان بوتين تمكّن وبسرعة قياسية من أن ينتقل ببلاده من حالة الضياع والاستقرار الى وضع مستقر، وقد ساعده في ذلك عدة ظروف تتمثل في إرتفاع سعر النفط، والحرب على الارهاب، وحاجة المجتمع الدولي الى خدمات روسيا في مجلس الامن نظراً لأهمية موقعها الجغرافي وقدراتها المتنوعة (زيدان، ٢٠١٣ ، ص: ١٩٦) .

لقد استخدم بوتين خبراته الاقتصادية في المجال الدولي فانعكست الاصلاحات الداخلية والاستقرار الاقتصادي على السياسة الخارجية الروسية، ففي أطروحة الدكتوراة التي قدمها عام ١٩٩٩ اكد بوتين أهمية الطاقة ودورها في سياسة بلاده، خاصة وانها تملك (1,7) تريليون قدم مكعب من إحتياط الغاز وهو ما يساوي (27,5%) من الإحتياط الاجمالي في العالم، وتعتبر روسيا أيضاً الدولة السابعة في العالم من حيث إحتياط النفط، وهي رابع اكبر منتج للطاقة الكهربائية في العالم، ولديها اكبر عدد من المفاعلات النووية (٣١ مفاعل) منتشرة على اراضيها، بالإضافة الى انها تتحكم بخطوط مرور الغاز، ومن هنا وضع بوتين خطة محكمة للإستفادة من الطاقة الروسية لتعزيز مكانتها وزيادة مواردها، فكان اكثر من استخدم استراتيجية الشروط السياسية

مقابل الطاقة، حيث استخدم (بوتين) المواد الاولية لبلاده كأداة ضغط سياسية تجاه دول الجوار لاسيما تلك التي حاولت ان تتمرد على سياسة روسيا. كما استغل تفاقم الاوضاع الامنية في الشرق الاوسط وما ترتب عليه من زيادة الحاجة للنفط والغاز، فبدأ بالضغط بواسطة هذه المواد بهدف استعادة مكانته الدولية ودور بلاده كدولة عظمى، وأعلن ان سياسة روسيا الخارجية ستكون موالية لروسيا فقط، وليس لامريكا او اوروبا او الصين، كما شعر (بوتين) ان إستعادة روسيا لدورها على الساحة الدولية اصبح اكثر من ضروري، فاعلن في حزيران ٢٠٠٠ عناوين السياسة الخارجية لبلاده، وتضمنت الدعوة الى عالم متعدد الاقطاب لا يخضع لقوة عظمى واحدة ويكون لروسيا دور اساسي فيه، فشارك في اعمال القمة العالمية التي عقدت في (اوكتيناوا) صيف العام ٢٠٠٠، وعقد مع الرئيس الامريكي بيل كلنتون اجتماعاً ناجحاً، ثم بدأ بعد ذلك رحلات خارجية شملت بلدان كثيرة في العالم بهدف اعادة حضور روسيا

الدولي وإحياء علاقاتها مع اصدقاء قدامى (زيدان، ٢٠١٣، ص: ١٩٩ - ٢٠٠) .

شهدت منطقة الشرق الاوسط منذ تولي (بوتين) مقاليد الحكم تزايداً ملموساً في النشاط الدبلوماسي الروسي، لاعادة ترتيب اولويات السياسات الروسية تجاه هذه المنطقة التي اغفلها صنّاع السياسة الروسية في تسعينيات القرن الماضي، فتوالى على المنطقة زيارات قام بها مسؤولون روس على اعلى المستويات، وظهر الامر كأن روسيا تريد ان تثبت انه ما زال لديها مكانة لا يمكن الاستغناء عنها في منطقة الشرق الاوسط، كما ان لها كلمة مسموعة في عمليات التسوية للصراعات القائمة، وظهر ذلك جلياً في مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي، حيث تناولت روسيا ما طرأ من تدهور في الاوضاع في الارض المحتلة انطلاقاً من مبادئ سياستها الخارجية الجديدة، وجاء الموقف الروسي داعماً للمبادرة المصرية الاردنية وتقرير لجنة ميتشيل، ومؤكداً على عدم التخلي عن قرارات مؤتمر مدريد والقرارين (٢٤٢) و (٣٣٨)، واتفاقية اوسلو، وبهذا تبدو موسكو متمسكة بان يلتزم الطرفان الاسرائيلي والفلسطيني بالقرارات التي تم توقيعها في الماضي حول التسوية في الشرق الاوسط، وتؤكد عدم شرعية العودة الى نقطة الصفر في المفاوضات (الاصفهاني (٢٤)، ٢٠٠١، ص: ١٥٩) .

اما العلاقات الروسية الايرانية فقد شهدت في عهد الرئيس (بوتين) دفعة قوية لتكون الترويج الطبيعي للجهود المتبادلة في سبيل تحقيق التعاون بين البلدين اللذين يلتقيان في عدة نقاط، اهمها التواجد الجغرافي في منطقة واحدة تعتبر من اغنى الاكتشافات البترولية الحديثة في العالم،

كما ان لكل منهما امتداد عرقي مشترك في منطقة القوقاز، وقد ركزت السياسة الخارجية الروسية في عهد (بوتين) على توثيق العلاقات بين (موسكو) و (طهران)، واسفر ذلك عن دعم تعاون استراتيجي بعيد المدى يفتح المجال امام تعاون عسكري وامني في مجالات عسكرية اخرى (الاصفهاني، ٢٠٠١، ص: ١٦١) .

المبحث الثاني : دوافع ومحددات العلاقات الروسية السورية

تتطلب عملية فهم مجريات العلاقات الدولية الاحاطة بدوافع الدول واهدافها من تلك العلاقات، والتي تبرز في العادة نتيجة لاوضاع سياسية واقتصادية وعسكرية، بالاضافة الى معرفة العوامل المؤثرة في صانع القرار، والتي تواجهه عند اتخاذ قراراته الخارجية إزاء الدول الاخرى، وتؤثر في سياساته نحو الخيارات المتاحة، للوصول الى اهداف دولته القومية، وعند الحديث عن العلاقات الروسية – السورية نجد ان تلك العلاقات كصورة من صور العلاقات الدولية نشأت لتحقيق اهداف معينة خاصة بالجانبين، وفي نفس الوقت واجهت محددات عدة، عمل بعضها على اعادة تقييم العلاقات احياناً، فيما دفع بعضها الآخر نحو تطوير تلك العلاقات وتمتينها احياناً اخرى .

ومن هنا جاء هذا المبحث لنتناول الاهداف التي دفعت الى قيام العلاقات الروسية – السورية ، والمتغيرات المؤثرة في تلك العلاقات ، وذلك في مطلبين رئيسيين هما :

المطلب الاول : دوافع العلاقات الروسية – السورية .

المطلب الثاني : محددات العلاقات الروسية – السورية .

المطلب الاول : دوافع العلاقات الروسية – السورية

عند قيام العلاقات بين الدول في السياسة الدولية يكون لكل دولة اهداف وغايات تسعى لتحقيقها، فضلاً عن وجود دوافع لكلا الجانبين تقود الى قيام تلك العلاقات، وتتراوح تلك الدوافع بين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعند دراسة العلاقات الروسية – السورية نجد ان تلك العلاقات لم تبرز فجأة ودون وجود اهداف لها، بل لكلا الجانبين الروسي والسوري مبرراته لاقامة تلك العلاقات، والتي برزت نتيجة حاجة كل طرف للآخر من اجل تكامل مصالحه .

وسيحاول هذا المطلب الاحاطة بالدوافع التي ادت الى قيام العلاقات بين روسيا وسوريا من خلال التعرض للمحاور التالية :

اولاً : الدوافع الروسية

لعل من المنطقي ان تكون افضل طريقة لفهم السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، هي تلك التي تعمل في البداية على معالجة وتحديد اهداف تلك السياسة والمصالح الروسية الاساسية، وفي هذا الاطار كان للجغرافيا السياسية او ما يسمى بالجيوبولتيكس دور كبير في قيام العلاقات الروسية – السورية، حيث اهتم الروس منذ القدم بموقع سوريا الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط، وليس بمستغرب ان يكون اهتمام روسيا ومن قبلها الاتحاد السوفياتي بسوريا تاريخياً وتقليدياً، نظراً لما تتسم به هذه الدولة من حيوية متميزة (جعفر، ١٩٨٧ ، ص: ١٥)، ويمكن القول هنا بان روسيا انطلقت في علاقاتها مع سوريا من عدة دوافع خاصة بها، وتسعى من خلالها الى تحقيق مصالحها العليا، ومن ابرز هذه الدوافع :

١ – حماية حدود روسيا الجنوبية من اطماع خصومها .

لقد لعبت المنطقة العربية والتي تمتد من المحيط الاطلسي غرباً حتى حدود ايران شرقاً، دور المنطقة العازلة والحاجز الذي يحول دون توسع نفوذ القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، لذلك عملت روسيا على إقامة علاقات مع الدول العربية، وعلى وجه الخصوص تلك الدول المعادية للغرب، وحاولت روسيا هنا الاستفادة من معضلات واخطاء السياسة الامريكية في المنطقة، كما عملت على لعب دور الحكم في الصدامات الاقليمية. وسواء وُصفت السياسة الروسية في المنطقة العربية من وجهة نظر البعض بانها دفاعية تعمل على الحيلولة دون استخدام تلك المنطقة كقاعدة معادية للقيام بهجوم عسكري ضد موسكو، او بانها من وجهة النظر الأخرى

هجومية تستهدف الحد من النفوذ الغربي واستثناءه من المنطقة، الا ان الثابت في تلك السياسة هو رغبة روسيا بان تكون عاملاً رئيسياً في الشرق الاوسط (جعفر، ١٩٨٧، ص: ١٦) .

تحقيقاً لسياسته الرامية الى مواجهة التطويق الامريكي له، عمل الاتحاد السوفيتي على إقامة علاقات مع مصر، حيث شهد عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تقارباً كبيراً بين الجانبين السوفيتي والمصري، وكان الاتحاد السوفيتي ينظر الى مصر على انها اهم حليف له في الشرق الاوسط، لكونها تمثل آنذاك محور القومية العربية وحجر الزاوية لبناء اي وحدة عربية هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد كان من الضروري للاتحاد السوفيتي او اي دولة اخرى تطمح الى مد نفوذها الى الشرق الاوسط، ان تعتبر مصر مفتاحاً حيوياً وله اهمية في المنطقة، الا ان الوضع تحول جذرياً مع توجه مصر نحو الغرب في السبعينيات، الامر الذي ادى الى تدهور العلاقات السوفيتية - المصرية، ما دفع الاتحاد السوفيتي الى البحث عن سياسات بديلة، بهدف الحفاظ على ما تبقى له من نفوذ في الشرق الاوسط، وهنا وقع الخيار على سوريا التي تمثل احدى الدول الراضية لقيام علاقات مع اسرائيل في ذلك الوقت، وبالرغم من ان العلاقات السوفيتية - السورية لم تكن على ذلك القدر من السهولة، الا انه في عقد السبعينيات شهدت العلاقات بين الجانبين تحسناً ملحوظاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية (احمدوف، ١٩٧٨، ص: ٢٩٢) .

إذاً يمكن القول إن الاعتبارات الاستراتيجية إحتلت موقعاً بارزاً في العلاقات السوفيتية - السورية، فقد كان وصول النفوذ الامريكي الى منطقة الشرق الاوسط خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وفي اعقابها، يشكل تحدياً جدياً لأمن الاتحاد السوفيتي، ومن بعده اهداف السياسة الخارجية الروسية في المنطقة، لذلك كان على (موسكو) إقامة علاقات مع (دمشق) في سبيل إضعاف النفوذ الامريكي وإخراجه من المنطقة، ومن ثم تطوير هذه العلاقات وتمتينها بهدف بناء منظومة علاقات جديدة في السياسة الدولية، تقوم على التوازن والتعددية وكسر إحتكار القطب الواحد، والتخلي عن إرث ومخلفات الحرب الباردة (احمد، ٢٠١٤) .

٢ - الوصول الى المياه الدافئة .

بالرغم من ان روسيا ومن قبلها الاتحاد السوفيتي اكبر دولة في العالم من حيث المساحة، الا ان ما يعيبها هو عدم وجود مداخل لها على البحار المفتوحة، ومن هنا برزت اهمية منطقة الشرق الاوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتي، حيث كانت هذه المنطقة احد اسباب الصراع الدولي الذي كان قائماً بين المعسكر الغربي ممثلاً بالولايات المتحدة الامريكية، والمعسكر الاشتراكي ممثلاً

بالاتحاد السوفيتي، فكان هذا العامل الجغرافي احد العوامل المؤثرة في السياسة السوفيتية في المنطقة بشكل عام وتجاه سوريا على وجه الخصوص، وذلك لحاجة الاتحاد السوفيتي الملحة الى موانئ مياه دافئة (العيطة وآخرون، ٢٠١٢، ص: ٧٠٢).

كان من الطبيعي ان ينظر السوفيات الى سوريا على انها بوابة الولوج الى البحر الابيض المتوسط، والذي يمثل الممر الطبيعي حول جنوب اوربا وصولاً الى المحيط الاطلسي، وفي هذا الاطار كان الرهان الروسي رهاناً على سوريا ومن خلالها على البحر المتوسط، فلا شيء في حسابات روسيا الجيوسياسية اليوم يفوق اهمية هذا البحر الذي يُعد بوابة اوربا وروسيا، واحد دعائم الامنين الاوروبي والروسي على حد سواء، اي ان الصراع الدولي على البحر الابيض المتوسط يمثل دافعاً من دوافع التمسك الروسي بسوريا منذ العهد السوفيتي وحتى يومنا هذا، بسبب اهميته الاستراتيجية للقوى العظمى (المرهون، ٢٠١٤).

٣ – المصالح الاقتصادية .

يحتل الدافع الاقتصادي مكانة بارزة في سلم اولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا، حيث تشكل الاخيرة احد اهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، فالتجارة الروسية – السورية تصل الى ما نسبته (٢٠%) من اجمالي التجارة العربية – الروسية، إضافة الى ذلك فإن سوريا تمثل احد الاسواق المهمة للمنتجات الروسية وخاصة العسكرية منها، ومن هنا تم ابرام عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي تنظم العلاقات التجارية بين سوريا وروسيا (قطايا، ٢٠١٢).

إضافة الى ذلك برز النفط كعامل رئيسي في السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط بشكل عام ونحو سوريا بشكل خاص، فعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتي لم يتخذ لنفسه دوراً نشطاً في مسألة موارد الشرق الاوسط النفطية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إلا انه ونتيجة لزيادة اهمية النفط في السبعينيات من ذلك القرن ومع بدء نضوب آبار النفط في غربي الاتحاد السوفيتي، زادت احتمالية شراء السوفييت للنفط الخام من المنطقة العربية، وفي هذا الاطار ابدت الشركات والمؤسسات السوفيتية ومن بعدها الروسية اهتماماً بالتعاون مع سوريا في مجال النفط، فوَّع الجانبان عقوداً عدة في مجالات التنقيب والاستثمار في المشاريع النفطية، وذلك للاستفادة من الخبرات السوفيتية في هذا المجال (جعفر، ١٩٨٧، ص: ١٤).

٤ – تعزيز نفوذ روسيا العسكري .

سمح موقع سوريا الاستراتيجي لروسيا بالاحتفاظ بمواقعها المتوسطة، وباستخدام الاراضي السورية كساحة لنفوذها في المنطقة وحماية مصالحها في الشرق الاوسط، وفي إطار مقاربة دورهم في المنطقة حصل السوفييت على ما يسمى بنقطة صيانة و امداد على شاطئ طرطوس السوري عام ١٩٦٣، وإذا كان تعريف هذه المنشأة التقني محدود الاطار، إلا ان ذلك لا يقلل من مكانتها باي حال من الاحوال، بسبب فرص قيامها بادوار استطلاعية عسكرية إذا ما أُتخذ قرار سياسي بذلك، خاصة في ظل وجود رادارات عاملة في بعض قطع البحرية الروسية يصل مداها الى آلاف الاميال، ولعل ذلك كان السبب في إعتراض اسرائيل المتكرر على هذه المنشأة، كما قال البعض عن المنشأة بانها قاعدة عسكرية بحرية روسية، فبالإضافة الى نقاط التموين الفني والمادي التي كانت موجودة في هذه المنشأة، كان هناك قطع بحرية روسية موجودة فيها يصل عددها الى (٨٠) قطعة، وفي عام ١٩٩٦ قامت المدمرة الروسية (ادميرال غورشكوف) بزيارة هذا الميناء (لوزيانين، ٢٠١٢ ، ص: ٨٢) .

ثانياً : الدوافع السورية

مثلّ الاتحاد السوفيتي على مدى عقود القطب الاول في تفاعلات سوريا الدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وذلك إنطلاقاً من مكانته الدولية، فقد كان القطب الدولي المنافس للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وهيمن بايدولوجيته الشيوعية على اكبر واوسع مقاطعات العالم (زبيغينو، ١٩٨٩ ، ص: ٢٠) .

ولقد لعبت المصالح السورية المباشرة دوراً كبيراً في انفتاحها على الاتحاد السوفيتي منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، بحيث اصبح الشريك الدولي الرئيسي لسوريا، وبدت الرغبة السورية واضحة في تمتين وتعزيز علاقاتهما واستمرار تعاونهما تجاه مختلف القضايا الداخلية والاقليمية والدولية (سارة، ١٩٩٤ ، ص: ١٦٥) .

ومن هنا يمكن إجمال ابرز دوافع سوريا لاقامة علاقات مع روسيا على النحو التالي :

١ – الحصول على دعم روسيا السياسي .

منذ إعلان استقلال سوريا عام ١٩٤٤ والاتحاد السوفيتي يحمل رأس الحربة في دعم المطالب السورية من خلال مواقفه لهذا البلد، فكان اول من اعترف باستقلال سوريا، وذلك عقب مساندته لمطالب الحركة الوطنية السورية الداعية الى الاستقلال وإنهاء الاحتلال الفرنسي، ثم بعد ذلك لعبت (موسكو) دوراً رئيسياً وبذلت جهوداً كبيرة في سبيل إدراج سوريا في قائمة الدول

المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، على الرغم من معارضة الدول الغربية الشديدة لها، ومن ثم استمر الدعم السوفيتي ولكنه بقي مرهوناً بالتغيرات في الحياة السياسية السورية (علوان، ١٩٦٨ ، ص: ١١١) .

على الرغم من حالة الفتور والتراجع التي سادت العلاقات السوفيتية – السورية إبان الاعلان عن قيام الوحدة السورية – المصرية عام ١٩٥٨، بسبب موقف الاتحاد السوفيتي المعارض لهذه الوحدة، إلا ان هذا الفتور تلاشى بعد حدوث الانفصال وإنهيار الوحدة عام ١٩٦١، فرحب السوفييت بالانفصال واعترفوا بالجمهورية العربية السورية، وعادت بعد ذلك العلاقات بين الجانبين بوتيرة عالية. خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي قاده البعثيون في آذار ١٩٦٣، حيث فتح هذا الانقلاب آفاقاً جديدة للدعم السوفيتي لسوريا، والعلاقات بين البلدين (مطر وهلال ، ١٩٨٣ ، ص: ٦٩) .

عمل الجانبان السوفيتي والسوري على توثيق العلاقات بينهما إنطلاقاً من المصالح القومية لكل جانب، وتوجت هذه المحاولات في عام ١٩٨٠ بتوقيعها معاهدة صداقة وتعاون مدتها (٢٠) عاماً، يرتبط وفقها الجانبان بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية، فكانت هذه المعاهدة إضافة جديدة الى سلسلة المواقف السوفيتية الداعمة لسوريا، خاصة في ظل العزلة السياسية المتزايدة التي كانت دمشق تتعرض لها في ذلك الوقت، الامر الذي يعني تقوية وضعها الاستراتيجي في مواجهة أية تهديدات خارجية (جعفر، ١٩٨٧ ، ص: ٤٨) .

واليوم وفي ظل الازمة السورية التي تعصف في البلاد، تسعى روسيا حسب قولها الى عدم السماح بعزل سوريا على الصعيد الدولي، من خلال سياستها الرامية الى دعم (دمشق)، وبرز هذا الدعم في عدة مواقف لعل ابرزها مقاطعة (موسكو) لاجتماعات اصدقاء سوريا بسبب عدائية هذه الاطراف للنظام السوري، إضافة الى استخدام الفيتو الروسي في مجلس الامن ضد اي قرار يستهدف نظام الرئيس (بشار الاسد) (قطايا، ٢٠١٢) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الدعم السياسي والمساندة الدبلوماسية كانت متبادلة بين الجانبين، فإذا كانت روسيا قد ساندت سوريا في مواقف عدة، فإن الاخيرة كانت من بين قلة من الدول التي ايدت العملية العسكرية الروسية في جورجيا عام ٢٠٠٨. كما ايدت روسيا للعب دوراً في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي. بالإضافة الى تأييد سياسات روسيا في الصراع الداخلي في داغستان والشيشان (قطايا، ٢٠١٢) .

٢ – اوضاع سوريا الاقتصادية .

وجدت سوريا في اقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتي وسيلة للخروج من اوضاعها الاقتصادية الصعبة، فكانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي تعتمد على الدعم السوفيتي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث بدأ التعاون الاقتصادي النشط بين الجانبين

منذ عام ١٩٥٧، فقام الاتحاد السوفيتي بتشييد (٦٣) مشروعاً في الاراضي السورية، تشمل محطات كهرومائية على نهر الفرات، وسكك حديدية، وخطوط كهرباء، ومنشآت للري. بالإضافة الى ذلك اكتشف السوفييت حقولاً للنفط في شمال شرق سوريا، وقاموا بإنشاء خط انابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص وحلب (خيربك، ٢٠١٢) .

وفي إطار التبادل التجاري وقع الجانبان العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية، وفي مقدمتها اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني الموقعة بين الجانبين عام ١٩٩٣، والمتضمنة إتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني، ودعم التعاون في مجالات الري والزراعة والصناعة والنقل والنفط والتجارة. بالإضافة الى اجراءات اخرى متعلقة بالرسوم الجمركية والضرائب (صحيفة تشرين، ٢٠١٢) .

يرى البعض ان العلاقات بين روسيا وسوريا والتي وصفوها بالقوية والمميزة والملتزمة، كان لها اثر كبير في تخفيف معاناة الشعب السوري جراء العقوبات الاقتصادية التي رافقت الاحتجاجات الشعبية في هذا البلد، وتجلت ذلك في ارسال روسيا للمساعدات الانسانية، واستمرارها بتعزيز علاقاتها التجارية الرسمية مع دمشق، وذلك رغم الضغوطات الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الداعمة للمعارضة السورية في احتجاجاتها ضد نظام الاسد (احمد، ٢٠١٤) .

٣ - محافظة سوريا على موقعها الاقليمي .

تعتبر سوريا احدى دول التأثير في المنطقة العربية على مدى التاريخ، ويرتبط تاريخها بمراحل التطور التي مرت بها الامة العربية، حيث يشكل موقعها ممراً رئيسياً بين اوروبا وآسيا الى الشرق الاوسط والمنطقة العربية، لذلك يقال بان الامن القومي العربي مرهون باحداث سوريا على مر العصور، ومن هنا كان ترسيخ سوريا لهيمنتها على لبنان يعد من وجهة نظر دمشق وسيلة لتعزيز موقعها في السياسة الدولية، ولا بد عليها من المحافظة على هذا الموقع الذي يحتل مكانة متقدمة في سلم اولويات السياسة الخارجية السورية (ليفريت، ٢٠٠٥ ، ص: ٨٩) .

دخول الجيش السوري الى لبنان عام ١٩٧٨ والذي بررته دمشق بانه محاولة لانهاء الحرب الاهلية هناك، عارضته بعض الدول واعتبرته في تلك الفترة بانه موجه بصورة مباشرة ضد قوات منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى اللبنانية اليسارية والاسلامية الحليفة لها. الامر الذي ادى الى اثاره القلائل وانتشار المعارضة في الداخل السوري، والتي وصلت حد المعارضة المسلحة للنظام من قبل جماعة الاخوان المسلمين، حيث اصبحت هذه الجماعة مصدر خطر يهدد الاستقرار الداخلي في البلاد. إضافة الى ذلك اتهمت سوريا بعض دول المنطقة بدعم المعارضة اللبنانية ضد حكومة الرئيس (الياس سر كس) المدعومة من دمشق، لذلك وفي مثل هذه الظروف وجدت القيادة السورية بان توثيق علاقاتها مع روسيا ستكون واحدة من سبل معالجة الموقف داخلياً وخارجياً، من خلال الحصول على التزام موسكو بدعم حكومة الرئيس السوري (حافظ الاسد)، وسُتشكل نوعاً من الضمانة السوفيتية للحفاظ على امن سوريا ومصالحها الاستراتيجية، وتدعم موقعها الاقليمي، ومن هنا عملت سوريا على التغلب على آثار تدخلها في لبنان على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي الذي لم ينظر بعين الرضى على خطوة دمشق تلك، وساعد سوريا في جهودها هذه بان ذلك جاء بعد زيارة الرئيس المصري (انور السادات) المفاجئة الى القدس عام ١٩٧٧، والتي وُلدت شعوراً لدى الطرفين السوري والسوفيتي بضرورة ارتباطهما بتعاون اوثق في وجه التدهور المتسارع لموقعهما الاقليمي، امام التحالف الاميركي- المصري الجديد (جعفر، ١٩٨٧ ، ص: ٤٤-٤٦) .

٤ - الدعم العسكري الروسي .

ادرك الاتحاد السوفيتي اهمية المعونات العسكرية لسوريا، باعتبارها اداة حيوية الالهية في جهوده الهادفة لزيادة نفوذه وتقليص النفوذ الغربي هذا من جهة، ومن جهة اخرى لمنع اية صراعات في المنطقة قد يكون لها آثار سلبية في امنه القومي، ومن هنا عملت موسكو على تزويد دمشق بالدعم العسكري، واحتل تسليح سوريا مكانة بارزة في اولويات سياسة المعونة التسليحية السوفيتية في الشرق الاوسط، ومقابل هذه المصالح السوفيتية برزت اهداف سوريا العليا المتمثلة في تحقيق تعادل استراتيجي مع اسرائيل، وتقوية موقع دمشق كأهم حليف لموسكو في المنطقة. بالإضافة الى كون السلاح السوفيتي يمثل المصدر الاول والوحيد لتسليحها، فعند النظر الى تدفقات السلاح الى الدول العربية خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ نجد ان سوريا كانت تحصل على جميع اسلحتها المستوردة من الاتحاد السوفيتي (سليم، ١٩٩٢ ، ص: ١٥٥) .

لقد بدأ الدعم العسكري السوفيتي لسوريا منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، فأخذت الاسلحة الاوتوماتيكية والدبابات والطائرات والمدفعية بالتدفق الى سوريا. بالاضافة الى تدريب اعداد كبيرة من افراد الجيش السوري على ايدي خبراء عسكريين سوفيت على الاراضي السورية، فضلاً عن ارسال البعثات العسكرية الى الاتحاد السوفيتي من اجل التحصيل العلمي العالي وتأهيل القيادات العسكرية، وقد شهدت فترة الحرب الباردة تطوراً ملحوظاً في العلاقات العسكرية بين الجانبين، حيث كان الاتحاد السوفيتي اول مورد للأسلحة لجأ اليه الرئيس السوري السابق (حافظ الاسد) بعد وصوله الى السلطة عام ١٩٧١، مُستغلاً بذلك إنهيار العلاقات السوفيتية – المصرية، ولجوء (موسكو) بعد طرد خبرائها من (القاهرة) الى (دمشق)، الامر الذي ترتب عليه دعم الاخيرة عسكرياً لتبقى الحليف الاستراتيجي للإتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط (منصور، ١٩٩٥، ص: ٢٣٣).

خلاصة القول إن للعلاقات الروسية – السورية مبرراتها واهدافها الداخلية الخارجية التي نشأت لتحقيقها، وكانت هذه العلاقات قائمة على تحقيق المصلحة المتبادلة لكلا الجانبين، فسوريا كانت بالنسبة لروسيا (الإتحاد السوفيتي سابقاً) رهاناً تتقدم في الحسابات الجيوسياسية على غيرها، خاصة في ظل التنافس الروسي – الامريكي، وسعي كل من القوتين الى فرض هيمنته على العالم بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الاوسط على وجه الخصوص، وفي هذا المجال سمح موقع سوريا الاستراتيجي لروسيا بالاحتفاظ بمواقعها المتوسطة، واستخدامها كساحة لنفوذها في المنطقة، وحماية مصالحها في الشرق الاوسط، وعلى الجانب الآخر تحاول سوريا من خلال علاقاتها مع روسيا ان تحجز مكاناً فاعلاً ومؤثراً في النظام الاوسطي، بحيث تبرز كقوة اقليمية مؤثرة، إنطلاقاً من مكانتها التاريخية، ولكونها تُوصف بمركز الشعور القومي العربي، فضلاً عن كون السوريين يعتبرون روسيا المصدر الاساسي لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، ويعتبرونها ايضاً الداعم السياسي الرئيسي للحد من عزلة على المستويين الاقليمي والدولي .

المطلب الثاني : محددات العلاقات الروسية – السورية

تمتاز العلاقات الدولية بالتغير والديناميكية من وقت لآخر، حيث لا يمكن ان تستمر العلاقة بين اي دولتين في نفس المسار وعلى نمط واحد لفترة زمنية طويلة، وذلك بسبب تأثر هذه العلاقات بمتغيرات عدة تؤثر بها وتفرض على صانع القرار بدائل معينة، وتتراوح تلك المتغيرات بين البيئة الداخلية وتمتد الى المحيط الخارجي، وفي العلاقات الروسية – السورية ثمة متغيرات فرضت

نفسها على صنّاع القرار في البلدين، وبقيت اهداف وتوجهات كل طرف محكومة بعدد من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية .

ومن هنا سيتم تناول محددات العلاقات الروسية – السورية في هذا المطلب على النحو التالي :

اولاً : المحددات الداخلية

تتأثر الدولة في علاقاتها الخارجية الى حد كبير بالمتغيرات والمحددات الداخلية، وتلعب هذه المحددات احياناً ادواراً مهمة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي، حتى ان بعض تلك المحددات يمكن ان يُسهم في تحديد مستقبل العلاقات. إضافة الى ذلك فإن عناصر القوة التي تمتلكها اية دولة تؤدي الى التأثير في سلوكها تجاه الدول الاخرى لتحقيق اهداف ومصالح مشتركة .

وسيتّم هنا تناول ابرز المتغيرات الداخلية المؤثرة في العلاقات الروسية – السورية، وسيقتصر الحديث على اربعة محددات هي : **التناقض العقائدي، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والاضاع الاقتصادية الروسية، والاحتجاجات الشعبية في سوريا،** وذلك نظراً لاهمية هذه المحددات، ولكونها تخدم موضوع الدراسة .

١ – التناقض العقائدي .

كانت الايدولوجية الشيوعية للاتحاد السوفيتي في فترة من الفترات تمثل حجر عثرة امام إقامته علاقات مع الدول العربية والاسلامية، خاصة تلك الدول التي انتهجت سياسات وصفتها موسكو بالقمعية ضد الاحزاب الشيوعية في تلك البلدان، فأدت نشاطات الشيوعيين المحليين في كثير من الحالات الى تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والقطر العربي المعني، وفي الوقت نفسه انعكس الانبعاث الاسلامي الذي شهدته منطقة الشرق الاوسط، وما تبعه من انتشار المشاعر الاسلامية في ارجاء العالم العربي، سلباً على الاتحاد السوفيتي الذي اقترنت عقيدته الشيوعية بالاحاد في ذهن الكثير من المسلمين في الشرق الاوسط (جعفر، ١٩٨٧ ، ص: ١٨) .

برز التخوف السوري من تعاضم الافكار الشيوعية في البلاد، وترك ذلك اثراً كبيراً على العلاقات السوفيتية – السورية التي أخذت تسير في نطاق ضيق بعد فترة قصيرة من نشأتها عقب اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال سوريا، وكان هذا التخوف ناجماً عن سياسة الدول الغربية

القائمة على تحذير دول المنطقة العربية من الخطر الشيوعي، حيث صوّرت الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا لدول المنطقة ان دخول السوفييت معناه دخول الافكار والحركات الهدامة الى بلادهم، مستغلة بذلك التناقض بين الافكار الشيوعية والعقيدة الاسلامية، بهدف ابعاد منطقة الشرق الاوسط عن التأثير السوفيتي (عابدين، ١٩٩٨، ص: ٢٢٩).

مقابل هذا التخوف السوري وصفت موسكو سوريا بانها من الدول المتعاطفة مع الاتحاد السوفيتي، كما بدأ القادة السوفييت يعيدون النظر في العديد من المواقف العقائدية المتشددة، خصوصاً تجاه الاديان، واعطوا الاولوية لمصالح الاتحاد السوفياتي على الاهداف العقائدية، ومنذ عام ١٩٥٥ سمحت موسكو بشيء من التحرر في المناطق الاسلامية، وحدت من الدعاية المناهضة للدين الاسلامي، وسمحت لبعض الحجاج السوفييت بالذهاب الى مكة المكرمة، خاصة وان في الاتحاد السوفيتي آنذاك اكثر من (٦٠) مليون مسلم، ومقابل سياسة الغرب التحذيرية قام السوفييت بدعم الانظمة والحركات الوطنية والتقدمية العربية المعادية للغرب، الامر الذي دفع العلاقات السوفيتية - السورية الى الامام، وادى الى تطورها وتناميها (المحسن، ٢٠١٢).

٢ - انهيار الاتحاد السوفيتي .

ادت سياسة الانفتاح التي اعتمدها آخر رئيس للاتحاد السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف) خلال فترة رئاسته الممتدة بين عامي (١٩٨٥ - ١٩٨٩)، الى جانب عوامل اخرى مثل صراع السلطة، ونزاع القوميات، وحرب افغانستان، وسقوط بعض الانظمة المالية للاتحاد السوفيتي، جميعها ادت الى تفكك البناء السوفيتي بالكامل، وقضت على النظام الشيوعي، وأوصلت الى زوال الاتحاد السوفيتي عن الخارطة السياسية، ونشأ مكانه (١٥) دولة مستقلة استقلالاً كاملاً، كان ابرزها واهمها روسيا الاتحادية التي ورثت عوامل القوة الاستراتيجية من الاتحاد المنهار، لا سيما المقعد الدائم في مجلس الامن والاسلحة النووية، وقد ادى هذا الانهيار الى تغيير وجه العالم، وقاد نسق العلاقات الدولية الى احادية القطبية، وكان لسقوطه اثار كبيرة في الداخل السوفيتي وفي الخارج، ففي الداخل وبعد ان كان لا يوجد في الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية سوى حزب واحد اصبح هناك في ظل سياسة الانفتاح اكثر من عشرة الاف حزب وجمعية تعمل بشكل رسمي في الاتحاد السوفيتي فقط، وبعد الانهيار تعالت مطالب الاحزاب بالاصلاح داخل الحزب الشيوعي، كما بدأت إثر ذلك عملية انهيار الانظمة الشيوعية، في دول اوروبا الشرقية، اما في الخارج فثمة آثار لنهاية الاتحاد السوفيتي لعل ابرزها (وما يهمنا في هذه الدراسة) هو ان انهيار الاتحاد السوفيتي شكّل محطة لتغييرات هامة على المستوى الاقليمي لا سيما في الشرق الاوسط، تمثلت

في بروز تركيا واسرائيل كقوى ساعية الى زيادة نفوذها في المنطقة (زيدان، ٢٠١٣ ، ص: ١٥٩-١٦٠) .

امام هذا الواقع الجديد وجدت سوريا نفسها في مواجهة اخطار اقليمية ودولية، فبعد ان كانت ومنذ استقلالها حتى نهاية الحرب الباردة تمثل لدى صانعي السياسة الخارجية السوفيتية الحليف الاول في المنطقة، اصبحت اليوم بعيدة عن النجم السوفيتي، حيث ادى تفكك الامبراطورية السوفيتية الى تغيير كافة مفاهيم صنّاع القرار في روسيا وريثة الاتحاد، واقترن ذلك بإعادة هيكلة كل الانشطة السياسية الدولية، وتحول جذري في اهداف السياسة الخارجية الروسية، حيث نحت موسكو جانباً الاسس العقائدية التي كانت تهيمن عليها، واحلت محلها مفاهيم جديدة تناقضها تماماً، وتزايد في ظل حكم (يلتسن) الاقتناع الروسي بضرورة الانفتاح السريع على الغرب، الامر الذي ادى الى إغفال المسؤولين الروس لعلاقات التعاون التي بناها النظام المنهار مع دول الشرق الاوسط، لذا سجل التعاون الروسي - السوري خلال تلك الفترة تراجعاً ملموساً، وبعد ان كان الدفاع العسكري السوري يتغذى بالسلح والخبرة الفنية والعسكرية السوفيتية، اصبحت الدعم العسكري الروسي هدفاً بعيد المنال، خاصة وان القطاع العسكري كان القطاع الاول الذي عانى من الاتجاهات الجديدة التي هيمنت على السياسة الروسية (الاصفهاني، ٢٠٠١ ، ص: ١٦٠) .

٣ - الاوضاع الاقتصادية الروسية .

رافق ولادة روسيا الاتحادية مشكلات كبيرة كان اهمها الوضع الاقتصادي الذي بات يهدد بمجاعة في البلاد، بسبب تحرير الاسعار، وعدم قدرة المواطن على شراء السلع الضرورية، نظراً لتدني دخله وانخفاض سعر صرف (الروبل) الروسي امام (الدولار) الامريكي، الامر الذي ادى الى تدهور الاقتصاد الروسي، ما دفع الحكومة بقيادة (أيغور غايدار) الى محاولة تحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد (الشيخ، ١٩٩٨ ، ص: ٣١-٣٢) .

النهج الاصلاحى الذي اتخذته حكومة (غايدار) أثر سلباً على القطاعات الاخرى السياسية والاجتماعية، واهمل إدخال تحسينات دستورية وقانونية في البرلمان، اي انه تم بشكل مطلق اهمال مسائل المجتمع المدني التي تعتبر الاساس لأي نشاط اقتصادي، وهو ما ادى الى فشل خطط حكومة (غايدار)، وترتب على ذلك انتشار الفوضى والاضطرابات وخلق الظروف المناسبة التي مكنت الرأسماليين الجدد من الثراء بشكل خيالي، وقد دفعت هذه الانهيارات المتوالية في الاقتصاد صنّاع القرار الى إعادة النظر في حساباتهم، فتوجهت روسيا الى الدول الغربية على امل الحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي، كون الغرب يُعد مصدراً للموارد المالية والتكنولوجية المتطورة وذا

خبرة في شؤون الادارة، وقادر على مساعدتها في إصلاح إقتصادها (واكيم، ٢٠١٢ ، ص: ١٧٢)، وإن كان رهان روسيا على الغرب في غير محله، ولم يتحقق ما كانت ترنو اليه في الحصول على الدعم الغربي، إلا ان توجهها نحوهم ترك أثراً كبيراً على علاقاتها مع دول المنطقة عامة وسوريا على وجه الخصوص .

٤ – الاحتجاجات الشعبية في سوريا .

اندلعت شرارة الاحتجاجات الشعبية على نظام الرئيس (بشار الاسد) في مدينة درعا في اذار ٢٠١١ ، نتيجة لعوامل داخلية وصفها البعض بالقوية، وتتمثل في احتكار حزب البعث للحياة السياسية، وانتشار الفساد والمحسوبيات على نطاق واسع في السلطة، والمتمثل في بروز طبقة جديدة من رجال الاعمال استفادت بشكل كبير من (لبرلة) الاقتصاد السوري، فكانت التحولات الاقتصادية هذه لمصلحة الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الطبقات الوسطى والفقيرة في القرى والارياف (واكيم، ٢٠١٢ ، ص: ٢٠٣) .

وعندما بدأت الاحتجاجات اعتبرها النظام مؤامرة خارجية فقمعها بالقوة، في حين اعتبرتها القوى الشعبية ثورة من اجل الحرية واسقاط الحكم الفردي، اما في الخارج فقد ادان معظم المجتمع الدولي الغربي وبعض الدول العربية تصرفات النظام ووصفوها بالقمعية، بينما ايدت ايران وروسيا مواقف النظام منذ اللحظة الاولى والى جانبهم بعض الدول الاخرى لا سيما الصين (زيدان، ٢٠١٣ ، ص: ٢٩٧) .

لقد تزامن نشوب الازمة السورية مع استعداد روسيا للعودة الى تأدية دور على الصعيد الدولي باعتبارها دولة عظمى بعد اثبات نفسها في جورجيا، ومن هنا تُعد الازمة السورية تطوراً مفصلياً يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الاقليمية والدولية بالمنطقة، وازمة كاشفة فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي الجديد، ومدى قدرة روسيا على تحدي امريكا وحماية مصالحها ونفوذها من طغيان الهيمنة الامريكية (الشيخ، ٢٠١٢ ، ص: ٧٨) .

برزت المطالبات الروسية للرئيس الاسد بتنفيذ الاصلاح في النظام السياسي، كما صرّح الرئيس (بوتين) مرات عدة ان روسيا لا تربطها علاقة خاصة مع الرئيس (بشار الاسد)، وهي تعتبر ان مسألة تغيير النظام موضوع داخلي يقرره السوريون، اما على ارض الواقع فقد اتخذت روسيا منذ بداية الازمة موقفاً داعماً للنظام، ويرى البعض بان هذا الموقف ناجم عن معارضة روسيا للاحتجاجات العربية، حيث لم يكن النظام الروسي متحمساً لاي من الثورات العربية، كما

حذر مبكراً من وصول الاسلاميين الى السلطة، لأن موضوع الاسلاميين كان يشكل هاجساً اساسياً للروس (بشارة، ٢٠١٣ ، ص: ٤٨٠) .

عملت السياسة الروسية على تدعيم ركائز النظام السوري ومدّه بالسلاح، وعملت على تحشيد التأييد الدولي له، وكانت تعرقل اية محاولة لاسقاطه بالقوة العسكرية، كما اعلنت عن موقفها المعارض للتدخل العسكري في سوريا، ويمكن القول ان روسيا خاضت المواجهة الدولية من اجل النظام السوري لاسباب عدة ابرزها (بدرخان، ٢٠١٣ ، ص: ٩٥) :

أ – شعرت روسيا بان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد خدعتها في الازمة الليبية، ففي البداية حصلت تلك الدول على موافقة (موسكو) بشأن انشاء منطقة حظر جوي، ثم توسعت تلك الدول بالقرار الدولي متجاهلة احتجاجات روسيا المتكررة .

ب – كان لدى روسيا مصالح ضخمة في ليبيا، وبالتالي وجدت ان خروجها والذي وصفته بالمؤذل ادى الى خسرانها لتلك المصالح، الامر الذي دفعها الى حماية ما تبقى لها من مصالح في سوريا .

ج – وجدت ان الخطر والتحدي الغربي في اوربا بدأ بالزيادة، من خلال الاستعداد لنشر الدرع الصاروخية .

د – بدأت الخشية الروسية من امتداد ثورات الشعوب، واستشعرت خطر الدول بتغيير الانظمة على الداخل الروسي في حال ثارت شعوب الدول الواقعة تحت هيمنتها .

وفي هذا التحليل قد تلتقي الصين مع روسيا، خاصة فيما يتعلق بخسارة المصالح في المنطقة، ورفض هذا الاسلوب في تغيير الانظمة، وبدا ذلك واضحاً خلال لقاءات المعارضة السورية مع المسؤولين الصينيين والذين بدت لهجتهم اكثر حدة مما تظهر عليه التصريحات الرسمية (بدرخان، ٢٠١٣ ، ص: ٩٥) .

ثانياً : المحددات الخارجية

إن العلاقات الروسية – السورية تتأثر بمحيطها الخارجي وبيئتها الاقليمية والدولية، خاصة وانها علاقات تمتاز بتعدد اوجه التشابه والاختلاف، فالبيئة الخارجية لكل من سوريا وروسيا تفرز تأثيرات متباينة على صنّاع القرار السياسي الخارجي في كلا البلدين وتجعلهم يتحركون بكيفية معينة.

ومن هنا سيقصر الحديث عن المحددات الخارجية للعلاقات الروسية – السورية التالية، الاحتلال الامريكي للعراق، والصراع العربي – الاسرائيلي، والملف النووي الايراني، وتنامي الدور التركي، وذلك نظراً لتأثير هذه المحددات في طبيعة العلاقات بين (موسكو) و (دمشق)، سواء كان ذلك باتجاه تعزيز العلاقات او تراجعها او الاثنين معاً .

١ - الاحتلال الامريكي للعراق .

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية بالغة في استراتيجيات الدول الكبرى لاسباب عديدة، لعل ابرزها امتلاك المنطقة لثروة بترولية ضخمة تمثل مورداً رئيسياً للطاقة، وفي هذا المجال ظهرت أهمية هذه المنطقة في اطار الصراع الدولي في فترات تاريخية متعاقبة الى حد ما، وقد مثلت منطقة الخليج بؤرة اهتمام كبرى بالنسبة للاتحاد السوفيتي وذلك في نطاق الامن القومي السوفيتي، لذلك اهتم الاتحاد بأمن تلك المنطقة وكثف من نشاطاته الدبلوماسية فيها للمحافظة على علاقات متميزة مع دولها، ومن هنا إنطلق الاتحاد السوفيتي في تحديد موقفه من الحرب العراقية – الايرانية في ثمانينيات القرن الماضي من مدى التأثير السلبي لهذه الحرب في حال استمرارها على امن منطقة الخليج، فشعرت (موسكو) ان وقف الحرب كان ضرورة حتمية، ومن ثم شجع الاتحاد السوفيتي الى جانب دول اخرى ومنظمات دولية واقليمية جهود الوساطة لانهاء هذه الحرب، وعندما اندلعت ازمة الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت، ادان الاتحاد السوفيتي كما معظم دول العالم خطوة العراق تلك، وسار في طريق العقوبات الاقتصادية والقرارات التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة من خلال مجلس الامن ضد العراق، كما ساير الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق، الا ان موسكو رفضت مسايرة واشنطن في فكرة استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الخروج من الكويت، فبرزت هنا السياسة السوفيتية إزاء ازمة الخليج الثانية بانتهاج طريق السلام (زهران، ١٩٩٥ ، ص: ٥١-٥٢) .

في اذار ٢٠٠٣ قامت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها بشن حرب على العراق لاسقاط نظام الرئيس السابق (صدام حسين)، وإقامة حكومة عراقية جديدة تحظى بتأييد واشنطن

وتدور في فلكها. الامر الذي يخدم تطلعاتها واهدافها في المنطقة، وبشكل يتلاءم مع استراتيجيتها القائمة على زيادة نفوذها الدولي، ومن هنا وإطلاقاً من سياسة التنافس بين (موسكو) و(واشنطن)، كانت روسيا في مقدمة الدول الراضة للاحتلال الامريكي للعراق، واعلنت ذلك في مجلس الامن عندما عارضت مشروع قرار لتحويل الولايات المتحدة في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الامم المتحدة (الشيخ، ٢٠١٠، ص: ١١٣).

اما سوريا وبالرغم من مشاركتها في الائتلاف الدولي ضد العراق في ازمة الخليج الثانية، الا انها اخذت موقفاً معادياً من المخططات الامريكية الرامية الى احتلال العراق، ووصفت (دمشق) الهدف الامريكي من الاستيلاء على العراق بالاحتلال غير الشرعي، كما ادانت موقف بعض الدول العربية بتقديم الدعم العسكري واللوجستي للولايات المتحدة، واطلق الرئيس السوري (بشار الاسد) تصريحات عارض فيها الحرب، ولمح الى واجب العرب في مساعدة العراق على مقاومة العدوان الامريكي، ولم يخرج سلوك الدبلوماسية السورية عن هذا الاطار، فقد اختارت دمشق ان تكون في الطرف المناوئ للغزو، مستخدمة خطاباً سياسياً واعلامياً حاداً ضد الولايات المتحدة، وفي المقابل بدأت الولايات المتحدة بممارسة ضغوطات كبيرة على سوريا ووضعتها مع كوريا الشمالية وايران في سلة واحدة، ودعتها بان تأخذ العبر مما اسلمته بدرس العراق (مكي، ٢٠٠٥) .

٢ – الصراع العربي – الاسرائيلي .

كان الاتحاد السوفيتي بين اول من صادق على إقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ واعترف بها رسمياً، إنطلاقاً من طموحاته باحتواء هذا الكيان الجديد، واخضاعه تحت هيمنته ليكون ركيزة له في منطقة الشرق الاوسط، كما استمر في دعم حق اسرائيل في الوجود، الا ان الاتحاد السوفيتي ادرك بعد فترة وجيزة من قيام اسرائيل بانها حليفاً استراتيجياً للقوى الغربية، وارتباطها وثيق بالغرب وتحديداً الولايات المتحدة، ومن هنا عمل الاتحاد السوفيتي على تقييم سياسته السابقة، فتنوجه الى الدول العربية وساندها في صراعها مع اسرائيل، على الرغم من معارضة اعداد كبيرة من اليهود الموجودين في قمة الهرم السوفيتي، فشكّل بذلك الصراع العربي – الاسرائيلي مدخلاً اساسياً للاتحاد السوفيتي الى منطقة الشرق الاوسط كقوة مؤثرة في ذلك الصراع، حيث قدّم للعرب دعماً دبلوماسياً متواصلاً في المنتديات الدولية، كما كانت السياسة السوفيتية تجاه الدول العربية تقوم على تسليح تلك الدول ومنظمة التحرير الفلسطينية بمستوى يكفل لها عدم الاستسلام امام اسرائيل، وليس التفوق عليها، ودون التدخل للدفاع عنها، وبرزت تلك السياسة جلياً في عمل الاتحاد

السوفيتي على دعم سوريا سياسياً وعسكرياً والتقارب معها لانها طرف رئيسي في الصراع، كذلك ارتكز الموقف السوفيتي على اساس الحد من الاستيطان الاسرائيلي، ووقف القتال وانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ (الشيخ، ١٩٩٨ ، ص: ١١٢) .

وفيما يتعلق بالعملية السلمية، فقد عملت (موسكو) جاهدة على الحد من التهميش الامريكي والاسرائيلي لها، وسجلت حضوراً في تلك العملية عندما فرضت ضغوطاً لايجاد تسوية متعددة الاطراف للصراع العربي - الاسرائيلي، وحثت اطراف الصراع بالدخول في مفاوضات من اجل التسوية السلمية، وفي هذا الاطار رعى الاتحاد السوفيتي الى جانب الولايات المتحدة مؤتمر (مدريد) للسلام، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تولت روسيا دور الراعي في العملية السلمية من خلال استضافة الجولة الاولى من المفاوضات عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من المواقف الروسية المتواليه في مطلع القرن الحادي والعشرين والداعمة للعرب والقضية الفلسطينية، الا ان الدور الروسي كان اقل فاعلية منه في عهد الاتحاد السوفيتي (الامارة، ٢٠٠٩ ، ص: ٣٦٦) .

كانت سوريا اكثر الدول العربية تأثراً سلبياً بالصراع العربي - الاسرائيلي، لذلك تمثل الموقف السوري من هذا الصراع في الرفض الكامل للممارسات الاسرائيلية الاستيطانية، ورفض وجود الاحتلال على اي جزء من الاراضي العربية وخاصة في هضبة الجولان السورية، ومن هنا كان الصراع وسيلة للتقارب السوري - السوفيتي، حيث كان هذا التقارب من وجهة النظر السورية ضرورة حتمية لمواجهة التهديدات الاسرائيلية، والحصول على الدعم العسكري السوفيتي ضد اي تحرك عسكري اسرائيلي، ومع انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي الداعم لسوريا، وجد الرئيس السوري السابق (حافظ الاسد) ان التفاوض على السلام مع اسرائيل اصبح الخيار الاستراتيجي المفضل لدمشق (ليفريت، ٢٠٠٥ ، ص: ٩٧) .

٣ - الملف النووي الايراني .

جاءت احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ لتسلط الضوء على برنامج ايران النووي، خاصة في ظل الاستراتيجية الامريكية القائمة وفق قولها على محاربة الارهاب والاصولية، حيث عملت واشنطن على زيادة ضغوطها في سبيل الحصول على تأييد دولي يستهدف حرمان ايران من إمتلاك التقنية النووية، تخوفاً من حصولها على السلاح النووي، الامر الذي يؤدي الى إختلال التوازن في الشرق الاوسط، ويترتب عليه تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وقد شهدت الازمة النووية الايرانية احداث عدة ادت الى تصاعد حداثها على الساحة الدولية، خصوصاً عند إعلان ايران عام ٢٠٠٢ بأنها تمتلك منشآت نووية سرية، وانها تطور استخدام

مفاعل نووي صغير، وقد أثار البرنامج النووي الإيراني جدلاً واسعاً، ففي الوقت الذي تقول فيه الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد من الدول الغربية بأن إيران تسعى من خلال هذا البرنامج إلى إمتلاك السلاح النووي، تخرج إيران لتؤكد بأن برنامجها يقوم على الاستخدام السلمي للطاقة النووية (علوي، ٢٠٠٧، ص: ٢٠٣-٢٠٤).

كان لروسيا دور كبير في البرنامج النووي الإيراني، وتعتبر مسألة توريد الوقود النووي لإيران الجانب الأبرز في هذا الدور، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى الضغط على روسيا دبلوماسياً واقتصادياً بهدف وقف تسهيل نقل التكنولوجيا إلى إيران، ومن هنا يبرز الموقف الروسي المتماشي مع طموحات إيران النووية ودعمها في تحديها للإدارة الأمريكية التي تمارس ضغوطات على كل من يتعاون مع إيران في مجال التكنولوجيا النووية. وعلى الرغم من أن روسيا أعربت عن قلقها من الأنشطة النووية الإيرانية السرية لتخصيب اليورانيوم، إلا أنها أيدت حق إيران في إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، وزادت على ذلك باعتبارها للموقف

الأمريكي من البرنامج الإيراني بأنه موقف سياسي وليس قانوني (الشيخ، ٢٠٠٧، ص: ٢٢).

حاولت روسيا الموازنة بين الحفاظ على صداقة مع إيران وبين لعب دور قيادي في التحالف الدولي، فمن جهة استخدمت دبلوماسيتها لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية، وهددت أكثر من مرة بإنهاء التعاون بين البلدين، ومن جهة أخرى وافقت على بيع صواريخ دفاعية لإيران، كما عارضت أي تصرف متسرع للعقوبات عليها، من أجل الحيلولة دون لجوء الولايات المتحدة إلى الخيار العسكري، بالإضافة إلى ذلك أصرت موسكو على إقترحها بتخصيب اليورانيوم الإيراني في الأراضي الروسية، الأمر الذي يشكل من وجهة النظر الروسية مخرجاً منطقياً من الجمود السياسي (تشوبين، ٢٠٠٧، ص: ١٧٤).

زادت التوترات بين إيران وأمريكا إثر جهود الأخيرة بالضغط على المجتمع الدولي لإصدار قرارات تدين النظام الإيراني، ومعاقبته على جهوده في الحصول على الأسلحة النووية، وإدخال المنطقة في حروب نووية، وقد إنعكست هذه التوترات إيجاباً على العلاقات الإيرانية - السورية، وذلك بسبب حالات التوتر والخلاف بين سوريا والولايات المتحدة، إضافة إلى أن إيران وسوريا وفق التصنيف الأمريكي من دول محور الشر، ومن هنا كان للملف النووي دور في تقوية العلاقات بين (طهران) و (دمشق)، فقد اتاحت التهديدات الأمريكية لكل من إيران وسوريا

مواصلة التنسيق والاستمرار في العلاقات بينهما، فظهر هنا تقاطع المصالح بين البلدين في مواجهة العداء الأمريكي (الخطيب، ٢٠٠٨، ص: ٣١) .

٤ - تنامي الدور التركي .

دفعت خصومات تركيا مع العرب وعداؤها مع الاتحاد السوفيتي الى إقامة (انقرة) لعلاقات مع اسرائيل من جهة، والتوجه الى المظلة الامنية الغربية من جهة اخرى، ففي سبيل مواجهة المد والخطر الشيوعي الذي اصبح يهددها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وللحد من الاطماع السوفيتية في الاراضي التركية للوصول الى البحر المتوسط، سعت تركيا جاهدة الى الدخول في الاندية الغربية، وقد يكون إقرار تركيا باسرائيل ١٩٤٩ وإقامة

علاقات معها هو احد اسباب قبول إنضمامها لحلف الناتو، كما برزت مواجهة تركيا لسوريا باعتبارها من خصومها العرب ومحاولة التضييق عليها كأحد دوافع تركيا لإقامة علاقات مع اسرائيل، وتجلت ذلك في الاتفاقية العسكرية الموقعة بين (انقرة) و (تل ابيب) عام ١٩٩٦، حيث يرى الكثيرون ان هذه الاتفاقية بشكل خاص والعلاقات العسكرية التركية - الاسرائيلية بشكل عام، موجهة ضد دول معينة لعل ابرزها سوريا وروسيا، وذلك إنطلاقاً من مشاكل تركيا مع هاتين الدولتين (خماس، ٢٠١٠، ص: ٣٢ - ٣٣) .

عندما وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ شهد الدور التركي تغييرات جوهرية على الصعيدين الاقليمي والدولي، حيث فتح الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية الباب امام تركيا لتبني وطرح سياسة خارجية اكثر فاعلية، وفي هذا الاطار وضعت انقرة رؤية سياسية خارجية تسعى من خلالها لدور اقليمي كبير، وبرزت هنا اهداف السياسة الخارجية التركية المتمثلة في تصفير المشكلات مع دول الجوار، وان تصبح تركيا ملتقى مركزي وجسر يربط الشرق الاوسط باوروبا (اوغلو، ٢٠١٠، ص: ١٩) .

ادت الاستراتيجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية الى تبدل حالات العداء والتأزم التي كانت تعاني منها علاقاتها مع سوريا، وقامت بين البلدين علاقات جيدة برزت من خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، كما ان تحسن العلاقات مع سوريا مهّد الطريق امام تركيا لان تلعب دور الوسيط في المفاوضات بين اسرائيل وسوريا (الكيالي، ٢٠١٢، ص: ٩٥) .

عندما بدأت الاحتجاجات الشعبية في سوريا كان الحفاظ على أمن واستقرار سوريا هو الهدف الاساسي لتركيا لأن أمن تركيا مرتبط من وجهة نظر (انقرة) بأمن سوريا، إلا ان التطورات المتلاحقة في الازمة السورية دفعت تركيا الى إعادة النظر في موقفها، ودفعها ذلك الى تغيير موقفها من دور الناصح لنظام الرئيس (بشار الاسد)، الى حالة من التصعيد ضد هذا النظام وتبادل الاتهامات معه، الامر الذي إنعكس على العلاقات التركية – السورية واعادها الى ما كانت عليه قبل وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٠٩).

اما فيما يتعلق بالجانب الروسي فقد تميزت العلاقات التركية – الروسية باهمية كبيرة، خاصة وان كلا الجانبين يمتلك الامكانيات والقوة والموقع الاستراتيجي، بالاضافة الى الحضور الفعال في قضايا المنطقة والعالم، ويرى البعض ان تركيا تنظر الى روسيا كبديل عن الاتحاد الاوروبي، اي ان التقارب الروسي – التركي ظهر كرد فعل تركي تجاه سياسة الاتحاد الاوروبي الراضة لانضمامها اليه، ومن هنا شهد العقد الاخير زيارات منتظمة بين الجانبين، إنعكس ايجاباً على العلاقات بينهما، وفي الوقت الذي اعلن فيه الروس عن تحرر بلادهم من ضعفها الاقتصادي بفضل العلاقات مع تركيا، يرى الجانب التركي بان مصالحه في روسيا اكبر بكثير من مصالح روسيا في بلاده، في اشارة الى ان العلاقات بين الجانبين قد تعزز فرصة ان تصبح تركيا مصدراً للنفط والغاز، وقد فتحت الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الجانبين الباب امام تطوير العلاقات، حيث تم التوقيع على عدة إتفاقيات تعكس عمق العلاقات المتنامية بينهما (نورالدين، ٢٠٠٩ ، ص: ٤٨).

المبحث الثالث : أثر القيادة السياسية في العلاقات الروسية -

السورية

تميزت العلاقات الروسية – السورية منذ بداياتها بالتحسن المستمر والتطور الايجابي، وتجلى ذلك من خلال سعي الجانبين الى تمتين تلك العلاقات خدمة لمصالحهما المتبادلة، إلا ان هذه العلاقات اتخذت في فترة التسعينيات من القرن الماضي منحىً جديداً، وشهدت تراجعاً ملحوظاً على خلفية تفكك الاتحاد السوفيتي، وما طرأ إثر ذلك من تغييرات في السياسة الخارجية الروسية والتي انعكست بدورها على الساحة الدولية، في حين عادت هذه العلاقات ادراجها مطلع القرن الجديد في فترة شهدت تسلم الرئيس (بشار الاسد) للسلطة في سوريا، ووصول الرئيس (فلاديمير بوتين) للحكم في روسيا.

ومن هنا سيتناول هذا المبحث ما طرأ على العلاقات الروسية – السورية من تغييرات في ظل القيادة السياسية الجديدة في كلا البلدين منذ العام ٢٠٠٠، وسيقتصر الحديث على العلاقات الاقتصادية والعسكرية، نظراً لتركيز العلاقات بين الجانبين على هذين المجالين، ولكونهما يخدمان موضوع الدراسة، وسيتم تقسيم المبحث على النحو التالي :

المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية.

المطلب الثاني : العلاقات العسكرية.

المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية

شعر الاتحاد السوفيتي باهمية المعونات الاقتصادية لسوريا في سبيل نشر نفوذه واضعاف النفوذ الغربي، وفي المقابل عملت سوريا على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع (موسكو) من خلال توطيد علاقاتها معها في مختلف المجالات، حيث عقد الجانبان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، ومنذ عام ١٩٥٧ والعلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد تطوراً ملحوظاً، فقد ساهم السوفييت في بناء العديد من الصناعات ومشروعات البنية الاساسية في سوريا، وبرز التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجالات النفط والغاز ومشروعات الطاقة (الثورة، ٢٠٠٥ ، ص: ١)

شهدت الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات تراجعاً نسبياً للوطن العربي في سلم اولويات السياسة الروسية بسبب توجه الاخيرة الواضح الى الغرب، وهو ما ادى الى تراجع في العلاقات بين سوريا وروسيا، وبالرغم من ان هذه الفترة شهدت توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين الجانبين في عام ١٩٩٣، والتي تشكلت بموجبها اللجنة الروسية – السورية المشتركة الخاصة بالتعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلوم والتقنية، إلا ان هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ في تلك الفترة (قطايا، ٢٠١٢) .

ويرى الباحث في هذا الاطار ان التحول في المعاملة الروسية للوطن العربي بشكل عام ولسوريا خصوصاً، فرضته المتغيرات الدولية، وتغير محددات السياسة الخارجية الروسية، وبالتالي لا يعني ذلك ان تلك الدول فقدت اهميتها بالنسبة لروسيا، ولكن ما حصل هو تراجع

الاهداف الايدولوجية امام الاهداف الاقتصادية المتمثلة في الاندماج في الحضارة الغربية، والحصول على المساعدات الاقتصادية منها .

دخلت سوريا القرن الجديد وهي تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة، فرضت على الرئيس الجديد (بشار الاسد) اعباءً كبيرة، تطلبت منه محاولة القيام باصلاحات اقتصادية، الامر الذي دفعه الى البحث عن المعونات الخارجية، وقابل هذه الجهود توجه روسي بقيادة الرئيس (فلاديمير بوتين) بعد وصوله الى سدة الحكم الى ترميم علاقات بلاده مع دول المشرق وخاصة العربية منها، وبالتالي عمل الزعيمان على إعادة احياء العلاقات بين البلدين، فشهد العام ٢٠٠٠ إعداد البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة عام ١٩٩٣ (سانا، ٢٠٠٨)، وتم إثر ذلك تفعيل عمل اللجنة المشتركة التي تشكلت بموجب هذه الاتفاقية، حيث توالى إجتماعاتها، وكان ابرز اجتماع لها هو الاجتماع السابع الذي عُقد في تشرين الثاني عام ٢٠٠٩، وجرى خلاله التوقيع على عدة اتفاقيات تعاون بين الجانبين، وعقب الاجتماع أكد الرئيس (بشار الاسد) انه تم التركيز في مباحثات الطرفين على العلاقات الثنائية، مشيراً الى انه تم التركيز بشكل كبير على تفعيل التعاون في المجال الاقتصادي، وآفاق التعاون في مجال النفط والغاز، سواء من حيث التنقيب او النقل او إنشاء المصافي، بالإضافة الى إنشاء محطات توليد للطاقة الكهربائية ومحطات للطاقة النووية (صحيفة الشعب، ٢٠١٠) .

في العام ٢٠٠٠ ايضاً وقع الجانبان في دمشق اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، حيث فتحت هذه الاتفاقية الباب لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين في القطاعين العام والخاص، وفي نفس العام تم توقيع اتفاقية للتعاون بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرف التجارة والصناعة الروسية، وقد اسهمت تلك الاتفاقية في توسيع علاقات العمل التجارية والاقتصادية وتوطيدها بين رجال الاعمال في البلدين (زيمين، ٢٠٠٥، ص: ١١) .

شهد العام ٢٠٠١ تنامياً واضحاً في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وتجلّى ذلك باستعانة سوريا بخبراء روس، حيث تم استخراج اكثر من (٨) ملايين طن من النفط، كما تم حفر (٧٥) الف كيلومترا من الابار النفطية، وادخال (٤٠) حقلاً نفطياً طور الاستثمار، بالإضافة الى تسليم (٦) وحدات هيدروكهربائية من اجل الاستثمار في محطة تشرين الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية (زيمين، ٢٠٠٥، ص: ١١) .

تأسس في العام ٢٠٠٤ مجلس الاعمال السوري - الروسي، بهدف التأكيد على اهمية القطاع الخاص في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتشجيع عملية الاستثمار، وتمخض

اول اجتماع لهذا المجلس والذي عُقد في (دمشق) عن توقيع وثيقة الاعلان المشترك الخاصة بمواصلة وتعميق علاقات الصداقة والتعاون بين الجانبين، في حين عُقد الاجتماع الثاني في

(موسكو) عام ٢٠٠٥ وذلك بالتوازي مع زيارة الدولة التي قام بها الرئيس (بشار الاسد) الى روسيا، وتم خلال الاجتماع تناول موضوعات عدة، لعل ابرزها العمل على إقامة مشاريع صناعية مشتركة في مجالات الغاز والفوسفات والمشتقات الكيماوية بشكل عام، كما تم بحث مجال الاستثمار السياحي وامكانية إنشاء شركات مشتركة للإستيراد والتصدير (الاقتصادية، ٢٠٠٥ ، ص: ٣) .

تُعد زيارة الرئيس الاسد الى روسيا خلال الفترة ٢٤ - ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ نقطة فارقة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، وقد اجمع عدد كبير من رجال الاعمال في البلدين على ان تلك الزيارة ساهمت بشكل كبير في إعادة العلاقات لوضعها الطبيعي الذي كانت عليه قبل سنوات، حيث دخلت العلاقات مرحلة جديدة بعد الزيارة التي ضمت فريقاً سورياً كاملاً من وزارات الدولة ورجال الاعمال وغرف التجارة والصناعة، واشتملت تلك الزيارة على توقيع اربع اتفاقيات بين الجانبين الروسي والسوري، كانت **الاتفاقية الاولى** بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية وشركة نفط غاز الروسية، وتضمنت إقامة مصنع لإنتاج الانابيب والخيوط البازلتية في سوريا، اما **الاتفاقية الثانية** فكانت عبارة عن مذكرة حول دعم مجلس رجال الاعمال السوري - الروسي، في حين تناولت **الاتفاقية الثالثة** جانباً آخر من التعاون في مجال النفط والغاز، ووقعت بين وزارة النفط والثروة المعدنية وشركة (سبوز) نفط غاز الروسية، وتضمنت اتفاقاً للتنقيب عن النفط في مناطق قريبة من الحدود السورية - العراقية، وأخيراً كانت **الاتفاقية الرابعة** حول النقل البري الدولي بالسيارات بين الحكومتين السورية والروسية (الاقتصادية، ٢٠٠٥ ، ص: ٣) .

دعا الرئيس (بشار الاسد) خلال تلك الزيارة الى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين سوريا وروسيا، وبالفعل تم طرح فكرة العمل على إنشاء تلك المنطقة، وهو ما حظي باستجابة كبيرة وايجابية من الجانب الروسي ومن الرئيس (فلاديمير بوتين) شخصياً، وتقوم هذه الفكرة على تخصيص منطقة في سوريا لأقامة مشاريع ومصانع روسية، بهدف تنشيط العلاقات الاستثمارية بين البلدين، وخلال اجتماعات اللجنة السورية - الروسية المشتركة في نيسان ٢٠٠٥ تم التباحث بشأن قطعة الارض التي ستُخصص لتلك المنطقة، إلا ان وزير الاقتصاد والتجارة السوري رأى انه من غير المناسب تحديد هذه القطعة الا بعد تحديد طبيعة المشاريع التي ستقام عليها، فإذا كانت

تلك المشاريع سياحية ستكون القطعة قريبة من الساحل، اما إذا كانت مشاريع صناعية ستكون قريبة من المدينة الصناعية في محافظة حمص (الوادي وسليمان، ٢٠٠٥ ، ص: ٣) .

كما تم خلال إجتماعات اللجنة المشتركة التوقيع على اتفاق للتعاون المصرفي بين الجانبين، واكد المختصون ان هذا الاتفاق سيساعد على تنشيط الاستثمارات الروسية في سوريا، لانه سيسمح بقبول الكفالات والضمانات من المصارف الروسية مباشرة لتلك المشروعات (حج ولطفي، ٢٠٠٥ ، ص: ١٤) .

وفي المجال السياحي ركز الجانبان الروسي والسوري في اجتماعاتهما المتتالية على سبل تعزيز العلاقات الثنائية في هذا المجال، من خلال وضع آليات وخطط لزيادة الحركة السياحية بين البلدين، واكد الجانب السوري على اهمية الاستمرار بالتعاون من خلال دعوة رجال الاعمال الروس للاستثمار السياحي في سوريا، بسبب جودة المنتج السياحي السوري، والغنى الحضاري الذي تتمتع به، إضافة الى الامن والاستقرار اللذين كانت سوريا تتمتع بهما آنذاك، وفي هذا الاطار اشارت بيانات وزارة السياحة السورية الى زيادة عدد القدوم السياحي الروسي الى اراضيها مطلع القرن الجديد، ووصل عدد السياح الروس عام ٢٠٠٣ الى (٢٨) الف سائح، بينما ارتفع عددهم عام ٢٠٠٤ الى (٣٥) الف سائح (صحيفة البعث، ٢٠٠٥ ، ص: ١٥) .

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري، فإن سوريا تصدر الى روسيا الصناعات الخفيفة والخضروات والفواكة والمنتجات الغذائية والمنتجات النسيجية والقطن والخيوط والالياف والادوات المنزلية والاثاث، في حين تستورد المنتجات النفطية والكيميائية والمعادن والاشخاب والاسمدة والورق والاعلاف، وفي هذا الاطار اظهرت البيانات أن الآلات والمعدات ووسائل النقل وقطع الغيار شكّلت (٢٥%) من اجمالي الصادرات الروسية الى سوريا، كما تشكّل المشتقات النفطية حوالي (٢٠%)، في حين تشكّل المدلفنات والانابيب (١٦%) تقريباً، وعلى الجانب الآخر تشكّل منتجات الصناعات الخفيفة (٧٠%) من الصادرات السورية الى روسيا، فيما تشكّل السلع الغذائية من الفواكه والمعلبات والحلويات (٨%) تقريباً (بيلينكايا، ٢٠٠٥ ، ص: ٢) .

ويبين الجدول التالي الميزان التجاري بين سوريا وروسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى العام ٢٠١٣ .

جدول رقم (١) يبين الميزان التجاري بين سوريا وروسيا في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣*بالمليون دولار

السنة	الصادرات السورية	الواردات السورية	حجم التبادل التجاري
١٩٩٢	١١,٤٨١	١٧,٧٥٦	٢٩,٢٣٧
١٩٩٣	٢١,١٦١	٣٥,١٦٧	٥٦,٣٢٨
١٩٩٤	٥٩,١٧٨	٢٧,٥٦٩	٨٦,٧٤٧
١٩٩٥	٣٨,٥٧٦	٣٥,٨٧٥	٧٤,٤٥١
١٩٩٦	٢٩,٨٤٩	٢٣,٨٣٠	٥٣,٦٧٩
١٩٩٧	٢٤,٤١٧	٢٤,٢٤٠	٤٨,٦٥٧
١٩٩٨	١١,١٧٢	٢٠,٠٤٣	٣١,٢١٥
١٩٩٩	١٠,٧٠١	١٩,٠٧٠	٢٩,٧٧١
٢٠٠٠	٣٣,٥٠٧	١٣١,٠٣٢	١٦٤,٥٣٩
٢٠٠١	٢٤,٧٦١	١٥٣,٤٠٤	١٧٨,١٦٥
٢٠٠٢	١٣,٤٧٠	١٢١,٧٩٧	١٣٥,٢٦٧
٢٠٠٣	١٣,٢٥٥	١٢٩,٥٥٢	١٤٢,٨٠٧
٢٠٠٤	١٠٣,٤٤٦	٢٠٨,٠٨٠	٣١١,٥٤٠
٢٠٠٥	١٧٣,١٧٠	٢٨٦,٦٣٠	٤٥٩,٨٠٠
٢٠٠٦	٢٢٧,٥٢٨	٤٠٧,٤٧٢	٦٣٥,٠٠٠
٢٠٠٧	٣٧١,٧٢٣	٧٠٤,٨٢٣	١٠٧٦,٥٤٦
٢٠٠٨	٦١٥,٢٣٢	١٣٢٨,٥٤٠	١٩٤٣,٧٧٢
٢٠٠٩	٤٣١,٩٢٢	٨٦٨,٥٦٩	١٣٠٠,٤٩١
٢٠١٠	٦٠٥,٢٥٧	١١٨١,٩٤٤	١٧٨٧,٢٠١
٢٠١١	٦٩٠,١٠٣	١٢٨٥,٨٧٩	١٩٧٥,٩٨٢
٢٠١٢	٦٩٥,٠٩٣	١٢٩٣,٢٥٠	١٩٨٨,٣٤٣
٢٠١٣	٦٩٧,٥٣٢	١٢٩٨,٦٧٢	١٩٩٦,٢٠٤

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب(علي، ٢٠٠٥ ، ص: ٣) و (الشرق الاوسط، ٢٠١٣) و (سيريا نيوز، ٢٠١٢) و (الاقتصادي، ٢٠١٤) .

- لم يتسن الحصول على بيانات التبادل التجاري بين البلدين خلال العام ٢٠١٤ .

ويلاحظ من الجدول تدني حجم التبادل التجاري خلال تسعينيات القرن الماضي وهي الفترة التي شهدت تراجعاً في العلاقات بين روسيا وسوريا، ووصل هذا الانخفاض الى ادنى مستوياته في الاعوام (١٩٩٢، ١٩٩٨، ١٩٩٩)، بينما سُجل اعلى مستوى للميزان التجاري في تلك الفترة خلال الاعوام (١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦)، وذلك نتيجة لتحسن الصادرات السورية الى روسيا، ما ادى الى تسجيل فائض في الميزان التجاري لمصلحة سوريا وصل الى (٣١,٦٠٩) مليون دولار عام ١٩٩٤ .

في حين شهد العام ٢٠٠٠ قفزة كبيرة في الميزان التجاري حيث نما حجم التبادل بين البلدين في ذلك العام بنسبة (٤٥٢%) مقارنة بالعام ١٩٩٩، وبرز في هذا العام تحسن للصادرات الروسية الى سوريا، حيث نمت تلك الصادرات بنسبة (٥٨٧%) في عام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام ١٩٩٩، وسُجل فائض في الميزان التجاري لصالح روسيا وصل الى (٩٧,٥٢٥) مليون دولار .

بدأ التبادل التجاري بالزيادة في القرن الجديد، وخاصة بعد زيارة الرئيس (بشار الاسد) لروسيا عام ٢٠٠٥، حتى سجل اعلى مستوى له عام ٢٠٠٨ ووصل الى قرابة الملياري دولار، الا انه تراجع في العام ٢٠٠٩ الى حوالي (١,٣) مليار دولار والسبب في ذلك من وجهة نظر المختصين هو الازمة المالية العالمية، كما يلاحظ انه وبالرغم من الازمة التي تشهدها سوريا منذ العام ٢٠١١، الا ان التبادل التجاري بين البلدين حافظ على وتيرته العالية، حيث شهدت سنوات الازمة (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) تبادلاً تجارياً قارب الملياري دولار في كل سنة .

في ١٥ ايلول ٢٠١٤ وعلى هامش معرض الغذاء العالمي الذي انعقد في موسكو عقد مجلس الاعمال السوري - الروسي عدة اجتماعات مهمة بين رجال الاعمال في البلدين، بهدف تفعيل النشاط الاقتصادي بين البلدين، وإزالة العقبات التي تعترض رفع مستوى التبادل التجاري، وفي هذا الاطار كشف نائب رئيس المجلس (سامر عثمان) انه تم الاتفاق خلال الاجتماعات على بدء العمل لأقامة منطقة حرة بين البلدين، والمباشرة بمراسلة البنوك الروسية التي ترغب في افتتاح فروع لها في سوريا (السورية، ٢٠١٤) .

المطلب الثاني : العلاقات العسكرية

تمثل الاتحاد السوفيتي على مدى عقود القطب الاول في تفاعلات سوريا الدولية العسكرية، حيث كان السوفييت في ظل الحرب الباردة الحليف الاول والمصدر الاساسي للمساعدات العسكرية

لعدد من البلدان العربية وعلى رأسها سوريا، وقد سجلت البيانات عام ١٩٨٩ ان سوريا كانت تحتل المركز الاول من حيث الاعتماد على السلاح الروسي، وذلك بين عدد من الدول العربية التي كانت ترتبط بعلاقات عسكرية مع موسكو، فقد كان للاتحاد السوفيتي في سوريا في ذلك العام (٢٣٠٠) خبيراً عسكرياً، في حين كان في العراق (١٣٥٠) خبير، وفي اليمن الشمالي (٣٠٥) خبراء، و (٨٧٥) خبير في اليمن الجنوبي، وفي هذا الاطار تُعد سوريا الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال بنيتها العسكرية شرقية التسليح بصورة شبة كاملة (الشيخ، ١٩٩٨ ، ص: ١٠٧-١٠٨)

يمكن القول بان العلاقات العسكرية بين سوريا وروسيا لم تتأثر كثيراً بتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث شهد عقد التسعينيات الكثير من اللقاءات والاجتماعات بين المسؤولين في كلا البلدين، والتي اكدت على أهمية العلاقات العسكرية بينهما وضرورة المحافظة عليها، وقد نشطت الجهود الروسية في المجال العسكري خلال تلك الفترة، وتجلت تلك الجهود في زيارة نائب رئيس الوزراء الروسي (اولينغ سوسكوفيتش) لدمشق في نيسان ١٩٩٤ مع وفد ضم عشرين خبيراً في مختلف المجالات، وبحث الوفد مع المسؤولين السوريين العلاقات بين الجانبين وسبل تطويرها، وكان المدخل الاساسي لتلك المباحثات الديون العسكرية المترتبة على التسليح السوفيتي لسوريا خلال الحرب الباردة، والتي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي وتقدر باثني عشر مليار دولار، وقد اشار الوفد الروسي الى ان تلك الزيارة تأتي في إطار رغبة موسكو في استثمار الديون لاقامة مشاريع مشتركة. بالاضافة الى ذلك تم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات بين الجانبين كان ابرزها إتفاق التعاون الفني والعسكري الذي وصفه المسؤولون الروس بانه الاول من نوعه في علاقات روسيا مع سوريا، وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه المحادثات واتفاق التعاون جاءت في وقت كانت فيه سوريا بأمس الحاجة لحليف عسكري يدعم قدرتها العسكرية، بعد فقدانها لحليفها الاستراتيجي وهو الاتحاد السوفيتي السابق، والذي كان يمثل بالنسبة لها احد وسائل تقليص الهيمنة الغربية (المنصور، ٢٠٠٠ ، ص: ٦٧) .

في عام ١٩٩٩ وخلال زيارة قام بها الرئيس السوري السابق (حافظ الاسد) الى روسيا، تم ابرام صفقة عسكرية لشراء اسلحة مضادة للصواريخ من طراز (S - 300)، التي تمتاز بقدرتها على اعتراض اي هجوم على بعد (٣٠٠) كيلومتر، وذلك بهدف تحسين قدرة الدفاع الجوي السوري، الامر الذي اثار ردود افعال سلبية في الحكومتين الامريكية والاسرائيلية. بالاضافة الى ذلك تم توقيع عقود تتضمن تزويد سوريا باجهزة للدفاع الجوي من طراز (ستيرليت)، وحوالي خمسين منظومة مدافع من طراز (بانتيير)، يصل مجموع اثمانها جميعاً نحو (٧٣٠) مليون دولار (لاييفير والاطرش، ٢٠١٢ ، ص: ٢٢٧) .

تمّ في العام ٢٠٠١ توقيع عدة اتفاقيات بين الجانبين ذات طابع عسكري، وتتضمن قيام روسيا بتزويد سوريا بأسلحة جديدة، فضلاً عن تحديث الاسلحة السورية القديمة، وإثر ذلك وقع وزير الدفاع السوري (مصطفى طلاس) خلال زيارة قام بها الى موسكو، عدة اتفاقيات لاستيراد اسلحة روسية جديدة (القطاونة، ٢٠١٠، ص: ٩٨) .

شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين عام ٢٠٠٥ تطوراً ملحوظاً، إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الاسد الى روسيا، حيث تم خلال هذه الزيارة شطب (٧٣%) من الديون الروسية على دمشق والتي كانت تصل عام ١٩٩٢ الى حوالي (١٢) ملياراً، منهيةً بذلك حالة من الجمود النسبي شابت العلاقات بين البلدين بعد انتهاء الحرب الباردة، لكون هذا الجمود كان سببه مسألة الديون المستحقة والتي جميعها ثمن لعقود بيع اسلحة، في حين اتفق الجانبان على ان يتم صرف المبلغ المتبقي من الديون ومقداره (٣,١١) مليار لتنفيذ العقود الروسية (الشرق الاوسط، ٢٠١٣) .

فتحت زيارة الاسد الى روسيا الباب على مصراعيه امام تقدم ونمو العلاقات بين البلدين، ويرى البعض بان تلك العلاقات تمركزت حول التعاون العسكري، حيث شهدت الفترة اللاحقة للزيارة تقديم الخبراء الروس تدريبات عسكرية للضباط السوريين على انظمة مختلفة للدفاع الصاروخي، بالاضافة الى ابرام صفقات جديدة لبيع سوريا اسلحة ذات طابع دفاعي، وفي هذا الاطار تسلمت دمشق في عام ٢٠٠٦ كميات كبيرة من اسلحة الدفاع الجوي، بهدف وضع حد للاختراقات المتكررة التي يقوم بها الطيران الاسرائيلي في الاجواء السورية، واشتملت تلك الصفقات على (١٠٠) صاروخ مضاد للطائرات من طراز (ايجلا ١٨)، و (٣٦) منظومة دفاع جوي من طراز (بانتسير اس ١)، ومجموعة من منظومات صواريخ (سام ١٩ جاريسون)، كما تعهدت روسيا لاحقاً بتحديث (١٠٠٠) دبابة سورية (الشيخ، ٢٠١٠، ص: ٧٥) .

في عام ٢٠٠٧ مارست الدول الكبرى ضغوطاً على روسيا لمنعها من بيع صواريخ استراتيجية لسوريا وبالفعل نجحت تلك الجهود الدولية في ثني موسكو، الا ان ذلك لم يمنع من تقديمها اسلحة استراتيجية بقيمة مليار دولار لدمشق، واشتملت على مطاردات من طراز (سوخوي) و (ميغ ٢٩) ومروحيات طراز (ميكويان)، وذلك مقابل السماح بتجديد سوريا لموسكو الميناء العسكري في طرطوس، وفي هذا المجال قامت موسكو في عام ٢٠٠٩ بتطوير الميناء بهدف المساهمة في تأمين الملاحة البحرية في ميناء عدن وسواحل الصومال (لابيبيير والاطرش، ٢٠١٢، ص: ٢٢٩) .

قام الرئيس (بشار الاسد) في عام ٢٠٠٨ بزيارة الى موسكو قال عنها المحللون بانها ركزت على العلاقات العسكرية بين البلدين، خاصة وانها جاءت بعد الحسم العسكري الذي قامت به روسيا في جورجيا، وهدفت الزيارة الى الحصول على الدعم الروسي في تطوير قدرات سوريا الدفاعية من خلال منظومة متطورة من الصواريخ المضادة للطائرات والتي قد تحدث من وجهة النظر السورية شيئاً من التوازن بينها وبين اسرائيل، كما شهد ذلك العام زيارة وفد عسكري سوري الى روسيا بغية تطوير قدرات سوريا البحرية وخصوصاً ميناء طرطوس (ابو شاويش، ٢٠٠٨).

خلاصة القول إن العلاقات العسكرية السورية – الروسية تطورت بشكل ملحوظ ونمت بوتيرة عالية بعد العام ٢٠٠٠، إنطلاقاً من رؤية كل جانب لمصالحه العليا، حيث شكّلت تلك العلاقات اهمية ومصالحة قومية لسوريا لاعتبارات عدة، لعل اهمها أن هذه العلاقات تحد من التهديدات الامريكية والاسرائيلية المستمرة لسوريا، كما تُعد وسيلة لزيادة قوة دمشق بمستوى يؤدي الى تقليص الفجوة في موازين القوى بينها وبين اسرائيل، الامر الذي يفتح آفاقاً واسعة لمواجهة غير مباشرة مع تل ابيب. بالاضافة الى ذلك فإن تلك العلاقات تسمح بتأمين القدرة الدفاعية لسوريا في مواجهة اي عدوان خارجي. خاصة تلك المحاولات من القوى الغربية والاقليمية الرامية الى فرض اجندات تتعارض من وجهة النظر السورية مع القانون الدولي ومصالح الشعب السوري .

وعلى الجانب الروسي تشكل علاقاتها العسكرية مع سوريا حسب رؤية موسكو الاستراتيجية وسيلة للحفاظ على قاعدتها البحرية في طرطوس التي تُعد القاعدة الوحيدة لها على شواطئ البحر المتوسط، خاصة وان استمرارها كلف موسكو اعفاء دمشق من ديون بلغت نحو عشرة مليارات دولار عام ٢٠٠٦، كما تساهم تلك العلاقات في الحفاظ روسيا على احدى الدول المهمة كسوق لسلحها، والتي ترتبط معها بصفقات عسكرية تُقدر قيمتها بحوالي اربعة مليارات دولار حتى العام ٢٠١٣، وهي تقريباً نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، اي ان قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٣ تصل الى حوالي ثمانية مليارات دولار (قطايا، ٢٠١٢).

ومن هنا وتتوجاً للعلاقات بين البلدين في كافة مجالاتها، وفي سبيل محافظة روسيا على مصالحها من تلك العلاقات ظهرت خلال الاحتجاجات الشعبية في سوريا سياستها القائمة على المعارضة الصريحة لتغيير النظام السياسي السوري بالتدخل العسكري الخارجي، خاصة وان موسكو لا ترغب بالمغامرة بتخليها عن الرئيس (بشار الاسد) لأن من سيخلفه قد لا يوفر لها ما

تريده من سوريا، وذلك في ظل ما ظهر من طابع اسلامي على قوى المعارضة السورية، وفي هذا الاطار ظهر الدعم الروسي واضحاً لنظام الاسد سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، ورغم تكرار دعوات روسيا الى القيادة السورية لوقف العنف ومواصلة اجراء إصلاحات، بل وتحذريها لدمشق من انها ستغير موقفها في حال فشل الرئيس الاسد في إقامة حوار مع المعارضة، الا ان موسكو رأت ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الاصلاحات التي اعلنت عنها، كما رفضت روسيا الدعوات الغربية بتتحي الاسد، وافشلت هي والصين مساعي تلك الدول المتكررة لاصدار قرار من مجلس الامن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المحتجين، حيث قامت الدولتان (روسيا والصين) باستخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة إصدار مجلس الامن قراراً يدين القمع في سوريا في ٥/١٠/٢٠١١، ثم استخدمتا الفيتو مرة ثانية ضد قرار مماثل في ٥/٢/٢٠١٢، ثم المرة الثالثة في ١٩/٧/٢٠١٣ (الشيخ، ٢٠١٣ ، ص: ١٩٢-١٩٣) .

مع تطور الاحداث في سوريا، اكدت روسيا على اهمية ان يكون الحل سلمياً، رافضة اي تدخل دولي في هذا البلد او تدويل تلك القضية، ومن هنا رحبت روسيا بجهود جامعة الدول العربية في إرسال بعثة مراقبين عرب لتقصي الحقائق في سوريا، واعتبرتها خطوة ايجابية على طريق حل الازمة هناك، إلا ان انسحاب عدد من المراقبين العرب بسبب استمرار اعمال العنف ادى الى فشل تلك البعثة (العبيدي، ٢٠١٣ ، ص: ٤١) .

هذا التطور في الاحداث قابله تصعيد امريكي وصل مداه عندما هددت واشنطن بضربة عسكرية ضد النظام السوري، وبذلت الولايات المتحدة في هذا الاطار مساعي نشطة لاقناع حلفائها بضرورة معاينة النظام السوري، الا ان ثمة تردد اصاب الادارة الامريكية خاصة بعد معارضة روسيا والصين للضربة العسكرية، وعلان ايران بانها لن تتخلى عن الرئيس الاسد وستدعمه بكل قوة، ومع ارتفاع درجات الاحتقان والتوتر على المستوى الدولي اكد وزير الخارجية الامريكي (جون كيري) في ٩ ايلول ٢٠١٣ انه يتعين على الرئيس الاسد تسليم جميع اسلحته الكيماوية خلال اسبوع، وهو ما استغلته روسيا وصاغته على شكل مبادرة روسية قبلها النظام السوري والادارة الامريكية، فاتفق الروس والامريكان على ان يتم التخلص من الاسلحة الكيماوية السورية بحلول منتصف ٢٠١٤، وإثر ذلك بدأ الخبراء عملهم في تفكيك الاسلحة الكيماوية منذ ٦ تشرين الاول ٢٠١٣ في عدة مواقع سورية، فيما اكد الرئيس الاسد ان الخبراء مسموح لهم الذهاب الى اي منشأة والحصول على البيانات التي يريدونها (حسن ، ٢٠١٣ ، ص: ٩٧-٩٩) .

النتائج والتوصيات

تناولت الدراسة موضوعاً حيوياً طالما جذب انتباه الكثير من الدراسين للعلاقات الدولية. خاصة في ظل مواقف روسيا المؤيدة للنظام السوري، حيث بيّنت الدراسة ان العلاقات الروسية - السورية مرّت بمراحل مختلفة، وتأثرت بعوامل عديدة اسهمت في تمتينها في فترات معينة وأدت الى تراجعها واضعافها في فترات اخرى، فلعمود طويلة امتدت منذ الاعتراف السوفيتي باستقلال سوريا في اربعينيات القرن الماضي ارتبط البلدان في علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية إنطلاقاً من المصالح المشتركة بينهما، بينما ادى تفكك الاتحاد السوفيتي في فترة التسعينيات وما تبعه من توجه روسي للغرب الى تراجع الدول العربية ومن بينها سوريا في اولويات السياسة الخارجية الروسية، الامر الذي ادى الى فتور في العلاقات الروسية - السورية الا انها لم تصل الى حد القطيعة، في حين يعتبر تغير القيادة السياسية في كل من سوريا روسيا مطلع القرن الجديد بمثابة مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، إذ بدأت روسيا في هذه المرحلة بالانفتاح على العالم العربي، واصبحت تولي اهتماماً اكبر لهذه الدول ولقضاياها المختلفة .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخيصها على النحو

التالي :

اولاً : النتائج

١ - إن دراسة سلوك القيادة السياسية في اي دولة تُعد احدى وسائل عملية البحث في علاقات الدول مع بعضها البعض، لأن سلوك الدولة الخارجي يعتمد في احيان كثيرة على شخصية القائد السياسي لتلك الدولة، فبالاضافة الى العوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والتقنية والعوامل الاخرى المؤثرة في العلاقات الدولية، تظهر القيادة السياسية كواحدة من هذه العوامل من خلال سعيها الى التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة .

٢ - ان العلاقات الروسية - السورية جاءت نتيجة لظروف وعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية داخلية وخارجية لكل منهما، وتعبّر عن مصالحهما المشتركة، وبالتالي فإن المصالح المشتركة هي التي تجمع بين روسيا وسوريا، خاصة في المجالات العسكرية والامنية، مما يجعل انهاء العلاقات بينهما امر بالغ الصعوبة .

٣ - تغير القيادة السياسية في روسيا وسوريا مطلع القرن الجديد كان له اثر كبير في رسم السياسة الخارجية للبلدين و العلاقات الثنائية بينهما، حيث شهدت العلاقات الروسية - السورية تفعيلاً

ملحوظاً منذ مطلع الالفية، بعد انحسار وتراجع واضحين خلال التسعينيات من القرن الماضي، فكان وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) الى السلطة عام ٢٠٠٠ نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، وايداناً ببء حقبة جديدة في السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا .

٤ - وجود نقاط التقاء بين سوريا وروسيا في ظل حالة العداة المشتركة مع الولايات المتحدة، دفعت العلاقات الروسية - السورية نحو التنوع والشمول لشتى مجالات التعاون، والذي تجلى في قيام روسيا ببيع اسلحة الى سوريا، وتحديثها الاسلحة القديمة، وإنشاء مشاريع عسكرية لعل ابرزها القاعدة العسكرية في طرطوس .

٥ - كان لزيارة الرئيس السوري (بشار الاسد) الى روسيا عام ٢٠٠٥ دور كبير في تنامي العلاقات بين البلدين، وخاصة الاقتصادية منها، حيث اعطت الاجتماعات بين الجانبين خلال الزيارة، وما تمخض عنها من اتفاقيات، دفعة جديدة للعلاقات التاريخية التي تجمعهما .

٦ - لعبت الدبلوماسية الروسية ودعمها العسكري لسوريا دوراً كبيراً في تجنب (دمشق) عدواناً عسكرياً امريكياً وغريباً، لا سيما بعد التفاهم الروسي - الامريكي على مسألة الاسلحة الكيماوية. بالاضافة الى معارضة (موسكو) لاي مشروع قرار في مجلس الامن يستهدف النظام السوري، ودعواتها المتكررة لحل الازمة السورية داخلياً وبالطرق السلمية دون تدخل اي قوة خارجية .

٧ - كانت سوريا على الدوام الحليف الرئيسي لروسيا في منطقة الشرق الاوسط وحافظت على هذه المكانة عقوداً طويلة، لكونها البوابة الاساسية للتواجد الروسي في المنطقة والوسيلة الوحيدة للوصول الى البحر المتوسط، وبالتالي من الصعوبة ان تتخلى روسيا عن سوريا، خاصة بعد ان خسرت موسكو مصالحها الحيوية في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ .

ثانياً : التوصيات

بعد دراسة العلاقات الروسية - السورية خلال فترة الدراسة امكن صياغة التوصيات

التالية :

١ - يجب على سوريا بشكل خاص والدول العربية عموماً الاستفادة من حالة العداة التقليدية بين روسيا والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك في سبيل تعزيز العلاقات العربية -

الروسية وبناء جسور الثقة والتعاون معها، نظراً لأهمية روسيا الجيوستراتيجية على الصعيد الدولي والاقليمي .

٢ - العمل على استمرار وتطوير العلاقات العسكرية والاقتصادية والتجارية السورية - الروسية والتي تمثل افضل وسيلة تضمن استمرار التعاون بين الجانبين، لذلك لا بد من العمل وبكل الوسائل على تهيئة الظروف والمناخات لدعم وتنمية العلاقات التاريخية بين البلدين، والعمل على ايجاد تفاهم استراتيجي مشترك يؤدي بدوره الى تقريب المواقف السياسية في المحافل الدولية .

٣ - يجب على البلدان العربية ومن بينها سوريا الاطلاع على جوانب التخطيط الاقتصادي الروسي وسياساتها الاقتصادية والتجارية، في سبيل استنباط ما يمكن ايجاده من ابعاد جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي، والتوصل الى اتفاقات وبرامج للعمل المشترك تخدم الجانبين .

٤ - محاولة الاستفادة من الدور الروسي على المستوى الدولي لدعم القضية الفلسطينية وايجاد حل عادل لها، من خلال الوقوف الى جانب العرب في صراعهم مع الكيان الاسرائيلي، بالاضافة الى الخلاص من النفوذ الامريكي المتغلغل في الاراضي العربية ويعمل على نهب خيراتها .

٥ - فيما يتعلق بالازمة الداخلية السورية، يجب على النظام السوري التعامل معها بحذر شديد، والعمل على ايجاد حلول داخلية لانهاؤها، خاصة وان روسيا من الدول الكبرى التي يهتما في الدرجة الاولى المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية في منطقة الشرق الاوسط، ومن هنا وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه روسيا لسوريا ومساندتها للنظام السوري، فإن موسكو قد تتخلى عن الرئيس الاسد عند اول تفاهم مع الولايات المتحدة مقابل حفاظ روسيا على مصالحها في المنطقة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١ - ابو شاويش (٢٠٠٨)، زيادة التعاون العسكري الروسي - السوري ضرورة قومية، ٢٠
ايلول، على الموقع : <http://www.grenc.com>
- ٢ - ابو عيانة، فتحي (١٩٨٣)، الجغرافية السياسية، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
- ٣ - ابو نداء، سامية خميس (٢٠٠٧)، تحليل علاقة بعض المتغيرات الشخصية وانماط القيادة
بالالتزام التنظيمي والشعور بالعدالة التنظيمية - دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في
قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .
- ٤ - إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية (١٩٦٨)، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، ١٤٢
- ١٤٦ .
- ٥ - احمد، فادي (٢٠١٤) ، العلاقات السورية الروسية.. تاريخ طويل من التنسيق الشامل
ورؤية مشتركة للقضايا الدولية ، وكالة الانباء السورية سانا ، ١١ / ٦ ، على الموقع :
<http://sana.sy> .
- ٦ - احمدوف، اسكندر (١٩٧٨)، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي، ترجمة : الضامن، خيرى،
موسكو : دار التقدم .
- ٧ - الاصفهاني، نبيه (١٩٩٨)، إنطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، مجلة السياسة
الدولية، العدد ١٣١، ٢٦٦ - ٢٧٠ .
- ٨ - الاصفهاني، نبيه (٢٠٠٠)، تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن الجديد، مجلة
السياسة الدولية، العدد ١٤٠، ١٤٢ - ١٤٧ .
- ٩ - الاصفهاني، نبيه (٢٠٠١)، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة
السياسة الدولية، العدد ١٤٥، ١٥٩ - ١٦٢ .
- ١٠ - الاصفهاني، نبيه (٢٠٠١)، مستقبل التعاون الروسي الايراني في ضوء التقارب الأخير،
مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٤ ، ١٦٠ - ١٦٥ .

١١ - الامارة، لمى (٢٠٠٩)، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

١٢ - الاقتصادي، (٢٠١٤)، ملياري دولار حجم التبادل التجاري بين سورية وروسيا في ٢٠١٣، ١٨ آب، على الموقع : <https://sy.aliqtisadi.com/439086>

١٣ - البدر اوي، عبدالمعتم (١٩٨٠)، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، الدار البيضاء : مطبعة النجاح .

١٤ - الجهماني، يوسف وأوسي، سالار (١٩٩٩)، تركيا وسوريا، دمشق : دار حوران للنشر .

١٥ - الخطيب، محمد نصر (٢٠٠٨)، حروب البلقان، مجلة مقالات، العدد ٤، ٢٩ - ٣٧ .

١٦ - الخطيب، نعمان (٢٠٠١)، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط ٧، عمان : دار الثقافة .

١٧ - الرمضاني، مازن (١٩٩١)، السياسة الخارجية : دراسة نظرية، بغداد : مطبعة دار الحكمة .

١٨ - السورية (٢٠١٤)، العمل على إقامة منطقة حرة بين سورية وروسيا، ٢٢ ايلول، على الموقع : <http://alsouria.net/content/> .

١٩ - الشيخ، نورهان (٢٠١٢)، الخوف من التغيير : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، ٧٨ - ٨١ .

٢٠ - الشيخ، نورهان (٢٠١٠)، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين، القاهرة : مركز الدراسات الاوروبية .

٢١ - الشيخ، نورهان (٢٠٠٧)، الصين وروسيا وازمة البرنامج النووي الايراني، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد ٣٨، ١٢٩ - ١٣٦ .

٢٢ - الشيخ، نورهان (١٩٩٨)، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٣ - الشيخ، نورهان (٢٠١٣)، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب الباردة حتى اليوم، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٤ - العبيدي، محمد (٢٠١٣)، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية - الثورة السورية نموذجاً، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣١٤، ٢٣ - ٥٥ .

٢٥ - العزاوي، سلمان (٢٠١٣)، حزب العدالة والتنمية ... دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، عمان : دار آمنة للنشر والتوزيع .

٢٦ - العمري، احمد (١٩٥٩)، اصول العلاقات السياسية الدولية، القاهرة : مطبعة العلوم .

٢٧ - العوجي، لؤي (٢٠١٠)، السياسة الخارجية السورية تجاه الولايات المتحدة الامريكية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلب، سوريا .

٢٨ - العويني، محمد (١٩٨٢)، العلاقات الدولية المعاصرة، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

٢٩ - العيطة، سمير وآخرون (٢٠١٢)، العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .

٣٠ - الفار، عبدالواحد (١٩٧٩)، التنظيم الدولي ، القاهرة : عالم الكتب .

٣١ - القطاونة، احمد (٢٠١٠)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط في عهد فلاديمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، القاهرة : مؤسسة الثقافة من اجل التنمية .

٣٢ - الكيالي، عبدالحميد (٢٠١٢)، الرؤية الاسرائيلية للتحول التركي . في : التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٩٣ - ١٠٤ .

٣٣ - المحجوب، عبدالحليم (٢٠١٢)، معادلات متشابكة : المسألة السورية والمحاور الاقليمية والدولية المحتملة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، ٩٠ - ٩٦ .

٣٤ - المرهون، عبدالجليل (٢٠١٤)، قصة العلاقات السورية - الروسية، الجزيرة نت، ٤ شباط، على الموقع : <http://www.aljazeera.net> .

٣٥ - المحسن، عبدالكريم (٢٠١٢)، تاريخية العلاقات السورية - الروسية وآفاقها، على الموقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307325> .

- ٣٦ - المنصور، عبدالعزيز (٢٠٠٠)، المسألة المانية في السياسة السورية تجاه تركيا، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- ٣٧ - الناصر، عبدالواحد (١٩٩١)، العلاقات الدولية : العناصر الاساسية في النظام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج، الرباط : مطبعة منشورات المستقبل .
- ٣٨ - النعيمي، احمد (٢٠١١)، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ط ١ ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع .
- ٣٩ - الوادي، منير وسليمان، غصون، (٢٠٠٥)، توقيع بروتوكول سوري روسي، صحيفة الثورة، دمشق، ع ١٢٦٧٢، ٥ نيسان .
- ٤٠ - اوغلو، احمد داوود (٢٠١٠)، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد، جابر وطارق، عبدالجليل، قطر : مركز الجزيرة للدراسات .
- ٤١ - باروت، محمد (٢٠١٢)، العقد الأخير في تاريخ سورية : جدلية الجمود والإصلاح، ط ١، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- ٤٢ - باروت، محمد و كيلاني، شمس الدين (٢٠٠٣)، سورية بين عهدين : قضايا المرحلة الانتقالية، عمان : دار سندباد للنشر .
- ٤٣ - باناجة، سعيد (١٩٨٥)، الوجيز في قانون المنظمات الدولية والاقليمية، بيروت : مؤسسة الرسالة .
- ٤٤ - بدرخان، عبدالوهاب (٢٠١٣)، رهانات متداخلة : السياسة الخارجية السورية وإدارة الازمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، ٩٤ - ٩٧ .
- ٤٥ - بدوي، محمد ومرسي، ليلي (١٩٨٩)، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الاول، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث .
- ٤٦ - بدوي، محمد (١٩٧٢)، مدخل الى علم العلاقات الدولية، بيروت : دار النهضة العربية .
- ٤٧ - براون، كريس (٢٠٠٤)، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث .

- ٤٨ - بشارة، عزمي (٢٠١٣)، سورية: درب الآلام نحو الحرية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- ٤٩ - بيلينكايا، ماريانا (٢٠٠٥)، سورية حليف مهم في المنطقة، ترجمة: البوش، قاسم، صحيفة تشرين، دمشق، ع٩١٤٧، ١٦ كانون الثاني .
- ٥٠ - تشوبين، شاهرام (٢٠٠٧)، طموحات ايران النووية، ترجمة: شيما، بسام، بيروت: دار العرب للعلوم ناشرون .
- ٥١ - جعفر، قاسم (١٩٨٧)، سورية والاتحاد السوفيتي، لندن: رياض الريس للكتب والنشر .
- ٥٢ - جوف، إدمون (١٩٩٣)، علاقات دولية، ترجمة القاضي، منصور، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- ٥٣ - حنّي، ناصيف (١٩٨٥)، النظرية في العلاقات الدولية، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ٥٤ - حسن، رخا (٢٠١٣)، تداعيات المبادرة الروسية في الازمة السورية اقليمياً ودولياً، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٦، ٩٠ - ١٠٧ .
- ٥٥ - حسن، ماهر (٢٠٠٤)، القيادة: أساسيات ونظريات ومفاهيم، ط١، اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع .
- ٥٦ - حقي، سعد (٢٠٠٤)، مبادئ العلاقات الدولية، ط٢، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع .
- ٥٧ - خلف، محمود (١٩٩٧)، مدخل الى علم العلاقات الدولية، الدار البيضاء: مطبعة النجاح .
- ٥٨ - خليل، خليل (١٩٨١)، العرب والقيادة، بيروت: دار احداثه .
- ٥٩ - خمّاش، رنا (٢٠١٠)، العلاقات التركية - الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط .
- ٦٠ - خميس، هبة الله (٢٠١٠)، فلسفة العلاقات الدولية، ط١، الاسكندرية: دار الوفاء للنشر .

٦١ - خيربك ، خلدون (٢٠١٢)، العلاقات السورية - الروسية : سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، على الموقع : http://www.dampress.net/index.php?page=show_det&id=21133 .

٦٢ - دبابنة، تراث (٢٠٠٢)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩١ - ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن .

٦٣ - دوفابر، جاك (١٩٧٠)، الدولة، ط ١، ترجمة : فوق العادة، سموحي، بيروت : منشورات عويدات .

٦٤ - ربيع: حامد (١٩٧٢)، مقدمة في العلوم السلوكية حول عملية البناء الفكرية لاصول علم الحركة الاجتماعية، القاهرة : دار الفكر العربي .

٦٥ - رينوفان، بيير وباتيست، جان (١٩٦٧)، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ط ١، ترجمة : كم نقش، فايز، بيروت : منشورات عويدات .

٦٦ - زهران، جمال (١٩٩٥)، الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، ٤٨ - ٥٩ .

٦٧ - زيبينغو، بريجنسكي (١٩٨٩)، الفشل الكبير : ميلاد وموت الشيوعية في القرن العشرين، ترجمة : سليمان ، ميشيل، عمان : مركز الكتاب الاردني .

٦٨ - زيدان، ناصر (٢٠١٣)، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر الى فلاديمير بوتين، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون .

٦٩ - زيمين، فلاديمير (٢٠٠٥)، مسيرة العلاقات الاقتصادية السورية - الروسية، ترجمة : البوش منذر، صحيفة تشرين، دمشق، ٩١٤٩٤، ١٨ كانون الثاني .

٧٠ - سارة، فايز (١٩٩٤)، سوريا وروسيا : عودة الروح، مجلة شؤون الاوسط، العدد ٣١، ١٦٥ - ١٧٠ .

٧١ - سالم، بول (٢٠١٢)، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٨، ١٤٣ - ١٦٣ .

- ٧٢ - سانا، الوكالة العربية السورية للأنباء (٢٠٠٨)، سوريا وروسيا : روابط متينة من شواطئ المتوسط الى قلب اسيا، ٢٢ آب .
- ٧٣ - سكر، نبيل (٢٠٠٠)، **الاصلاح الاقتصادي في سورية**، لندن : دار الرئيس .
- ٧٤ - سلطان، خالد (١٩٩٥)، **مقاتل من الصحراء : قراءة عربية لحرب الخليج وتصحيح للتاريخ**، على الموقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/Keadah/sec03.doc_cvt.htm
- ٧٥ - سليم، محمد (١٩٩٢)، **العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، ١٤٦ - ١٦٥ .
- ٧٦ - سليم، محمد (١٩٨٣)، **تحليل الدراسة الخارجية، القاهرة : بروفيشنال للاعلام والنشر** .
- ٧٧ - سيريا نيوز (٢٠١٢)، **وزير المالية: حجم التبادل التجاري بين سورية وروسيا قارب مليار دولار**، ٢٣ ايار، على الموقع : http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=148422 .
- ٧٨ - سيل، باتريك (١٩٩٣)، **الأسد : الصراع على الشرق الاوسط**، ط ٢، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- ٧٩ - صحيفة الاقتصادية (٢٠٠٥)، **دمشق، تقرير : الرئيس الاسد في زيارة دولة الى روسيا**، ع ١٨٠، ٣٠ كانون الثاني .
- ٨٠ - صحيفة البعث (٢٠٠٥)، **دمشق، آغا القلعة يبحث والوفد الروسي آفاق الاستثمار السياحي**، ع ١٢٥٢٩٤، ٩ شباط .
- ٨١ - صحيفة الثورة () ٢٠٠٥، **دمشق، تقرير: سورية متمسكة بارث العلاقات الوطيدة والتاريخية**، ع ١٢٦١٣٤، ٢٤ كانون الثاني .
- ٨٢ - صحيفة الشعب (٢٠١٠)، **سوريا وروسيا توقعان اربع اتفاقيات في المجالات العلمية والخدمات الجوية والاتصالات والبيئة**، ١٢ ايار، على الموقع : <http://arabic.people.com.cn> .
- ٨٣ - صحيفة تشرين (٢٠١٢)، **العلاقات السورية - الروسية تعاون دائم وتنسيق تاريخي**، على الموقع : <http://www.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/260008> .

٨٤ - عابدين، صدقي (١٩٩٨)، العلاقات التركية - الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ٢٢٩ - ٢٣٢ .

٨٥ - عبدالوهاب، عبدالمنعم (١٩٨٢)، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت : منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع .

٨٦ - علوان، ابراهيم (١٩٦٨)، مشكلات الشرق الاوسط، بيروت : منشورات المكتبة العصرية .

٨٧ - علوي، مصطفى (٢٠٠٧)، مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

٨٨ - علي، صلاح (٢٠٠٨)، العلاقات الدولية مفهومها وتطورها، ط١، الاسكندرية : دار الوفاء للنشر .

٨٩ - علي، هيام (٢٠٠٥)، مواكبة لزيارة الرئيس الاسد الى روسيا ، صحيفة الثورة، دمشق، ع١٢٦١٣ ، ٢٤ كانون الثاني .

٩٠ - فهمي، عبدالقادر (٢٠١٠)، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .

٩١ - قطايا، ميساء (٢٠١٢)، روسيا والأزمة السورية: ما هي مصلحة روسيا في سوريا، على الموقع : <http://alkhabarpress.com> .

٩٢ - كردي، احمد السيد (٢٠١٠)، اتخاذ القرار في العلاقات الدولية، على الموقع : <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/195953> .

٩٣ - كردي، علي (٢٠١٣)، مفهوم القيادة ووظائفها، على الموقع : <http://kenanaonline.com/users/alikordi/posts/540406> .

٩٤ - كرم، سمير (١٩٧٦)، الشركات متعددة الجنسية، بيروت : معهد الإنماء العربي .

٩٥ - كساب، أكرم (٢٠١٤)، الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية - السورية ٢٠٠٠ - ٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين .

٩٦ - لايفبير، ريتشار والاطرش، طلال (٢٠١٢)، حين تستيقظ سوريا، ترجمة: كرم، ميشيل، بيروت: دار الفرابي .

٩٧ - لوزيانين، س.غ (٢٠١٢)، عودة روسيا الى الشرق الكبير، ترجمة: حمادي، هاشم، دمشق: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع .

٩٨ - ليفريت، فلاينت (٢٠٠٥)، وراثة سوريا: إختبار بشار بالنار، ترجمة: شعبي، عماد، بيروت: الدار العربية للعلوم .

٩٩ - ليله، محمد (١٩٦٧)، النظم السياسية: الدولة والحكومة، القاهرة: دار الفكر العربي.

١٠٠ - محبوبة، قصي (٢٠١٠)، القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع .

١٠١ - مصباح، عامر (٢٠١٠)، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠٢ - مطر، جميل وهلال، علي (١٩٨٣)، النظام الاقليمي العربي، القاهرة: دار المستقبل .

١٠٣ - معوض، جلال (٢٠١٠)، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، على الموقع

: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html .

١٠٤ - معوض، جلال (١٩٨٥)، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر .

١٠٥ - مقلد، اسماعيل (٢٠١٠)، العلاقات السياسية الدولية، ط٤، القاهرة: المكتبة الاكاديمية .

١٠٦ - مكي، لقاء (٢٠٠٥)، الدبلوماسية السورية وتعاملها مع غزو العراق وتداعياته، على

الموقع: <http://www.aljazeera.net> .

١٠٧ - ملكو، تميم (٢٠٠٥)، العلاقات السورية الروسية: الإرث السوفيتي وآفاق المستقبل،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا .

١٠٨ - منصور، ممدوح (١٩٩٥)، الصراع الامريكي - السوفيتي في الشرق الاوسط، القاهرة

: مكتبة مديبولي .

- ١٠٩ - من هو فلاديمير بوتين ، جريدة المستقبل، بيروت، ع٤٩٩٢، ٣١ اذار، ٢٠١٤، ص : ١٤ .
- ١١٠ - نور الدين، محمد (٢٠٠٩)، تركيا الى اين، مجلة المستقبل العربي، ع٣٦٤، ٤٧ - ٥١ .
- ١١١ - واكيم، جمال (٢٠١٢)، صراع القوى الكبرى على سوريا، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- ١١٢ - وكالة اخبار الشرق الاوسط، (٢٠١٣)، لمحة تاريخية عن العلاقات السورية الروسية ، ٨ تشرين الثاني ، على الموقع : <http://www.neworientnews.com> .
- ١١٣ - يوسف، عماد والصباح، اروى (١٩٩٦)، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط .
- ١١٤ - يونس، منصور (١٩٩١)، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية ، طرابلس : منشورات جامعة .

ثانياً : المراجع الاجنبية

- 1 – Drysdale, A. and Hinnebusch, R. (1992) , **Syria and the Middle East Peace Process**, New York : Council on Foreign Relations .
- 2 - Gorenburg, Dmitry (2012) , Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East , on : <http://www.ponarseurasia.org/memo/> .
- 3 - Masciulli, J. and Molchanov, A. and Knight, A. (2009) , **Political Leadership in Context**, Farnham : The Ashgate Research Companion .
- 4 - Mcfail, Michael (1995) , Why Russia's Political Matter, **Foreign Affairs** , vol 64, no.1, 488 - 497 .
- 5 - Moloney, Margaret (1979) , **Leadership In Nursing : Theory, Strategies, Action**, London : The C. V. Company .
- 6 – Prethes, Volker (1995) , **The Political Economy of Syria Under Asad**, London : I.B.Tauris .
- 7 - Shevtsova, Lilia (2005) , **putin's Russia**, Washington : Carnegie Endowment for International Peace .
- 8 - Zisser, Eyal (2001) , **Asad's Legacy: Syria in Transition**, New York : NYU Press .

Abstract

This study has tackled the political leadership in both Syria and Russia and its impact on bilateral relations between the two countries during the period 2000-2014. The study also focused on the changes in the political leadership that led to domestic reforms in addition to changes in the foreign policies of both countries that reflected on the Syrian-Russian relations, particularly in the military and economic fields.

The study also highlighted the political leadership in any country as it is one of the important factor that affect political and foreign relations of that country, through clarifying the definition of the political leadership, its role, establishment and patterns, elements that affect them as well as the relationship between the political leadership and international relations. This was made after the study identified the concept of international relations, its role players and the factor that influence them.

This study also focused on the political leadership in Syria and Russia through following the tracks and stages that the previous leaderships passed through, and reviewed the policies adopted by the current leaderships in the two countries.

The study also highlighted the roots and the establishment of the Syrian-Russian relations by shedding light on the goals of both sides which contributed to enhancing relations between the two countries, and on the nature of parameters and factors that affected these relations positively or negatively.

In order to clarify the impact made by changing the political leadership on economic and military relations between the two countries, the study depended on national interest as an attempt to understand the foreign

policies of the two countries, and their relations stemming from the interests of each party which represent the ultimate and continued goal of the foreign policies of each party. The study also focused on the foreign policy decision making process of each side and ways to deal with foreign policies through the decision making approach.

Finally, the study came with a main conclusion that the change of political leadership in both Syria and Russia at the beginning of the 21st Century, left a clear impact on the foreign policies of both countries and on their bilateral ties. Therefore, it recommended that animosity between Russia and the United State be used to serve the interests of Syria in particular and the Arab countries in general and solve Arab issues through extending bridges of confidence and boosting Arab-Russian cooperation.